جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم الاقتصاد التطبيقي

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في السودان
دراسة قياسية 1992-2014م

Impact of Foreign Direct Investment on Gross Domestic Product-An Econometric Study (1992-2014)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (قياسي)

إعداد الطالب :
أحمد دفع الله أحمد خوجلي

إشراف الدكتور:
طارق محمد الرشيد

يوليو 1439هـ 2018م

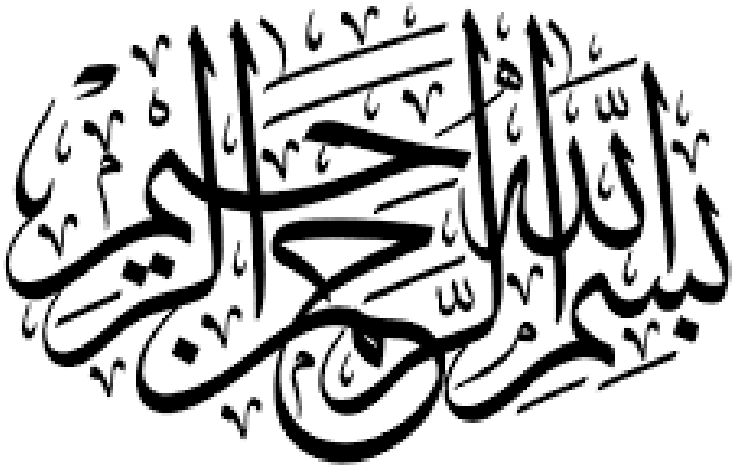
بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله تعالى: { يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمْ الظَّالِمُونَ} صدق الله العظيم

(سورة البقرة الآية: 254)

سورة آل عمران الآية (26)

الإهداء

إلى من تجلت فيهم معاني التفاني وبذلوا النفس من أجل أن يروني متوجاً بتاج يشع بالعلم والمعرفة تلكم الشموع التي أنارت لي الطريق

والدتي (حفظها اللّه ورعاها)

وإلى روح الدي (له المغفرة)

إلى

أخواني وأخواتي

أهدي إليكم هذا البحث الذي آمل أن يرضيكم

لكم مني التحية والاحترام

وإلى كل من أنار عقلي وقلبي بالعلوم النافعات

الشكر والتقدير

أحمد الله حمداً يليق بجلاله وعظمة سلطانه، وأصلى وأسلم على رسوله الأمين الذي بعثه الله للعالمين وعلى أصحابه وأهل بيته الطاهرين والتابعين من أمته إلى يوم الدين.

وبعد،،،،

فمن واجب الوفاء والعرفان، وبعد إعانة الله وتوفيقه لي بإكمال هذا البحث، يطيب لي أن أرفع التحية إجلالاً وإكباراً إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، والشكر موصول إلى مكتبة جامعة السودان، وخالص شكري وتقدير إلى كلية الدراسات العليا التي منحتني الفرصة لكي أكمل مشواري التعليمي والوصول لهذه المرحلة، وعظيم شكري وتقدير إلى الأستاذ الجليل **الدكتور/ طارق محمد الرشيد** الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث والذي كان لتوجيهه واهتمامه الأثر البالغ الكبير في إتمامه، كما لا يفوتنا أن أزجي شكري وعظيم تقديريي إلى كل من ساهم وأعانني في هذا البحث ولهم مني فائق الشكر والتقدير.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع من مد لي يد العون لإخراج هذا البحث إلى النور

الدارس

مستخلص

هدفت الدراسة إلى تناول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من (2014-1992م) .

تمثلت مشكلة البحث في أن السودان يمتلك إمكانيات هائلة من الموارد الطبيعية من موارد زراعية ومعدنية ، كما توجد عمالة رخيصة إلا انه يفتقر لرؤوس الأموال التي تساعده في استغلال تلك الموارد بناءاً علي ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل الآتي: "ماهو اثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة 1992-2014م"

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لتتبع تطور الظاهرة محل الدراسة وأسلوب الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي. افترضت الدراسة توجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في السودان، وعلاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعلاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي.

خلص البحث إلى نتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي في السودان، كذلك تجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي في السودان، وأيضاً توجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في السودان، امكانية التوازن في الاجل الطويل من خلال اختبار التكامل المشترك، وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: العمل على تشجيع الاستثمارات الاجنبية من خلال تسهيل القوانين، والعمل على تشجيع الانتاج لزيادة الناتج المحلي الاجمالي لتخفيض معدلات التضخم ، كذلك تشجيع الصادرات من خلال تشجيع الانتاج لاستجلاب عملات صعبة لتخفيض سعر الصرف.

Abstract

The study aimed at addressing the impact of FDI on GDP in Sudan during the period 1992-2014.

The problem of the study was to answer the following questions: What are the guarantees granted to the foreign investor in the framework of legal legislation? What is foreign direct investment, its concept, its fields, types, and speed? What controls have the state put in place to remove obstacles? How to benefit from the economic development of FDI earnings? The research used the analytical descriptive method and the historical method to track the development of the phenomenon studied and the econometric approach in the applied side. The study assumed a direct correlation between FDI and GDP in Sudan, an inverse relationship between inflation and GDP and an inverse relationship between the exchange rate and GDP. The study found a statistically significant correlation between FDI and GDP, The study recommended encouraging foreign investments by facilitating laws and encouraging production to reduce inflation. The study concluded with the most important results: The existence of a statistically significant relationship between direct foreign investment and GDP in Sudan, as well as a statistically significant relation between inflation and GDP in Sudan. Also, there is a statistically significant relation between exchange rate and GDP in Sudan, The possibility of balance in the long term through the test of joint integration, and the study made a number of recommendations, the most important: to promote foreign investment through the facilitation of laws, and work to encourage production to increase the gross domestic product to reduce inflation rates, Exports by encouraging production to bring in hard currency to reduce exchange rate.

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
.1	الاستهلال	أ
.2	الإهداء	ب
.3	الشكر والتقدير	ج
.4	المستخلص	د
.5	Abstract	ه
.6	قائمة الموضوعات	و
.7	قائمة الجداول	ح
	المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
.8	أولاً: الإطار المنهجي	1
.9	ثانياً: الدراسات السابقة	5
	الفصل الأول التعريف بالاستثمار الأجنبي	
.10	**المبحث الاول** : التعريف بالاستثمار الأجنبي.	12
.11	**المبحث الثاني** : أنواع الاستثمار الأجنبي	22
.12	**المبحث الثالث** : ايجابيات وسلبيات ومعوقات الاستثمار الأجنبي .	29
	الفصل الثاني مناخ الاستثمار الأجنبي في السودان	
3	**المبحث الاول** : مناخ وقوانين الاستثمار الأجنبي في السودان .	44
4	**المبحث الثاني** : تطورات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان	67
5	**المبحث الثالث** : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف ، التضخم)	69

	الفصل الثالث توصيف وتقدير نموذج الدراسة	
6	بناء وتوصيف نموذج الدراسة	99
7	التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة	100
8	نتائج تقدير نموذج الدراسة	102
9	النتائج	106
0	التوصيات	106
1	قائمة المراجع	107
2	الملاحق	112

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	حجم الإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة خلال الفترة 2005 – 2015م	72
(2)	تركيز المشاريع الإستثمارية في القطاع الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية	72
(3)	المساحة المزروعة وانتاج القطن في موسمي 2013- 2014م.	82
(4)	انتاج الحبوب الزيتية الرئيسية لموسمي 2013- 2014	83
(5)	انخفاض انتاج الصمغ العربي بكافة انواعة مما ادي الي انخفاض اجمالي انتاج الصمغ العربي	84
(6)	انتاج اهم المحاصيل الغذائية في موسمي 2013-2014م	85
(7)	الصناعة السودانية حسب القطاعات	90
(8)	الصادرات قطاعياً خلال الفترة 2013-2014م (مليون دولار)	93
(9)	اجمالي الواردات خلال الفترة 2013-2014م	96
(10)	مساهمة القطاعات للناتج المحلي الاجمالي	97
(11)	إختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة	102
(12)	إختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة	112
(13)	اختبار التكامل المشترك	112
(14)	نتائج تقدير النموذج	114
(15)	نتائج التقييم الإحصائي للدالة	114

قائمة الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1)	منحني الناتج القومي الاسمي الحقيقي	78
(2)	انتاج الحبوب الذيتية الرئيسة 2013-2014م	83
(3)	المحاصيل الغذائية في موسمي 2013-2014م	86
(4)	الصادرات قطاعياً لعامي (2013-2013)	93
(5)	مساهمة القطاعات للناتج المحلي الاجمالي	97

المقدمة

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

الفصل الأول
الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

المقدمة :

تعاظم مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشر علي الصعيد العالمي حيث ان جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات لما تحققه من عوائد علي الدول المضيفة .

وانه نظراً الي التحول وظروف الانفتاح العالمي أصبحت العديد من الدول في حاجة ماسة إلي الاستثمار وان الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل احد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطوراً كبيراً نظراً للدور المهم الذي تؤديه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وتحسين المهارات والخبرات .

ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور الدول وزيادة رأسمالها ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لذا جاءت هذه الدراسة متمثلة في قياس الأثر الذي يخلقه الاستثمار الأجنبي علي الناتج المحلي الإجمالي وذلك تطبيق في واقع السودان .

يمتاز اقتصاد السودان بعده خصائص تجعله مختلف عن معظم اقتصاديات الدول النامية وخاصة بتعدد موارده وانفتاحه علي بقية دول العالم .

وكل هذه الخصائص جعلت من تميزه بناتج محلي إجمالي يتكون من مجموعة من القطاعات ذات الميزة النسبية .

كما ان إتباع السودان لسياسة الاقتصاد الحر جعلته منفتحاً علي بقية دول العالم حيث تعددت استثماراته الخارجية .

لذا جاءت هذه الدراسة تعبر عن اثر هذه الاستثمارات الأجنبية علي الناتج المحلي الإجمالي من خلال دراسة قياسية تشتمل فترة الانفتاح علي العالم الخارجي وإتباع سياسة السوق الحر من عام 1992 -2014م .

حيث يتبع الباحث للحصول إلي النتائج المطلوبة المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي، لتحليل العلاقة بين متغيرات باستخدام أساليب التحليل الجاهز برنامج (eveiws)

مشكلة البحث :

علي الرغم من أن السودان يمتلك إمكانيات هائلة من الموارد الطبيعية من موارد زراعية ومعدنية ، كما توجد عمالة رخيصة إلا انه يفتقر لرؤوس الأموال التي تساعده في استغلال تلك الموارد وذلك يساعد في عملية التنمية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي .

سيقوم البحث بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة من 1992 -2014م بالإضافة إلي دراسة وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية.

بناءاً علي ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل الآتي :

(ماهو اثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان في الفترة 1992-2014م؟) ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

1. ماهي الضمانات المخولة للمستثمر الأجنبي في إطار التشريعات القانونية ؟
2. ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر، مفهومه ،مجالاته، أنواعة ، ودوافعة؟
3. ماهي الضوابط التي قامت بوضعها الدوله لازالة العقبات ؟
4. كيفية الاستفادة من التنمية الاقتصادية من عائدات الاستثمار الاجنبي المباشر ؟

اهداف البحث :

1. التعرف بمفهوم كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.
2. توضيح وبيان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الناتج المحلي الإجمالي واتجاه العلاقة .
3. التوصل إلي نتائج وتوصيات لمعرفة العلاقة الإحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف والتضخم والناتج المحلي الإجمالي.
4. بناء نموذج قياسي لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أهمية البحث :

الأهمية العملية : تنبع أهمية البحث العملية في أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تقديم خلفية نظرية متكاملة عن الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث مفهومه وأنواعه وأشكاله ومحدداته وأهميته في الاقتصاد بالإضافة إلى زيادة معدلات التشغيل.

الأهمية العلمية:

تزداد الأهمية العلمية لفقر الدراسات في هذا المجال حيث اهتم الباحثون والدارسون بدراسة الاستثمارات الأجنبية بمعزل عن دورها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن أن يعد هذا البحث إضافة للمكتبة الجامعية من جهة وداعم لمتخذي قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

فرضيات البحث :

1/ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في السودان.

2/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي في السودان.

3/ هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في السودان.

منهجية البحث :

يستخدم البحث منهج الوصف التحليلي كما يتبع الباحث المنهج التاريخي لتتبع تطور الظاهرة محل الدراسة .

كما يستخدم البحث أسلوب الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي

حدود البحث :

الحدود الزمنية : خلال الفترة (1992- 2014م)

الحدود المكانية : السودان

مصادر جمع البيانات :

المصادر الثانوية: الكتب، والرسائل العلمية، المجلات، منشورات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادية، الجهاز المركزي للاحصاء ، بنك السودان المركزي ، ومفوضية الاستثمار.

هيكل البحث :

يتكون البحث من خمسة فصول رئيسية :

المقدمة : الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

الفصل الأول : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي يحتوي علي ثلاث مباحث .

المبحث الأول : التعريف بالاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني : أنواع الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثالث : ايجابيات وسلبيات ومعوقات الاستثمار الاجنبي .

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في السودان ويحتوي علي مبحثين .

المبحث الأول : يتناول مناخ وقوانين الاستثمار الاجنبي في السودان .

المبحث الثاني : تطورات حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان

المبحث الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان .

الفصل الثالث : يحتوي توصيف وتقدير نموذج الدراسة، وفيه بناء وتوصيف نموذج الدراسة، التحليل الإحصائي وفق متغيرات الدراسة، نتائج تقدير نموذج الدراسة.

الخاتمة: تحتوي علي النتائج والتوصيات والملاحق

ثانياً: الدراسات السابقة

1- دراسة: الصادق الفكي إبراهيم عيسي (2015م)[1]

تناول البحث اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2000-2014م .

تمثلت مشكلة الدراسة في ما مدي تأثير الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي وما هي المشاكل والمعوقات التي تعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية .

هدفت الدراسة إلي معرفة مدي تأثير الاستثمارات الأجنبي ومدي معرفة انعكاسات الاستثمارات الأجنبية علي الاستقرار الاقتصادي، افترضت الدراسة ان الاستثمار الأجنبي له اثر ايجابي علي مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وهناك علاقة طردية بين مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمارات الأجنبية، استخدم الدراسة المنهج التاريخي ومن ثم الوصفي التحليلي، توصل الدراسة إلى النتائج التالية: إن الاستثمار الأجنبي اثر ايجابياً علي مستويات الناتج المحلي وكثره القوانين والتشريعات وضعف البنية التحتية أدت ألي هروب رؤوس الأموال من البلاد، ويوصي البحث إلي ضرورة الاهتمام بالتخطيط السليم للمشروعات الاستثمارية وإزالة القيود المعوقة تدفق الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلي خفض معدل ضريبة القيمة المضافة وذلك للمساهمة علي جذب استثمارات أجنبية أخري والعمل علي خلق بيئة تساعد علي جذب الاستثمار الأجنبي بالبلاد .

2-دراسة: كوثر عبد الله محمد إبراهيم 2010م[2].

تناولت الدراسة اثر الاستثمار الأجنبي علي الناتج المحلي في السودان خلال الفترة من 1990- 2010 م .

تكمن مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من أن السودان يمتلك إمكانيات هائلة من الموارد الطبيعية متنوعة زراعياً ومعدنياً كما توجد عمالة رخيصة إلا انه يفتقر إلي رؤوس الأموال

---

[1] الصادق الفكي ابراهيم عيسي(2015) ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2000-2014م، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين.

[2] كوثر عبد الله محمد ابراهيم (2010)، اثر الاستثمار الأجنبي علي الناتج المحلي في السودان خلال الفترة من 1990-2010 م، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيين.

التي تساعد في استغلال تلك الموارد في عملية التنمية وزيادة الناتج القومي، هدفت الدراسة إلى معرفة هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان مع تحديد أهم العوامل المؤثرة علي الاستثمار الأجنبي في السودان وأثره علي الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد القومي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها : النمو الكبير في رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدولة خلال مدة البحث وصل في عام 2009الي 127مليون دولار أكثر من 5,466مليار جنيه سوداني وهو ما يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للدولة في نفس العام، وجود تأثير معنوي من قبل كل من الإنفاق الحكومي ودرجة الانفتاح الاقتصادي علي الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

توصلت الدراسة بعدة توصيات منها: تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى بغرض تعظيم العائد من هذه الاستثمارات، إيجاد خارطة –استثمارية متكاملة تشكل قاعدة متينة للبيانات والمعلومات يستفيد المستثمر منه في اتخاذ قرار الاستثمار .

3-دراسة: عز الدين احمد يس محمد جامعة النيلين 2009م[1].

تناولت الدراسة دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي رفع كفاءة القطاع الزراعي في الفترة 2000-2007م .

تمثلت الدراسة في ان القطاع الزراعي في السودان لم يكن جاذباً للاستثمارات الاجنبية بالرغم من وفرة الموارد التي يتسم بها ولم يستفيد هذا القطاع من الاستثمار الاجنبي في رفع كفاءة الإنتاجية .

هدفت الدراسة إلى معرفة الظروف الاقتصادية والسياسية التي صاحبت الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي السوداني، التعرف علي مناخ الاستثماري في السودان في حذب رؤوس الاموال الاجنبية والوقوف علي معوقات الاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي في السودان، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها:

[1] عز الدين احمد يس محمد ، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة علي رفع كفاءة القطاع الزراعي في الفترة 2000-2007م، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م

البنيات التحتية الضعيفة في القطاع الزراعي في السودان كانت سبباً أساسياً في قمة الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع، السياسات الاقتصادية في السودان وما تتسم به من عدم استقرار أثرت سلبياً في جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع الزراعي .

أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: العمل علي إزالة المعوقات الإجرائية والإدارية وتسليم الأراضي الزراعية في الوقت المناسب، تحديد وتطوير اللوائح والقوانين المنظمة لإدخال المدخلات والتجهيزات الزراعية بما يواكب التطور الحادث في العالم ويسمح في التداول والتطبيق في السودان .

4- دراسة: سامية حسن محمود2008م [1]

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً مهماً في زيادة معدلات النمو في الدول النامية، وتعزي هذه الأهمية إلي أنها تشكل مصدراً إضافي إلي تكوين الرأسمالي، تمثلت مشكلة الدراسة إلي معرفة اثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي علي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسودان .

هدفت هذه الدراسة إلي اختبار اثر نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل بالإضافة إلي اثر بعض المتغيرات الاقتصادية التفسيرية علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع لذلك باستخدام بيانات سنوية (1992-2005).

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي

أهم النتائج للدراسة: أوضحت أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مكان الدراسة تعاني من عدم الاستقرار في مستوياتها مما يعني عدم مصداقية النتائج الإحصائية لنماذج الانحدار التقليدية، توصلت الدراسة إلي أن هنالك علاقة ايجابية بين معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي .

أوصت الدراسة بعده توصيات منها: العمل علي تنويع وتوسيع محفظة الاستثمارات الاجنبية في السودان وذلك بتركيزها علي القطاعات الانتاجية الرئيسية، توجية نسبة كبيرة من

[1] سامية حسن محمود2008م ، الاثر الناتج المحلي علي الاستثمارات الجنبية المباشرة في السودان خلال الفترة (1990-2005)، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، (2008)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الي الولايات الأقل نمواً والتي تتمتع بموارد طبيعية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازية، وذلك بمنح المزيد من الإعفاءات والتسهيلات للمستثمر في الولايات،

5-الفاتح هارون خريف ندي (2008)[1]:

يتناول البحث اثر كفاءة مناخ الاستثمار علي جذب الاستثمارات الأجنبية في السودان دراسة حالة القطاع الصناعي .

ويهدف البحث إلي دراسة العلاقة بين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية وحجم الاستثمارات وأداء نشاط القطاع الصناعي ، والعلاقة بين حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية للقطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي، والعلاقة بين قوانين الاستثمار وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة من 1996-2006م .

تمثلت أهمية البحث في تسليط مزيد من الضوء علي الاستثمارات الأجنبية التي ينعكس آثارها الاقتصادية علي تنمية الفرد والمجتمع، تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال: هل استطاعت الدولة أن تهيئ بيئة ومناخ الاستثمار من النواحي الاقتصادية، اتبع الباحث المنهج الوصفي الاستنتاجي والمنهج الإحصائي التحليلي، وتوصل البحث إلي نتائج أهمها: مناخ الاستثمار يؤثر علي جذب الاستثمارات الأجنبية، أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: تهيئة البيئة القانونية التشريعية السياسية والاقتصادية والبني التحتية لمناخ الاستثمار وبذل مزيد من الجهود الترويجية

أوجه الشبه والاختلاف :

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها ظاهرة محل الدراسة ، وان اغلب هذه المتغيرات لها اثر معنوي علي الناتج المحلي الإجمالي .

كذلك اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في انتهاج المنهج التحليلي الوصفي في تحليل البيانات . وكذلك منهج الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي .

---

[1] الفاتح هارون خريف ندي(2008م)، اثر كفاءة مناخ الاستثمار علي جذب الاستثمارات الأجنبية في السودان رسالة ماجستير، جامعة النيلين.

اختلفت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الآتي :

كما اختلفت الدراسة في بقية الدراسات لاستخدامها المنهج التاريخي لاستعراض تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي في السودان خلال فترة الدراسة .

كما اختلفت هذه الدراسة باستخدامها بناء نموذج قياسي للحصول علي أفضل نموذج يمكن استخدامه في التنبؤ بمستقبل الظاهرة .

كما استخدمها لبيانات الفترة لسلسلة زمنية شاملة لكل التطورات الاقتصادية في السودان ولم تشملها الدراسات السابقة امتدت هذه الفترة من العام (1992- 2014) .

6-دراسة الصديق محمد أحمد إدريس، 2010م: [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة علي عدد من التساؤلات وهي: تدفق الاستثمارات الأجنبية يتأثر بالسياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في نظام الدولة، و سياسة الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمر وحدها لا تكفي لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، البروقراطية في التعامل وتعقيد الإجراءات الإدراية تؤدي إلي عدم إقبال المستثمرين الأجانب الي الدول المضيفة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها رصد وتقييم وتحليل الاستثمارات الأجنبية التي وفدت للسودان لمعرفة حجمها ونوعيتها وكفاءتها في استخدام رأس المال الأجنبي وأثرها في الاقتصاد القومي وعلي ميزان المدفوعات.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها وضع ضوابط وقيود مرنة لقوانين الاستثمار لتتلاءم مع جميع الظروف حتى تساهم في عملية جذب الاستثمارات الاجنبية.

---

[1] الصديق محمد أحمد إدريس، الاستثمارات الاجنبية-السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، دراسة دكتوراه غير منشورة ، 2010م.

الفصل الأول
التعريف بالاستثمار الأجنبي

المبحث الأول : التعريف بالاستثمار الأجنبي

المبحث الثاني : أنواع الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثالث : ايجابيات وسلبيات ومعوقات الاستثمار الأجنبي .

مدخل:

تعاني معظم الدول بما فيها السودان من شحاً واضحا في فوائضها النقدية المتاحة للاستثمار، في هذا السياق أصبح لزاما علي تلك الدول مراعاة العمل علي نشر و تعميق الاستثمار لدي مواطنيها بما يكفل الحد من السلوك الاستهلاكي لديهم ومن ثم تحفيز الرغبة والميل لديهم نحو الادخار وان تحرص الجهات المختصة فيها علي توفير المناخ الملائم لتنشيط حركة الاستثمار وتوفير شروط متطلبات تحقيق الكفاءة لأسواق المال وذلك بما لا يكفل استقطاب المدخرات المحلية فحسب بل أيضا رؤوس الأموال الأجنبية التي تبحث عن فرص ملائمة للاستثمار ولابد ان يكون هناك قرارات استثمارية طويلة الأمد حيث تعتبر هذه مهمة في مجال الاعمال وذلك لغرض الموازنة بين تكلفة الحصول علي الأموال والعوائد المتوقع تحقيقها مع الاخذ في الاعتبار دور المخاطرة في الاستثمارات المتاحة للمنشاة[1] .

يلعب الاستثمار دورا هاما و بارزا في دفع معدلات النمو الاقتصادي و يساهم بصورة فاعلة في تنشيط الأسواق المالية المختلفة و تاتي أهمية الاستثمار كاحد اهم وسائل التي تعتمد عليها الدول في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بما يقدمه من إضافة حقيقية لثروة المجتمع ومساهمته في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية لرفع معدلات النمو والسيطرة علي التضخم و توسيع نطاق السوق. تساهم الاستثمارات الخارجية مساهمة كبيرة في زيادة رؤوس الأموال المستقطبة بواسطة الدول النامية والتي لاتفي استثماراتها الا بقدر قليل المتطلبات المالية الواجب توفيرها لتنفيذ خطط التنمية ويبقي علي الدول النامية ان تسعي جادة لاستقطاب رؤوس الأموال الخارجية ويتطلب ذلك تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة ومناخ الاستثمار الملائم والجاذب للمستثمرين الخارجين في مختلف الأنشطة الاستثمارية وقد انصب اهتمام الدول النامية وحتي المتقدمة علي الاستقطاب اكبر قدور ممكن من رؤوس الأموال الخارجية لتحقيق خطط التنمية وتوفير فرص العمل ولزيادة الإيرادات ورفع معدلات الإنتاج مما يساهم في زيادة الناتج الإجمالي والمساهمة في معالجة وحل مشكلة البطالة .

[1] أ.د. حامد العربي، تقييم الاستثمارت ، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر، 2000م)، ص ص 19-20

المبحث الأول
تعريف الاستثمار الأجنبي

مفهوم الاستثمار الأجنبي :

يعرف الاستثمار الأجنبي بانه استخدام الموارد الاقتصادية لتكوين السلع الرأسمالية او الاستهلاكية والتي تمثل زيادة في الطاقة الإنتاجية وهو احد المتغيرات الاقتصادية الأساسية الفعالة التي تعكس الأداء الاقتصادي علي مستوي الاقتصاد القومي وعلي مستوي نشاطات القطاع الخاص علي حد سواء.

ان المشروعات الجديد تحتاج الي قدر من المال تعجز مصادر التمويل المحلية عن الوفاء بها في الدول النامية .و لذا فلابد من اشتراك مصادر التمويل الأجنبية في تمويل تلك المشروعات وهذا يعتبر امرآ مفيدآ طالما ظل في حدود وشروط معينة ،لذلك فان راس مال المالك الأجنبي يلعب دورآ مهما في زيادة الاستثمار والادخار والتنمية غير تلك التدفقات التي يوفرها اشخاص طبيعيون او اعتباريون أجانب .

ينقسم الاستثمار الأجنبي الي [1]:

1-الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف بانه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في الاقتصاد ما في مشروع مقام في الاقتصاد اخر .ووفقآ للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرآ حينما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% اواكثر من اسهم راس مال احدي مؤسسات الاعمال، ومن عدد الأصوات فيها، و تكون هذه الحصة كافية لاعطاء المستثمر رايآ في دارة المؤسسة .ان وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لانها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي ،فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح علي العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار و يتم

[1] عمران عباس، مرجع سابق، ص58

الوصول الي هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل علي التحكم في التضخم و عجز الموزانة ،و تقليل العجز التجاري.

وينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر (العام) الي ثلاثة اقسام :

أ-الاستثمار الأجنبي العام العالمي :

وهو رؤوس الأموال التي تقدم من المنظمات الولية مثل منظمات الأمم المتحدة و البنك الدولي للانشاء و التعمير وفروعه مثل هيئة التنمية الدولية و الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤسسة التمويل الدولية وغيرها 'هذا بالإضافة لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة المتخصصة .

ب-الاستثمار الأجنبي العام المشترك:

يشتمل علي رؤوس الأموال المقدمة من الدول التي تشترك في منظمة تمويل إقليمية مثل السوق الاوربية المشتركة و صندوق الأوبك للتنمية وغيرها من المنظمات المالية.

ت- الاستثمار الأجنبي الثنائي:

يشمل رؤوس الأموال المقدمة من حكومات الدول المتقدمة او دول البترول ام من الحكومات المنضوبة تحت لواء تنظيم تمويلي معين مثل نادي روما ونادي باريس للتمويل وغيرها.

2-الاستثمار الأجنبي غير المباشر:يتعلق بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية (اسهم) اوحقوق دين (سندات) ويتم ذلك :

1-السوق الأولية وسوق الإصدار:

يتم من خلالها بيع الإصدارات الجديدة من الأسهم او السندات ،عن طريق طرحها للجمهور لأول مرة عند تأسيس شركة مساهمة جديدة او عند زيادة راس مال شركة قائمة.

2-السوق الثانوية او سوق التداول:

و تنقسم السوق الثانوية الي :

أ-سوق منظمة "بورصة الأوراق المالية"

ب-سوق غير منظمة :حيث يتم التعاملات فيها خارج البورصة.

هذه السوق الثانوية يتم فيها تداول الأوراق المالية بيعآ وشراء.

أهمية الاستثمار الأجنبي :

تاتي أهمية الاستثمار الأجنبي في امداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة خلال الشركات متعددة الجنسيات ’وتشمل هذه الأصول راس المال’التكنولوجيا والمهام الإدارية ’كما يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا .يكون الاستثمار الأجنبي في شكل رؤوس أموال او مساعدات تكنولوجية او فنية و يقوم بعدة طرق أهمها[1]:

أ/ القروض:

وهي رؤوس الأموال المقدمة بشروط معينة وبأسعار فائدة محددة وهي قصيرة و متوسطة وطويلة الاجل

ب/المنح:

وهيالأموال التيتقدم بشروط ميسرة وبسعر فائدة يقارب الصفر تقريبآ.

ج/المساعدات التكنولوجية :

وهي مساعدات تقدم بعدة اشكال أهمها:

1-تقديم معدات تكنولوجية متخصصة.

2-تقديم خدمات فنية وخبراء أجانب.

3-التدريب علي التكنولوجيا المتطورة.

د/الاستثمار في السندات :

هو شراء سندات واسهم الدولة المضيفة للاستثمار بواسطة افراد او مؤسسات اجنبية دون التدخل في إدارة هذه المؤسسات

اما المنافع التي تحدثها الشركات المتعددة الجنسية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاد الدولة المضيفة هي:

---

[1] عمران عباس، مرجع سابق، ص59

1-زيادة الإنتاج:

عندما يتحرك راس المال من دولة المرسلة الي الدولة المستقبلية فان يؤدي الي زيادة عنصر راس المال في الدولة المستقبلية ،مما يؤدي الي زيادة المدخرات المحلية وبالتالي الاستثمارات ،ومن ثم زيادة الإنتاج الكلي بعد استخدامه في العملية الإنتاجية.

2-زيادة الأجور:

يزداد دخول العمال وترتفع أجورهم نتيجة انتقال راس المال الي الدولة المضيفة و قد تكون زيادة بعض الأجور ناتجة عن إعادة توزيع الأرباح الناتجة من راس المال المحلي

3-زيادة توظيف الايدي العاملة:

انتقال راس المال الي الدولة المضيفة لبناء مشاريع جديدة ،يؤدي الي المساهمة في خلق وظائف عمل جديدة

4-زيادة الصادرات:

تحصل الدولة من خلال استثمارها لراس المال الأجنبي علي زيادة تنافسية الصادرات وتقليل عجز ميزان المدفوعات ، وبالتالي الحصول علي عملات صعبة يتم استخدامها في خطط التنمية ،او في دفع خدمة واصل الدين

5-زيادة الدخول الضريبية :

ان فرض ضريبة علي الأرباح و الدخول التي تتدفق من مشاريع التنمية الأجنبية ،يساعد علي زيادة الايردات ،وبالتالي يمكن توجيهها في تنمية المشاريع.

6-تزويد الدولة المضيفة بالمهارات والتقنية والإدارية والتكنولوجية الجديدة :

حيث تعمل شركات المتعددة الجنسية علي تحسين راس المال البشري في الدول ،عن طريق تدريب تقنين واداريين مدربين تدريباجيداً.بالاضافة الي ان استخدام التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة تزيد من إمكانية الإنتاج في هذه الدول، وبالتالي زيادة وفورات الحجم.

7-اضعاف قوة الاحتكار:

ان التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف ،تؤدي لمنافسة الشركات المحلية وبالتالي التاثير علي زيادة الإنتاج وخفض الأسعار في هذه الصناعة[1].

نتيجة لهذه المزايا ومزايا اخري فان هنالك قطاع عريض مؤيد لمساهمة راس المال الأجنبي في التنمية ولكن هنالك من يعارض هذا الري.فالاقتصاديون (Griffin)و(Inos)يقولان "ان زيادة الاستثمار الأجنبي ليست مهمة ،كما انها ليست فعالة لتحقيق معدل يرتفع من النمو في الدول النامية ،وان الاتفاق علي السلع الاستثمارية في بعض الأحيان يقود الي نتائج سالبة وان راس المال الأجنبي في كثير من الدول النامية يستخدم كبديل للادخار المحلي وليس مكملا له .وان أي دولار من الخارج يكون مصحوبا بارتفاع الاستهلاك بنسبة 75%والاستثمار بنسبة 25%فقط".

بالإضافة الي ان الاستثمار الأجنبي لا يعلب دورآ في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول التي يتجة لها،كما تسهم الشركات الأجنبية في التباين في مستوي الأجور وشروط العمل مما يساعد علي تحول العمالة الماهرة اليها.بالاضافة الي ان الدول النامية المستقبلة لقروض الصادرات الميسرة والمنح والعون ترتبط باستيراد سلع معينة تقل جودة عن السلع المثيلة المعروضة في السوق العالمي من قبل الدول المانحة ،فبجانب مبدا مساعدة الدول النامية لتنمو كانت هنالك بعض الدوافع لتقديم العون الاقتصادي للدول النامية .فالاعتبارات السياسية والاقتصادية كانت معايير هامة لتوجيه العون الاقتصادي من قبل الدول المتقدمة[2].

يقول د.منير الحمش "ان اتباع سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تؤدي الي نتائج منها ان هذه السياسة تقود الي اختلال كبير في ميزان المدفوعات (استيراد بلا تصدير) وهي تهزم سياسة الاعتماد علي الذات ،وارتفاع أسعار السلع والخدمات المتخصصة يزيد من نسبة التضخم.

---

[1] عمران عباس، المرجع السابق، ص68

[2] المرجع السابق، ص69

محددات الاستثمار الأجنبي:

المحددات الأكثر أهمية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية للدول المضية هي [1]:

أ/الناتج المحلي الإجمالي :

حيث يعتبر الناتج الإجمالي محدداً أساسيا للشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن النمو.

ب/سعر الصرف :

ان سعر الصرف عامل جذب هام للشركات متعدد الجنسيات ،وخاصة بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة للدولة المضيفة .الا ان اطلاق يد المؤسسات المالية للمضاربة و الاستثمار في اقتصاديات الشعوب ،ادي الي ازمة سعر الصرف الشهيرة في دول جنوب شرق اسيا 1997م ،والتي تمثلت في انهيار شديد في عملات تلك الدول امام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى .وعن ازمة اندونيسيا ،تكمن في السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة ،والتي اعتمدت علي سياسة تنموية تقوم علي إقامة صناعات تصديرية ،وفتح الأبواب للاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ،وتشجيعها وتشجيع الاقتراض الداخلي والخارجي. ولقد أدت هذه السياسات الي مجموعة من الاختلالات أهمها عجز ميزان المدفوعات ،الامر الذي يعني ان البلاد تنتج من السلع وتصدر اقل مما تستهلك وتستورد،مما ادي الي تزايد الديون الخارجية التي وصلت الي 96.500 مليون من الدولارات عام 1994م،ثم تصاعدات هذه الديون فبلغت 119مليار من الدولارات عام 1997م .واظهرت لازمة المالية الخلل في النمو المالي الأكثر سرعة بسبب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في البورصات و أسواق العملات ،حيث كان لها دور هام في تسريع النمو المالي ،كما كان لضحمتها دور في تمتعها بقوة وقدرة علي تحديد اتجاه حركة الأسهم والعملات بوسائل مشروعة وغير مشروعة مما يحقق مصالح كبار المستثمرين الأجانب"

[1] محمد مطر ، محددات الاستثمار ، (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 1999م)، ص30

ج/معدل التضخم:

ان المستثمر الأجنبي في حاجة الياستقرار سعري ،ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10%سنويا فاذا بلغ 30او40%او تجاوز 100%سنويا ،يدخل منظمة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية او الأجنبية .بالاضافة الي ان التضخم يشوه النمط الاستثماري ،حيث يتجه المستثمر الي تلك الأنشطة قصيرة الاجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الاجل لذلك يمثل التضخم مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة .

د.الاصلاح الاقتصادي :

ان نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ،يتم عبر تبني سياسات التحرير الاقتصادي ،والتحرير التجاري ،وسياسات تشجيع الاستثمار خاصة الاعفاء الضريبي علي الأرباح و التخفيض الجمركي علي الواردات.

ه/الاستقرار السياسي:

يتاثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمدي الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ،و يعتبر المحدد الأول اوالثاني للاستثمار في الدول النامية .

نظريات الاستثمار الأجنبي:

1- نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية ، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية ، معتمدة في ذلك على تفوقها في القدرات المالية والتكنولوجية والمهارات الإدارية ، وهذا الأمر يعد احد العوامل الرئيسية التي تدفعها إلى الاستثمار الأجنبي .

ويفترض هذا النموذج أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هو شكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات الأجنبية بالاستثمار المستثمرة ، وهو يشكل العامل الدافع لقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار في الدول المضيفة، وعلى ذلك فان اتجاه الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية يكون في حالة توافر .

انتقادات النظرية :

- افترض النظرية إدراك ووعي الشركة الأجنبية بالأسواق وإدراكها جميع فرص الاستثمار وهو غير واقعي من الناحية العلمية.
- أن النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات الأجنبية للتملك المطلق ولمشروعات الاستثمار الإنتاجية بوصفه وسيلة لاستغلال المزايا الاحتكارية ، في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال الإشكال الأخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير وعقود الترخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق .

2- نظرية الحماية

تقوم هذه النظرية على أن ضمان استغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية في البلد المضيف ، وأن نجاح الشركات الأجنبية في تحقيق أهدافها من الاستثمار الأجنبي يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة [1].

والاستثمار ، وممارسة الأنشطة المرتبطة بها . ويقصد بالحماية الممارسات الوقائية التي تتخذها الشركات الأجنبية لضمان سيطرتها وعدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج والتسويق والإدارة إلى أسواق الدول المضيفة .

كما تقوم نظرية الحماية على افتراض أن الشركات الأجنبية تستطيع تعظيم عوائدها إذا تمكنت من حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل البحث التطوير والابتكار وعمليات الإنتاج الجديدة

انتقادات النظرية

- أن نظرية ممارسة الحماية من الممكن أن تحقق بأساليب أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات الأجنبية ،

[1] نشأت عبد العال –الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي – دار الفكر الجامعي – 2012 –ص216

- ترتكز نظرية الحماية بصورة مباشرة على واقع الحماية للشركات الأجنبية ، وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرار داخليا بين الشركة الأم وفروعها ، ومن ثم تعطي اهتماما أقل إلى الإجراءات والضوابط السياسات الحكومية الخاصة بالدولة المضيفة

3- نظرية دورة حياة المنتج

ركزت هذه النظرية على تفسير مبررات التجارة الدولية بصفة أساسية ، وقد أعطت تفسيرا لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الاجنبية . وتنطوي هذه النظرية على أن دورة حياة المنتج الدولي تمر بعدة مراحل هي :

- البحث والابتكار وإنتاج وتقديم المنتج في السوق المحلي
- ثم تقديم المنتج في سوق الدولة المتقدمة الأخرى
- ثم إنتاج المنتج في الدول المتقدمة
- ثم يبدأ إنتاج المنتج في الدول الأقل نمو ،بسب تدهور أسعاره في بلد المنشأ ونتيجة المنافسة السعريه والجودة

4- نظرية الموقع

محور هذه النظرية يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار ،وعلى ذلك تركز على العوامل الموقعية والبيئية المؤثرة على قرارات استثمارات الشركات الأجنبية في الدول المضيفة ، فقد اهتمت بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة([1])

5- نظرية الموقع المعدلة

تتشابه نظرية الموقع المعدلة مع النظرية السابقة ، غير أنها تضيف بعض العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية ، يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبرك وسيموندس ، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل

1- المجموعة الأولى العوامل الشرطية

[1] نشأت عبد العال ، مرجع سبق ذكره ، ص 218

خصائص المنتج – الخصائص المميزة للدولة المضيفة – العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى

2- المجموعة الثانية العوامل الدافعة

الخصائص المميزة للشركة – المركز التنافسي

3- المجموعة الثالثة العوامل الحاكمة .([1])

[1] المرجع السابق، ص219

المبحث الثاني

أشكال الاستثمار الأجنبي

ابتداء من مفهوم الاستثمار الأجنبي . يلاحظ أنه يتم من خلال نوعين

1- الاستثمار الأجنبي غير المباشر

وهو توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد في أنشطة اقتصادية أجنبية لا يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار في بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزائيا أو كليا في إدارة المشروع وتنظيمه ويسعى إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري

وبالنظر إلى طبيعة المستثمر والتي غالبا ما تكون شركة متعددة الجنسيات فأن هذا النوع من الاستثمار يعد مقدمة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر فهذه الشركات تقوم بالاستثمار غير المباشر مثل عقود التصنيع وعقود الإدارة والتوكيلات .....الخ وسيلة للتعرف على مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره . والاستثمارات الغير مباشره لها عدة أشكال [1]

أ- في مجال الإنتاج

1- عقود الترخيص

2- عقود التصنيع

3- مشروعات أو عمليات تسلم الفتاح

4- عقود امتيازات الإنتاج الدولي من الباطن

ب- في مجال التجارة

1- تراخيص استخدام العلامات التجارية والخبرات التسويقية

2- الوكلاء

3- الموزعين

4- المعارض الدولية [2]

2- الاستثمار الأجنبي المباشر

وهو توظيف رؤوس الأموال أو الإدخارات المتاحة في اقتصادا ما , من قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد , في أنشطة اقتصادية أجنبية ، يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار , ويتحكم المستثمر الأجنبي غالبا في أدارة المشروع وتنظيمه ويسعى إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاط الاستثماري .

أذا فالمقصود بالاستثمار المباشر هو انتقال رؤوس الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي (**IMF**) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما , ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى , وتكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقدرات المشروع .

ويعرف الأونكتاد Unctad الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الاستثمار الذي يقض إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك الذي ينتميان إلى جنسيتهما .[3]

---

[1] نشأت عبد العال –الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي – دار الفكر الجامعي – 2012 –ص177

[2] خالد راغب الخطيب –التدقيق على الاستثمارات في الشركات متعددة الجنسيات – الاردن –دار البداية –2009– ص133

[3] نشأت عبد العال ، مرجع سبق ذكره ، ص 202

يتضح من التعريفات السابقة الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار مقرورنا [1]

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1- **الاستثمار المشترك** : وهو اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحداهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف ، ويكون للكل طرف حق المشاركة في إدارة المشروع ،وتكون المشاركة أما بتقديم حصة في رأس المال كله إما بتقديم التكنولوجيا أو الخبرة والمعرفة أو العمل ، وقد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك .

2- **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي** : تمثل المشروعات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات .

3- **عمليات الاندماج أو التملك** : وهي قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى

4- **مشروعات أو عمليات التجميع** : يأخذ هذا النوع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني ، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج نهائي . وفي أغلب الأحوال في معظم الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي[2]

---

[1] خالد راغب الخطيب ، مرجع سبق ذكره ،140

[2] خالد راغب الخطيب –التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات – دار البداية –2009 –ص 178

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

ينظر الى الاستثمار الاجنبى المباشر باعتباره عاملا وسيطا فى التحول الاقتصادى ولا تاتى اهميته فقط من توفير التمويل اللازم لشراء مصانع والالات جديدة ولكن فى نقل التكنولوجيا والتنظيم والادارة المتطورة من جانب اكثر تقدما إلى الجانب المتلقى ، كما ينتج عن الاستثمار الاجنبى المباشر اثار انتشار فى الاقتصاد المحلى من خلال التشابك مع المورد المحلي ، المنافسة ، التقليد ، التدريب ، ولكن قد ينتج عنه آثار سلبية اذا ما دفع المشروعات المحلية للاغلاق لعدم قدرتها على الحصول على التحويل اللازم لتنمية تكنولوجياتها . وقد لا تحدث اثار استثمار على الاطلاق اذا كانت هناك عقبات مؤسسية او قصور في القدرة الاستيعابية في المشروعات المحلية .

ونجد ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعبر عن تدفق الموارد الخارجية ويستطيع ايضا ان يرفع معدلات الادخار في البلدان المستقبلة ويمكنه اعادة استثمار الارباح التي يحققها المشروع ويقترض هذا المشروع من الشركة الام وايضا يقوم بالاقتراض الخارجي لحسابه فإذا استخدم المشروع هذه الارصدة لبناء تسهيلات جديدة او تنمية فالاستثمار الاجنبي المباشر يعمل علي الاستحواز على مصانع والات موجودة وفي هذه الحالة يكون هناك تحويل في مسمى الاصول الموجودة وليس انشاء اصول جديدة فان معظم هذه التدفقات قد تم استيعابها في ميزانيات الدول طالما ان معظم عمليات الاستحواذ قد شملت اصول مملوكة للدولة . كما ان ارباح المشروعات الاجنبية والارصدة عن طريق الاقتراض من الخارج قد تم وضعها في استثمارات مالية وفي هذه الاحوال فان الاستثمار الاجنبي لم يكن له تاثير مباشر في الاستثمار الحقيقي برغم ان الاستحواذ قد ينتج عنه تحليل تكنولوجيا جديدة وصيغ افضل في التنظيم والادارة . [1]

1. عبد السلام ابوقحف ، اقتصاديات الادارة والاستثمار ، دار المعرفة للنشر،2000عمان ، ص180.

والتكنولوجيا تعرف بأنها عملية لها تاثيرها الجغرافي والاجتماعى وهى إعادة توطين عن مكان الي آخر شاملة المعدات ومناهج وخبراء تشغيل ، كما تشمل الانتشار من مجتمع الي آخر في المعارف والمهارات والاتجاهات المرتبطة لعمليه معينه .

من الناحية التأسيسية يمكن تحديد خمسة مراحل يتم فيها انتقال التكنولوجيا المرحلة الاولى بدأت بالاستعمار الأوربي ولكن هذه المرحلة لم توغل فيها التكنولوجيا الي عمق القارات ، اما المرحلة الثانية فقامت بتوسع الاقتصاد الغربي بتحسين طرق المواصلات واتسمت بظهور الاستعمار الجديد ، اما المرحلة الثالثة فكانت بتوسع انتاج المناطق الحرة والتجارة الدولية وكانت المشكلة ان هذا الانتاج لم يتنوع في هذه البلدان النامية ولم يرفع مستويات دخول الفقراء والعامة ، بالرغم ان هذه الاقتصاديات قد نمت الا انها لم تتقدم . اما المرحلة الرابعة فقد اتسمت بالتغير الثقافي والتكنولوجي حيث شهدت المستعمرات نمطاً افضل للحياة في الغرب وظهرت قلة تجني ثرواتها ، وكانت الرغبة قائمة في الحصول على المنتجات الغربية بشدة والمشاركة في جني المنافع . اما المرحلة الخامسة فهي الاكثر تاثيرأ حيث شغل العلماء في الغرب بالتطور التكنولوجي ، فاذا كان بعض التقدم التكنولوجي فد اوجد بدائل للمواد الأولية فقضى على اقتصاديات كثير من البلدان النامية وتطلب البلدان النامية هذه التكنولوجيا لانها الطريقة المجدية لتحسين طرق الحياة فيها .

كما ان البلدان المصدرة للتكنولوجيا لها اهداف قد تكون عسكرية استرابجية او سياسية دبلوماسية او تجارية اقتصادية او اجتماعية بيئية او ادارية مؤسسية ، وهذه الاهداف تفاوت من بلد الي اخر. ([1])

الاهداف العسكرية الاستراتيجية هي نتيجة او استخدام تحويل التكنولوجيا لتطوير او اعادة انتشار القدرات العسكرية اما السياسية 'الدبلوماسية ، لتاثير على نوايا المتلقي في الساحة الدولية والتجارية الاقتصادية للحصول على ارباح او استخدام تجاري وفي الاجتماعية البيئية لتحسين شروط الحياة والادارية المؤسسية لا حراز تقدم تنظيمي او اداري ولكن منذ سبعينيات القرن الماضي اخذت الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية تغلب على ما

1. المرجع السابق،ص181.

عداها من اعتبارات ومن ثم يظهر الارتباط بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة .

ونجد ان نقل التكنولوجيا والتطوير اصبح امر ضروري في البلدان النامية حتى يمكن ان تحقق التنمية ، طالما ان معظم البحث والتطوير يتم انجازه في شركات دولية النشاط التى تركز في البلدان المتقدمة . (1)

وتستطيع ان تلعب دورا هاما في نقل التكنولوجيا باحدى طر يقبن هما :

1. طريقة مباشرة او داخلية الي المشروع الاجنبي الذي تمتلكه او تسيطر عليه.
2. طريقة غير مباشرة او خارجية لمنشاة اخرى في الاقتصاد المضيف .

كما ان نظام الابتكار والقدرات الاجتماعببة للاقتصاد المضيف مع القدرة الاستيعابية لمشروعات ستحدد مجرى التقدم التكنولوجي في الاقتصاد ككل، ويمكن ان تحدث اثار الانتشار من خلال الشركات المحلية المرتبطة رأسيا مع المشروع الاجنبي او المتنافسة معه من خلال اربعة طرق :

1. ان المنافسة مع المشروع الاجنبي يمكنها تنشيط التطور التكنولوجي .
2. من خلال التعاون بين المشروع الاجنبي بزيادة الجوده القياسية في منتجاتها.
3. راس المال البشري خاصة العمال الماهرة التي تنتقل بين المشروعات.
4. وكالة المشروع المحلي للمشروع الاجنبي .

اذا كانت الشركات دولية النشاط تعد مسئولة عن معظم التراكم التكنولوجي .

وفي تحليل النظرية الكلاسيكية الجديدة فان الاستثمار الاجنبي المباشر لا يؤثر على معدل النمو في المدى الطويل ولكنه يؤثر فقط على مستوى الدخل بالزيادة وهو يقدم عن طريق زيادة الانتاج او راس المال للفرد وحتى اذا نتاقصت العوائد داخل المشروع ، فان النظريات الخارجية ستقدم التغذية لتحقيق نمو مستدام في المدى الطويل . (2)

---

1. المرجع السابق،ص182.
2. المرجع السابق،،ص183.

من خلال نقل التكنولوجيا واثار الانتشار التكنولوجية فان نماذج النمو تؤدي للاستثمار الاجنبي المباشر إلي الاسراع بتطوير منتجات وسيطة متنوعه ، ورفع جودة المنتج وتسهيل التضامن الدولي في البحوث والتطوير ،ان عدد كبير من الدراسات الامبريقية الحديثة قد وجد ارتباطا احصائيا بين تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ونشاط الاقتصاد المحلي في البلد المضيف وفي كثير من الحالات فان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر عبر عقود مكنته من زيادة انتاجية البلدان المتلقية، ولكن هذه الدراسات ايضآ قد وجدت ارتباطا قويا وتاثيرا ملحوظآ لمؤشرات الاقتصاد الكلي عن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من ناحيتين :

- الاولى ان انتاجية المشروع الاجنبي اعلى من انتاجية المشروع المحلي بسبب ادخال التكنولوجيا .
- الثانية هي زيادة الاستثمار المحلي على الاقل واحد لواحد .

المبحث الثالث

ايجابيات وسلبيات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

نتيجة للتطورات في تكنولوجيا المعلومات كالعولمة ، حيث تدفع بالاستثمار الاجنبي لاقتحام دول العالم الثالث ، لغزوه وذلك للفائض المالي ، الذي يجب ان تستثمره ، للحصول علي فائض القيمة من الخارج ، كيف يمكن للمال الفائض في المراكز الراسمالية ان يعبر الحدود ويستثمر ويحصل علي فائض القيمة بدون قيد او شرط .

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية لها اكبر فائض مالي ، وهي التي تهيئ له الظروف، واذا لم تتوفر ذلك ، تفرط عليها تبعية اقتصادية وتسيطر عليها كما تحطم النى التحتية وتخلق له الازمات والحروب الداخلية، كالطافية والارهاب، والفساد الاداري والاختلاسات ، كما يحدث الان في السودان والعراق .

شروط البنك الدولي، في الدين وخدمته من فوائد الديون المتراكمة ، والخصخصة ورفع الدعم الحكومي ، وزيادة الاسعار ، وانهاء القطاع العام ، بعد ان حطم البني التحتية وزيادة عدد البطالة .

ولتوفير فرص الاستثمار الاجنبي في الدول النامية بدون قيد او شرط ، لاستغلال الثروات في الدول المضيفة بحيث تتوفر فيه كثير من الامتيازات وهي توفر الاسواق مفتوحة لبضائعها ، كذلك تحطيم الصناعة الوطنية .

هنالك من الاجراءات التي يجب توفرها لمعالجة المعوقات هي كما يلي : بعد السماح له بالدخول يجب اولا اعاة البني التحتية وتشغيل الصناعات الوطني وعلي المستثمر الاجنبي كما يلي :

*ان يعمل مشاريع جديدة علي احدث مايكون من التطور العلمي والتكنولوجي .

*استخدام العمالة وخلق خبرة وطنية فنية علمية .

*المشاركة في الانتاج والارباح وراس المال .

*تغطية الاحتياجات استقرار السياسيات الوطنية من انتاجه اولا ، وتصدير الفائض مع المشاركة بالارباح

*تأجير الأرض وليس تملكها وبمدد قصيرة ومحددة ، قابلة للتجديد والتغير .
*اما النفط والغاز فقط الاستفادة من خبراته وعملية التجديد ويخلق كادر فني وعلمي ، وتوفير الادوات الاحتياطية لان قدراتنا كافية في النهوض به من جديد .

كما ان البلد ليس في حاجة ان يستدين من البنك الدولي ، ويخضع لشروطه المجحفة ، للاسف لقد استطاع الاستعمار ان يكسب شرائح كثيرة تؤثرعلي الحكم والاحزاب لقضاء علي ماتبقي من ثروات البلاد .

من الملاحظ ان كثير من الشركات والمستثمرين المحليين ، تستثمر نسبة كبيرة مناموالها في الخارج ، ولم يختصر ذلك علي المؤسسات المالية بل تعداه الي الافراد حيث يلجا كثير من المستثمرين الي توظيف اموالهم في الخارج ، ولهذه الظاهرة اسباب عديدة منها مايلي : عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية إذ اصبحت هنالك صراعات في هذه الدول مما يجعل اصحاب رؤوس الاموال في خوف مستمر علي اموالهم ، بل ان تدفقات الاستثمار الاجنبي في الدول النامية مع توافر الموارد الطبعية كالنفط كانت دون المستوي المطلوب بسبب عدم الاستقرار السياسي .

تحقيق ارباح مجزية عند الاستثمار في الخارج نتيجة وجود التنويع في الاستثمار ، حيث توجد بدائل استثمارية عديدة ، وهكذا فالمردود المالي للاستثمار في الدول النامية اقل بكثير من مردود الاستثمارات في الدول الغربية بسبب صغر حجم السوق .

المشاكل الادارية والقانونية ، حيث توجد في الدول النامية تعظيم الاجراءات البيروقراطية التي تعيق المستثمرين ، بالاضافة الي عدم وضوح قوانين وانظمة الاستثمار المحلي او عدم وجودها اصلا مما يدفع المستثمر نحو الاحجام عن استثمار امواله لما فيه من المخاطرة ولعدم وجود ضوابط واجراءات تكون اكثر قدرة علي معالجة هذه السلبيات .

قلة المؤسسات المالية المتطورة ، وكذلك عدم وجود مؤسسات مالية متخصصة في الدول النامية تعني بادارة مخاطر الاستثمار وتوجيه رؤوس الاموال .

اذا نظر الي الاستثمارات الخارجية نجد ان هناك موافقة ضمنية من قبل المستثمرين باستثمار اموالهم بما يحقق اهداف الاستثمار .

اولا : مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر:

عند دراسة فرص الاستثمار في الخارج ، لايركزالمستثمرين علي اعتبارات الربحية فحسب وانما ينصرف اهتمامهم ايضا الي المخاطر غير التجارية بمافي ذلك المخاطر السيادية للبلد المضيف . ولايملك المستثمر ان يفعل اي شئ للحد من المخاطر السيادية او تخفيفها .

المخاطر السيادية :

هي المخاطر المتعلقة بخسارة الاستثمار في بلد محدد نتيجة لاي تصرف حكومي ، او سلسلة تصرفات ينتج عنها فرض قيود علي تحويل العملة المحلية الي عملة اجنبية او في تحويل العملة الاجنبية الي خارج الدولة ، الخطر والمصادرة ، كذلك مشاكل الداخلية والخارجية كالاضطرابات المدنية او الحروب .

التامين ضد المخاطر السيادية :

تم تصميم بويصلة التامين ضد المخاطر السيادية لحماي المستثمر من الخسائر الناجمة عن المخاطر هي عدم التاكد من تحقيق العائد من وراء الاستثمار بل قد تمتد المخاطر لتشمل مال المستثمر بالاضافة الي العائد المتوقع [1].

تنقسم المخاطر الي قسمين هما :

1/**المخاطر النظامية :**

وهي تتعلق بالنظام الاسواق وحركتها وعوامل طبيعة وسياسية ...الخ . ومثل هذه العوامل لاترتبط بنوع معين من الاستثمار وإنما عند حدوثها فانها تصيب جميع مجالات الاستثمار .

2/ **المخاطر غير النظامية :**

وهي المخاطرة التي تبقي بعد طرح المخاطرة الطبيعية كالتغيرات في اسعار سعر الفائدة وكذلك تدهور في العمليات الانتاجية ، ومثل هذه المخاطرة تصين نوع معين من الاستثمار ويمكن ان لاتصيب نوع اخر ، يمكن ان نذكر مخاطر الاستثمار فيما يلي :

---

[1] محفوظ أحمد جودة، الاستثمار بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: دار المكتبة للطباعة، 1999م)، ص35

مخاطر العمل :

وهي المخاطرة التي تنت عن الاستثمار في ادوات عائدة من مجال معين وقد يكون هناك فشل في هذا العمل بالتالي لايحقق هدف الاستثمار

مخاطر السوق :

وهي المخاطرة التي تنتج عن التغير العكسي لسعار ادوات الاستثمار المتعاملبها او الضمانات التي تسودعلي اوضاع السوق

مخاطر السعر :

وهي مخاطرة تنتج عن الاستثمار في اسعار فائدة منخفضة اذا ما الرتفعت بعد ذلك تنتج عنها خسارة سعر الفائدة المرتفعة اذا ما تم الاستثمار قصير الاجل .

مخاطر القوة الشرائية للنقود :

وهي المخاطرة تنتج عن الارتفاع في مستوي الاسعار الذي يؤدي بدوره الي الانخفاض في قيمة النقود وهو يعني القوة الشرائية .

المخاطر المالية :

هي مخاطرة الناتجة عن القدرة علي سداد الاموال المقترضة بغرض الاستثمار وهي تعني عدم القدرة علي تحويل الاستثمارات الي سيولة نقدية باسعار معقولة .

المخاطر الاجتماعية او التنظيمية :

وهي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شانها التأثر علي مجالات الاستثمار وأدوات الاستثمار والتي تنتج عن سن التشريعات في التأميم والمصادرة او رفع معدلات الضرائب والرسوم علي الإنتاج .

الطاقة الاستيعابية للاستثمار الاجنبي المباشر في السودان :

ان الطاقة الاستيعابية او المقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي يعني كمية راس المال التي يمكن ان تستثمر بكفاءة او بمعدل ربح مرتفع في الدول المضيفة للاستثمار وتتوقف الطاقة او المقدرة الاستيعابية لاقتصاد السوداني حيث يعتمد علي عوامل اساسية ، اولهما المجالات الاستثمارية المتاحة أي فرص الاستثمار داخل لاقتصاد المضيف وثانيهما : القيود

التي تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة في هذا الاقتصاد ، وثالثهما : نوع وحجم العائد المطلوب علي راس المال المستثمر مع ملاحظة ان من اهم القيود التي تحد من المقدرة الاستيعابية لاقتصاد أي دولة تتمثل في عدم توافر الكميات الملائمة من عناصر الانتاج الاخري غير راس المال ، وعدم توفر القدر الكاف من راس المال الاجتماعي ، وصغر حجم السوق [1].

جملة من المحددات التي تقف عائقاً امام تنفيذ المشاريع الاستثمارية في عموم مناطق السودان والتي أخذت تحظي باهتمام كبير من قبل المختصين الاقتصاديين وذوي الاختصاص، للانها ترتبط بشكل وثيق بالبيئة الاستثمارية لتي تساعد عي جلب الاستثمارات إلي البلد المضيف .

تواجة الحكومة تحدي امني كبير هو الأول الذي يواجه جهود تخفيف الفقر وذلك لارتباطه بتدفقات الاستثمار داخل السودان والتي توفر المزيد من فرص العمل التي لاتستطيع الحكومة توفيرها ، وفي هذا الصدد يظهر تحد اخر قد تواجهه الحكومة هو في قدرتها علي توجيه المذيد من الموارد للاستثمار في مجالات تخلق المذيد من فرص لعمل .

بالاضافة التحدي الذي يواجه تحفيز الاقتصاد السوداني وبالتالي خلق فرص عمل ملائمة ، ومن ثم تخفيف من معدلات الفقر والفساد الاداري والمالي المتفشي في مؤسسات الدولة بحيث تقف الحكومة عاجزة ، كما تنعدم وجود سياسة حكومية واضحة لخلق فرص عمل ملائمة للعاطلين سواء من زان منهم في الريف او الحضر يعتبر من التحديات التي تواجه استراتيجية تخفيف الفقر في السودان . كما ان ضعف االطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي السوداني يعتبر تحدياً مهماً من التحديات المترابطة بتنشيط الاستثمار ، ضعف السيسة التعليمية واانخفاض معدل الالتحاق باالمدارس وارتفاع عمالة الاطفال عن الفقر يجعل الفقر داخل الاسر ، ويبرز التحدي في كيفيو كسر الحلقة المفرغة بالقوانين التعليمية وتحسين مستوي التعليم .

---

[1] رمزي زكي، في وداع القرن العشري، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999م)، ص ص 318–319

اهمية الدولة المضيفة باقامة نظام تجاري ومالياً يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز ن ويشمل ذلك التنمية والحد من الفقر علي الصعيدين الوطنيين والدولي[1]

ورغم ذلك فان الاستثمار الاجنبي خلق فرص عمل عديدة في جميع القطاعات

فان الاستثمار قد اثر في النمؤ وهيكل الاقتصاد وذلك وفقاً لتقارير بنك السودان يسجل معدلات نمؤ اقتصادية مرتفعة ، وبالنظر الي مصادر هذا النمو نجد ان البلاد قد استقطبت العديد من الموارد المالية سواء كانت في شكل استثمار اجنبي مباشر او غير مباشر ، بالاضافة الي القروض التي وجهت لتمويل القطاعات الري والكهرباء .

بلغت جملة الاستثمارات الاجنبية كثير من القطاعات الاقتصادية التي استاثرت بالنصيب الاكبر من هذه الاستثمارات هو قطاع النفط وقطاعي الاتصالات والبنوك ، ادي تركيز الاستثمارات الاجنبية في هذه القطاعات ، الي توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني بدخول البترول كقطاع جديد ، واتساع شبكة الاتصالات ونمو القطاع المصرفي .

يساهم الاستثمار الاجنبي بقدر كبير في خلق فرص العمل وتوظيف العمالة ومحاربة البطالبة، ومن واقع الإحصائيات المتاحة عن الاستثمارات الأجنبية توفرت فرص العمل حديثاً في مختلف القطاعات الاقتصادية .

علي سبيل المثال في مجال الاتصالات قد قامت العديد من المحال التجارية العاملة في تجارة الاجهزة وصيانتها ، والمحصلة النهائية لهذا الاستثمار خلق فرص وظائف غير مباشرة تمثل علي الاقل تقدير 10 اضعاف الوظائف المباشرة التي وفرها الاستثمار في مجال الاتصالات ، كما ان الاستثمار في قطاع النقل البري قد ادي الي نمو الاستثمارات في الورش والمطاعم والكافتيريات وغيرها من الخدمات المصاحبة التي فاقت في محصلتها اضعاف الوظائف التي توفرت بفضل الاستثمار[2].

---

[1] إسماعيل محمد هاشم، التحليل الكلي والدورات التجارية، (مصر، دار الجامعات المصرية، 1984م)، ص117

[2] مجلة المصرفي، تصدرها الإدارة العامة للبحوث، بنك السودان الاقتصاد والإحصاء، العدد 18 يوليو، 2009م، ص22

ان حجم الوظائف الرسمية التي توفرها الاستثمار وجلها من العمالة الوطنية مع نسبة معقولة للعمالة الاجنبية وهي اقل من النسبة القانونية المسموح بها وفقاً لقانون العمل .

اما اذا نظرنا الي بعض القطاعات كالاتصالات والبنوك والصرافات والنقل يمثل الاستثمار الاجنبي مصدراً هاماً من مصادر الحصول علي التكنولوجية الحديثة في عملية الانتاج وكسب المهارات التنظيمية ، وفيما نورد نماذجاً من الاثار التقنية للاستثمار الاجنبي علي القطاعات الاقتصادية المختلفة .

1/ القطاع الزراعي :

البيوت المحمية بها ميزة هذه التكنولوجيا وهي جعل زراعة محاصيل الخضر الموسمية تنمو وتنتج في وقت الندرة لقد حققت انتاجية جيدة .

الزراعة بالري المحوري : حققت هذه التقنية نتائج اولية تشير الي مضاعفة الانتاجية مقارنة عن النظم التقليدية .

قطاع الدواجن :

تم اسنخدام احدث انماط الحظائر المغلقة ذات سعة الانتاج الكبيرة .

الخدمات الزراعية الهندسية :

تم تطوير اساليب الري ، النقل الجاف المبرد ، التخزين الحديث ، التعبئة والتغليف وغيرها .

2/ القطاع الصناعي :

شهدت صناعة الزيوت طفرة كبيرة باستبدال المعاصر التقليدية بالمعاصر الميكانكية ذات المكابس الحلزونية التي ادت الي رفع نسبة استخلاص الزيوت . ادت التكنولوجيا المستخدمة في صناعة البلاستيك الي تنويع المنتجات البلاستيكية ، والتي تساهم باكثر من 60 % في حياتنا اليومية ، حيث يتم انتاج الجوالات والمواسير والعبوات وخراطيش المياه والكوابل الكهربية وحافظات المياه والاجهزة الكهربائية والحقن والدربات والاسفنج الصناعي وغيرها [1]

*تطورت التقنية المستخدمة في صناعة الصابون بادخال الماكينات والغلايات الحديثة.

[1] جهاز الاستثمار، وزارة الصناعة، تقرير على الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، يناير 2008م، ص9

*صناعة البتروكيماويات من اهم القطاعات الصناعية التي تاثرت بعملية نقل التكنولوجيا في السودان وقد ظهرت بظهور استخراج البترول في السودان مستفيدة من الاستثمارات الضخمة في مجال البيترول .

3/ قطاع الخدمات :

شهد قطاع الاتصالات والنقل بالبلاد طفرة كبيرة من خلال الاستثمارات الاجنبية وقد جلبت هذه الاستثمارات احدث انواع التقنيات . تطور قطاع النقل بفضل الاستثمارات الاجنبية. هذا فضلاً عن دخول انماط جديدة من وسائط النقل كالنقل المبرد والحاويات ، وادخال البصات السياحية الحديثة .

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتناول هذا الجانب معوقات الاستثمار الأجنبي التي تواجه المستثمر العربي والأجنبي. وهي مجموعة من العوامل والإجراءات والسياسات، التي تتداخل فيما بينها لتشكل عقبة في طريق انسياب رؤوس الأموال بصفة عامة، والاستثمارات بصفة خاصة إلي الأقطار المضيفة. فقد ظل التنافس بين الدول حول توفير مناخ الاستثمار الملائم وجذب استثمارات أجنبية – كان لابد أن تعمل كل دولة على إزالة العقبات أمام المستثمرين المحليين والأجانب، ومن هنا أخذ موضوع معوقات الاستثمار – يأخذ أهمية متزايدة لدي الحكومات.

رغم الجهود التي تبذل من كل الحكومات إلا أن هنالك الكثير من المعوقات التي يجب أن تتخذ من الإجراءات والتدابير مايمكن من إزالتها حتى تتحقق الأهداف المرجوة.

ويمكن الإشارة إلى أهم سلبيات أو معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تشترك فيها معظم الدول، وذلك نسبة لتشابه الظروف التي تتعلق بها وتتمثل هذه المعلومات في الأتي:

- ضعف البنيات الأساسية لكثير من الدول والتي تتمثل في الطرق والمواصلات، والمطارات ومرافق الخدمات العامة.

•عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما تعاني منه معظم الدول وعلى وجه الخصوص الدول النامية، حيث تكثر فيها الإضرابات والنزاعات الداخلية المستمرة، مما يشكل عائقاً أمام تنفيذ الاستثمارات المحلية والأجنبية[1].

•وجود أكثر من قانون يتعلق بالاستثمار إضافة إلى ذلك عدم ثبات قوانين وتشريعات الاستثمار، حيث أ نه من الملاحظ تتغير من وقت إلى آخر، مما يؤدي تخوف المستثمر الأجنبي من أن يصدر تشريع في أي وقت يلغي الإمتيازات والتسجيلات التي بموجبها أنشأ مشروع أو أقدم على الاستثمار في البلد المضيف، إضافة إلى عدم وضوح بعض نصوص التشريعات الاستثمارية التي تحمل بعض القوانين نصوصاً يمكن أن تفهم بأكثر من معني، الأمر الذي يجعل الجهات الأخرى ذات الصلة بالموضوع أن تستغل هذا النص وتفسره لمصلحتها.

•احتكار الحكومات لبعض الأنشطة الإقتصادية، وفي كثير من الأحيان تلجأ بعض الحكومات إلى منع المستثمرين الأجانب في الإستثمار في قطاعات بعينها بحجة الإستراتيجية لهذا القطاع المعين.

•ضعف الإمتيازات والتسهيلات التي تمنح للاستثمار الأجنبي حيث أن الكثير من القوانين تمنح إمتيازات غير كافية للمستثمرين الأمر الذي يؤدي إلى إحجام المستثمر وبحثه عن إمتيازات أفضل في بلد آخر.

•تعدد الأجهزة أو الجهات المسئولة من الاستثمار، مما يطيل فترة تنفيذ المشروع إذ أن المشروع منذ بدايته يمر على جهات متعددة حتى تصل إلى المرحلة النهائية، ويكون قد أمضي أكثر من عام، وهذا يتناسب مع طبيعة الاستثمارات الأجنبية ذات التحرك السريع، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل العمل.

•نقص المعلومات عن المقومات الاستثمارية للقطر، تعد من أكثر المشاكل التي يواجهها المستثمر. وغياب المعلومات عن المشروعات الاستثمارية بصفة عامة أو في صناعة معينة

[1] أبو بكر آدم الطاهر، وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، 2000م)، ص24

بصفة خاصة من أبرز معوقات الاستثمار، إذ أن أول ما يحاول المستثمر معرفته، كم عدد المشروعات في قطاع ما ؟ وما هو حجم رأس المال المستثمر في هذا القطاع؟ وما هي فجوة السوق من هذه الصناعة؟ كل هذه المعلومات ضرورية تساعد على اتخاذ قرار الاستثمار، ففي غياب هذه المعلومات تواجه المستثمر صعوبة في اتخاذ قراره ومشكلة المعلومات من أبرز المشكلات التي يعاني منها قطاع الاستثمار في السودان.

●صعوبة الحصول على الترخيص للمشروع الاستثماري. ويعود ذلك إلى الإجراءات العقيهة والطويلة التي تمارسها السلطات المختصة والتي تتسبب ف ضياع وقت المستثمر.

●تقليدية الأنظمة المصرفية: إذ تتميز غالبية الدول النامية ومن بينها السودان بأنظمة مصرفية تقليدية غير متقدمة لا تستطيع أن تلبي رغبات المستثمرين في التحويلات السريعة، وتوفير المال اللازم بالسرعة المطلوبة[1].

●ضعف السوق الداخلي ومحدوديته هذه الأسواق لا تستطيع أن تستوعب إنتاج المشروعات الأجنبية الضخمة، وقد يعود ذلك إلى ضعف القوى الشرائية، مما يضطر المستثمر أن يلجأ إلى أسواق أخرى وهذا يزيد الأسعار ومن ثم العودة مرة أخرى إلى ضعف التسويق وقلة الأرباح.

●إن تأميم ومصادرة المشروعات سواء المحلية أو الأجنبية يدل على عدم إحترام حقوق الآخرين، وهذا الأجراء يفقد المستثمرين الثقة، ويجعلهم يبحثون عن مناطق أكثر إحترام لحقوقهم وتعد تجربة نظام مايو في تأمين ومصادرة الكثير من المشروعات خير شاهد. وبالرغم من وجود ضمانات عدم التأميم والمصادرة في أغلب التشريعات إلا بأمر قضائي، أو أن تقضي المصلحة العامة وذلك بتعويض مناسب ، وما زال المستثمرين يتخوفون من أن تتكرر نفس التجربة السابقة، خصوصاً وأن الدول النامية عموماً تتميز بعدم الاستقرار في أوضاعها السياسية.

---

[1] كوثر عبد الله محمد إبراهيم، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، (رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة النيلين، 2015م)، ص78

●عدم ترحيب المواطنين المحلية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد يعرض حياة المستثمرين للخطر، حيث أنه في كثير من الأحيان يرفض السكان المحليين وجود الأجانب في مناطقهم، حدث أن تعرض المستثمرين في بعض مناطق التنقيب في السودان على أعداءات من السكان المحليين.

●عدم الاستقرار اقتصادي، وهذه سمة واضحة لمعظم الاقتصاديات إذ نجد الاقتصاد يتأرجح ما بين تضخم وكساد وانكماش، وغيرها من التقلبات الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة حكومية تجعل المستثمر بأخذ موقف الحذر ، أضف إلى ذلك عدم الاستقرار الأمني، حيث يضع المستثمر هذا المعوق في أولويته عند اتخاذ قرار الاستثمار خصوصاً في الدول النامية، إذ ان هذه الدول تنتشر في معظمها الفوضى، وظواهر القتل والنهب والسلب مما يعرض المستثمر الأجنبي وأمواله إلى الخطر.

●عدم توفر النقد الأجنبي في البلد المضيف، عائقاً أمام المستثمرين عند رغبته في شراء بعض المعدات والاحتياجات التي يحتاجها المشروع، إضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية، هذه الظاهرة قد تؤدي إلى زيادة درجة المخاطر، بالنسبة للمستثمر، إذ يؤدي تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى، تأكل أرباح المستثمرين أو قتلها عند ما تحول إلى الخارج، كما أنه في بعض الدول توجد أسعار متعددة للصرف وظهور السوق السوداني، والاستثمار عندما يدخل إلى البلد يدخل بأعلى سعر صرف، وعند تحويله إلى الخارج يحول بموجب السعر السائد في السوق الحر مما يسبب خسائر كبيرة للمستثمر[1].

●ضعف بعض الكوادر العاملة في الأجهزة المختصة بالاستثمار، وأجهزة وإدارات الاستثمار تتطلب عاملين بمواصفات ومؤهلات تمكنهم من التعامل مع كل المستثمرين الأجانب، ويعود ضعف هذه الكوادر من صغار الموظفين إضافة إلى نقص في الخبرات الفنية والإدارية، وفي كثير من الأحيان يحتاج المشروع إلى خبرات فنية مدربة في مجال محدد تفسير العمل فيه. والدول النامية عادة ما تندر فيها الكفاءات الإدارية والخبرات الفنية مما يضطر المستثمر إلى جلب هذه الكوادر التي لا توفرها العمالة المحلية من الخارج، هذا

[1] كوثر عبد الله محمد إبراهيم، المرجع السابق، ص79

الإجراء يؤدي إلى زيادة التكاليف في الإنتاج، يكون هذا المعوق أكثر تعقيداً إذا كان البلد يفرض قيوداً على العمالة الأجنبية، كأن يلزم المستثمر أو المشروع من أن يستخدم عمالة محلية بحجة القضاء على ظاهرة البطالة المتفشية في الدول النامية.

●ازدواجية الضرائب: عادة ما تفرض الدولة أكثر من ضربية، واحدة على السلع التي تنتجها المشروعات أو الخدمات التي تقدم من قبل المستثمرين رغم الإعفاءات التي تمنح للمشروعات لفترات زمنية مختلفة، مثلاً في السودان توجد ضرائب متعددة مثل ضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات على المدخلات على الاستمرار.

●عدم توفر حماية للإنتاج المحلي: رغم أن النظام الاقتصادي العالمي يسعى إلى إلغاء كل الحوافز أمام حركة رؤوس الأموال، وأنه يؤمن على المنافسة في كل مجال من المجالات الاقتصاد، إلا أن الكثير من المستثمرين أجريت المقابلات معهم، يرون ضرورة أن توفر حماية لمنتجات مشروعاتهم من المنافسة التي قد يتعرضون لها من الشركات التي تمتاز برؤوس الأموال ضخمة، وتبحث عن فرص استثمارية كالشركات متعددة الجنسيات.

●عدم وجود برنامج واضح للاستثمار ففي كثير من الدول تغيب فيها البرنامج الاستثمارية، ومن ثم عدم وضوح أولويات للاستثمار فيها. إضافة إلى عدم وجود خارطة، استثمارية والتي تكون بمثابة دليل المستثمر وتوضيح فيها كل إمكانيات ومقومات القطر الاستثمارية من موارد طبيعية ومناطق توافرها، وبنيات أساسية، طرق ، جسور ومواني ومطارات، والخرائط الاستثمارية في معظم الدول النامية لا تتوفر، ومن بينها السودان حيث لا توجد خارطة استثمارية قومية وهذا يجعل مهمة المستثمر في غاية من الصعوبة لمعرفة كل الجوانب المتعلقة باستثماره.

●القيود التي تفرض على تحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج. وهذا تضع السلطات شروطاً للمستثمر عندما يريد أن يحول الأرباح التي تحققت من نشاطه الاستثماري، ومن أبرز هذه القيود التي تشترط عليه إعادة استثمار جزء من الأرباح في الداخل أو أن تسمح له بتحويل الأرباح بنسب محددة أو أن تفرض رسوماً على المعدات والآلات التي يتم جلبها لمشروع عندما يريد إعادتها للخارج.

•السلبيات التي تتبعها بعض الدول بشأن الاستيراد والتصدير بعض الدول قد تمنع المستثمر من أن يقوم بتصدير منتجاته إلى الخارج بحثاً عن أسواق ذات فوائد أكبر أو تفرض رسوماً باهظة على صادرات المشروع بحجة أن ذلك يؤدي إلى تسرب رأس المال الأجنبي إلى خارج البلد المضيف ، وقصور السوق الداخلي من أن يمتص هذا الفائض كما أن السياسات في بعض الدول تقتضي فرض رسوم على الواردات التي ينتجها المشروع الاستثماري ، وأحياناً تكون هذه الرسوم متعددة.

•ضعف الحوافز التمويلية حيث تخفيض في المنح الحكومية، أما الحوافز التمويلية والتي تكسب أهمية خاصة، لدى المستثمر الأجنبي في الدولة النامية، تجدها تكاد تكون معدومة، وتتمثل هذه الحوافز التمويلية من (قروض مدفوعة وضمانات قروض) تتطلب غالباً تمويلاً من بنوك التنمية ومنح حكومية تتمثل في منح لتدريب العمالة ضمانات قروض من مصادر اعتماد عالمية، مشاركة حكومية في رأس المال إذا تطلب الأمر ذلك تخفيض تكلفة خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي من مباني المشروع[1].

•القصور في الترويج يشكل لكثير من المستثمرين ويعود ذلك إلى قصور الإعلام في كثير من الدول كما هو الحال في السودان، نجد أن وسائل الإعلام غير قادرة على عكس مقومات القطر للمستثمر في الخارج والامتيازات والضمانات والتسهيلات التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار للمشروعات الاستثمارية رغم أن قانون الاستثمار في السودان يعد من أفضل القوانين الاستثمارية من حيث الإمتيازات والحوافز.

•ضعف أسواق رأس المال : وصلت اسواق راس المال في كثير من الدول المتقدمة مراحل متطورة، وقد أولت تلك الدول هذه الأسواق اهمية كبيرة، وذلك للدور المهم الذي تلعبه، والذي يتمثل في الاتجار في جميع أنواع الأسهم والسندات، وحماية المستثمرين، وإعلام الجمهور بالعمليات التجارية في السوق، وتيسير الحصول على الموارد المالية

[1] المؤسسة العربية للضمان الاستثماري، الحوافز والاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أودكتاد)، تقرير صادر عن أمانة المؤتمر أبريل 1995م، ص31

للمؤسسات العامة والشركات الخاصة ، وذلك بتوفير بسيولة أكثر للأوراق التي تصدرها تلك المؤسسات أو الشركات[1].

إلا أن الواقع يشير إلى ضعف أو غياب تام لأسواق الأوراق المالية في البلاد النامية مما يشكل عائقاً أمام المستثمرين الأجانب في سهولة الحصول على الموارد المالية والاستفادة من المضاربات في السوق.

- تراجع الإنفاق العام في الدولة : حيث أن أي تقليص في حجم الإنفاق العام للدولة في قطاعات الاقتصاد المختلفة تنتج عنه أثار سالبة، رغم اعتقاد البعض بأن هذه السياسة ذات فاعلية في بعض الأحيان لتحقيق الاستقرار في تطوير الثروة القومية في الاقتصاد، وبصورة عام مثلاً التأخر والاتفاق على مشروعات البنية الأساسية تترتب عليه آثار مالية في مشروعات أخرى متعلقة بها، ومن ثم على الاستثمارات المتعلقة بها.

[1] المصدر السابق، ص76

الفصل الثاني
مناخ الاستثمار الأجنبي في السودان

المبحث الأول : مناخ وقوانين الاستثمار الأجنبي في السودان .

المبحث الثاني : تطورات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

المبحث الثالث آثار الاستثمار الأجنبي المباشر علي (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم) .

المبحث الأول

مناخ وقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

مفهوم مناخ الاستثمار :

بدأ اهتمام السودان في الفترة الاخيرة اهتماماً بالغاً بالاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة في ظل العولمة حيث اصبح العالم دولة صغيرة ، وذلك لوضع كل السبل لتسهيل دخول الاستثمار الاجنبي كان لابد للسودان من ان يسعي للاستفاد من موارده الطبيعية المتوفره حيث يتمتع بميزات نسبية هائلة للموارد في الاسواق العالمية ، بالاضافة الي تاثير استخراج وتصدير النفط السوداني والبنية التحتية الملائمة للاستثمار .

سعت حكومة السودان لجذب رؤوس الاموال لتدويرها وذلك بخلق بيئة لجذب المستثمر الاجنبي والمحلي معاً. حيث قامت الحكومة السودانية باقامة عدد كبير من الندوات والمؤتمرات علي المستوي التنفيذي للدولة، بخلق بيئة جاذبة للمستثمر لتوضيح وعرض فرص الاستثمار في السودان عام 1997م [1].

المشاركة في كثير من المؤتمرات للتسويق والاعلان عن الاستثمار عبر اتلمواقع الالكترونية وكذلك اجراء بعض الدراسات للمشروعات الاستثمارية في جميع المجالات والقطاعات، بالاضافة للسياسات الحكومية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك بحرية حركة راس المال وتحويل الارباح الخاصة بالاجانب ، والمزايا الضريبية وتوفير الضمانات من عدم التأميم والمصادرة لبعض المشروعات للمستثمر وكثير من الميزات لقانون تشجيع الاستثمار لسنة 2003م.

نجد ان السودان شهد تغيرات وذلك لتصنيف من ضمن الافضل من الاداء . وان المشاكل التي يعاني منها المستثمر الاجنبي لا تتعلق كثيراً بالمناخ الاستثماري وأن تصنيف الاوتكاد للاستثمار الاجنبي المباشر الذي يقارن الاداء بالامكانات وكما تحسن التصنيف

---

[1] خليل محمد سيد، مناخ الاستثمار في السودان والامكانيات، ورقة قدمت للمؤتمر المصرفي العربي للاستثمار في المستقبل، الخرطوم، 2009/9/8م، ص6

العالمي وصنف السودان الدولة رقم (5) في أفريقيا من حيث قدرتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

هناك العديد من المشكلات في الاستثمار الأجنبي في السودان خاصة في المناخ الاستثماري زكما أن هنالك مشكلات أساسية تعتبر مصدر قلل للمستثمر الأجنبي في السودان.

المفهوم :

مناخ الاستثمار يعني الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية التي يتم فيها الاستثمار [1].

هناك مجموعة من العناصر تكون لمناخ الاستثمار في السودان هي الاستقرار السياسي وسن القوانين للاستثمار ، والسياسات والإجراءات الإدارية والبنيات التحتية وفرص متاحة للاستثمار [2].

أهم المكونات لمناخ الاستثمار حجم السوق ودرجة تطوره اللذان بحيث يعتمد علي معدلات النمو، والاستقرار السياسي والأمني وكذلك علي نوعية القوانين والتشريعات التي تنظم وتشجع الاستثمار الأجنبي والجهات التي تقوم بالإشراف عليه.

الاستثمار من أهم المتغيرات التي تساعد في عملية التنمية وذلك بما يوفره الاستثمارات الأجنبية والوطنية من موارد مالية للمشاريع الاستثمارية ، لذا كان الاهتمام من قبل الدولة اهتمام بالغ الأهمية باعتبار السودان كأحد الدول النامية كان لابد أن ينظر الاستثمار بنوعية الوطني والأجنبي لجذب الاستثمارات قامت الحكومة بسن بعض القوانين الاستثمارية لخلق مناخ استثماري مؤاتي في ظل التحولات الاقتصادية في العالم .

نجد أن الاستثمارات الأجنبية بعد الطفرات الاقتصادية ومدي تطورها لقد قامت بربط أسواق المال والعمل وكذلك أحدثت زيادة في الأجور الإنتاجية في الدول المضيفة للاستثمار،

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مصدر سابق، ص59

[2] وزارة الصناعة والاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في السودان، 2002م، ص50

خاصة ذات النمو المرتفع، إن الشركات الخاصة بالاستثمار الأجنبي وضع استراتيجيات تعتمد علي توزيع العمل وكذلك للاستفادة من الوفرات التي تحقق من تطبيق تخصصه .

تلك الاستراتيجيات حيث نجد كثير من دول استفادت بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في وسائل الاتصالات والنقل كما حدث في دول شرق اسيا ، بعد الاندماج في الاسواق العالمية ، لقت حققت طفرات عالية في معدلات النمو بقدر اكبر من الدول الاخري وكان ذلك بسبب انخفاض المنافسة والتخلص من البنيات الاساسية وضعف قوانين الاستثمار فيها ادي لعدم مقدراتها علي حذب الاستثمار الاجنبي[1] .

ان اتباع سياسة الاصلاح الاقتصادي او استعادة عضوية السودان في صندوق النقد الاجنبي يؤدي لتوسيع السوق الخارجي[2] .

ان عملية تحرك رؤوس الاموال تعطي فرصة للسودان للاستفادة من موارده لجذب المستثمرين الاجانب والوطنيين .

هناك عوامل رئيسية ميزت مناخ الاستثمار في السودان وتتمثل في الاتي :

أ-موقع السودان الجغرافي :

يمثل السودان الجزء الشرقي من قارة افريقيا تبلغ مساحته مليون ميل مربع بين خطي العرض 4 درجة الي 22درجة شمال خط الاستواء وخطي طول 22 درجة الي 38 درجة وتجاوره تسع دول افريقية ، يمثل السودان منفذاً بحرياً لعدد من الدول بطرق جوية ويربط البعض الاخر بالملاحة البحرية والنقل ايضاً .

ب- البنيات الاساسية :

- تتوفر به بنية اساسية ومرافق خدمية قابلة للتحديث والتطوير في ظل وجود حكومة جادة في تطبيق سياساتها .

[1] حسن بشير محمد نور، بحوث في الاقتصاد العام، جامعة النيلين، ص94

[2] وزارة الاستثمار، مناخ الاستثمار في السودان، 2003م، ص25

- تعزيز البيئة الاستثمارية وبعد اكتشاف البترول واحلال السلام بالسودان ، وتوفير مشروعات للطرق والسكك الحديدية والموانئ البحرية والجوية والدولية ومشروعات الاتصالات ومحطات الكهرباء وتنقية المياه وشبكة المجاري وغيرها .
- تحسين اوضاع المدن الصناعية الحالية ، وانتشار مدن صناعية جديدة مزودة بكافة الخدمات والمرافق اللازمة للمستثمرين .
- وجود مناطق حره (سواكن والجيلي) ووع المستثمرين فيها العديد من المزايا المشجعة .
- وجود قطاعات خاصة بالمستثمرين كالقطاع المصرفي ، التامينات ، القانون وخدمات المراجعة والاستشارات المالية .

تشير ادبيات الاستثمار الي ان تعبير مناخ الاستثمار يعني يعني بأنه " مجموعة من الاوضاع والظروف المادية والقانونية والمؤسسية التي تحكم وتنظم الاستثمار في الدولة المعنية من تشريعات قانونية وإدارية واجهزة تنفيذية [1].

كما ان هناك تعريف اخر لمناخ الاستثمار حيث نعني به مجمل الاوضاع والظروف المكونة لمحيط الاستثمار التي تتم فيه العملية الاستثمارية، ومدي تاثيرها علي حركة الاستثمار في الدول المعنية ومدي نجاح تلك المشروعات واتجاهاتها ، وتشمل الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والتنظيمات الادارية وهذه مجتمعة تمثل مناخ الاستثمار [2].

عناصر الاستثمار لابد لها من الانسجام والتناغم ، والسودان دولة لها امكانيات زراعية هائلة يجب العمل توفير وسائل جاذبة للشركات المستثمرة ، خاصة الزراعية كالاراضي لكي تذيد عن قيمتها المضافة لكي يكون هناك تنوع في الصادرات السودانية ، كما للسودان ثروة معدنية كبيرة من ذهب وبترول ....الخ . هنلك مكونات من عناصر المناخ الاستثماري وتشمل مايلي :

---

[1] خليل محمد سيد، مرجع سابق، ص5

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مصدر سابق، ص53

1/ الإطار السياسي :

الاستقرار السياسي يعتبر من المكونات الهامة للمناخ الاستثمار اي ان الاستقرار يعتبر عنصر السلامة للمستثمر للحفاظ علي رؤوس امواله ، حيث سعت الحكومة لاحلال الامن والاستقرار في ظل عالمية القيم كالحريات وحقوق الانسان .

سعي السودان وحقق مجموعة الاجراءات الاتية :

- تحقيق سلام دائم لخلق تنمية مستدامة[1] .
- توثيق صلات وعلاقات مع العالم الخارجي والمجتمع الدولي .
- المساعي المبذولة لتحقيق الوفاق الوطني .

هنالك بعض العوامل الاقتصادية في الدولة التي تعتبر عنصر هام لجذب المستثمر الاجنبي ، فهناك كثير من هذه العوامل يجب الاشارة اليها لتدفع بالمستثمر الي الاستثمار في الدولة المحددة

2/ الاطار الاقتصادي :

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فقد تمت اعادة هيكلة الاقتصاد . فهناك كثير من المعينات لجذب الاستثمارات الأجنبية تتمثل في الآتي :

1-قوانين الاستثمار .

2-توفير البنيات التحتية الأساسية التي تحقق عائد مجزي من الاستثمار .

3-توفير الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية وبشرية .

4-توفير الفرص الاستثمارية من الخرائط الاستثمارية القومية القطاعية .

5-السايسات الاقتصادية ومدي توافقها مع رغبات المستثمرين .

6-**التنظيم الاداري .**

تهدف لتحقيق معدلات عالية من الناتج المحلي الاجمالي لتحريك الاقتصاد ، تم وضع سياسة مالية ونقدية في مجال تحرير التجارة ونظم الصرف ، بالاضافة للسياسة الضربية مشبعة ويمكن تلخيصها في نقاط هي :

---

[1] إصدارات وزارة الاستثمار، 2005م، ص28

1/ المساعدة في زيادة وفتح أسواق جديدة للتصدير ، ودخول سلع جديدة اهمها البترول والذهب وبعض المنتجات الصناعية .

2/ اسهام الدولة في التقليل من دورها في العمل الاقتصادي والنشاط الانتاجي ، عن طريق اتباع التخصص في العمل باتاحة الفرصة للقطاع الخاص .

3/اصلاح النظام الضريبي والغاء بعض الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وتطبيق نظام القيمة المضافة ، الغاء ضريبة الانتاج الضريبي ، تخفيض نسب ارباح الاعمال.

4/ العمل علي تحرير التجارة الخارجية والاسعار وتشجيع الصادرات ، ووقف الدعم بالنسبة للسلع والخدمات .

5/ الاسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتقليص الواردات ، وتحقيق الموازنة تخفيض العجز والتحكم في حجم النقود ، وتقليل معدلات التضخم من ثلاث ارقام الي رقم واحد 164% عام 1996م الي 7% في العام 2003م .

في مجال السياسات النقدية الغاء القيود علي معاملات النقد الاجنبي وتم انشاء المصارف المتخصصة للتنافس الحر في اطار العرض والطلب ، وفي ظل التحرير الاقتصادي فقد انشئ سوق الخرطوم للاوراق المالية في العام 1995م ، ثم تم منح سوق لتداول الاسهم ، وادي ذلك لجذب المدخرات[1] .

كما قامت الحكومة بالاضافة لذلك بمنح مميزات للاستثمار داخل السودان منها منح الاراضي الاستثمارية ، وضمانات للاستثمار ومميزات اخري .

3/ الاطار التشريعي :

يشمل المجال التشريعي قانون الاستثمار التشريعي قانون الاستثمار والقوانين التي لها علاقة مباشرة بالاستثمار، يهدف قانون الاستثمار لعام 1991م المعدل 2003م لتشجيع الاستثمار في المجال الزراعي، والحيواني، والصناعي، والطاقة، والتعدين، والنقل، والاتصالات، والسياحة، والبيئة، والمقاولات، والبنيات الاساسية، وتقنية المعلومات، وخدمات

[1] إصدار وارة الاستثمار، المرجع السابق، ص29

الصحة، والتعليم وأي مجال آخر يحدده مجلس الوزراء، ومن المميزات قانون تشجيع الاستثمار لسنه 1999م المعدل لسنة 2003م مايلي :

أ/ حظر التمييز في راس المال المستثمر كونه محلياًآ او عربياً او اجنبياً او لسبب كونه قطاعاً عاماً او خاصاً او تعاونياً او مختلط، يعني هذه معاملة الاستثمارات الاجنبية بنفس المساواة مع الاستثمارات الوطنية والسماح لهم الاستثمار في مجالات عدة مع ازالة العوائق التي تتعلق براس المال الاجنبي للاستثمار بالسودان .

ب/حظر التمييز بين المشروعات وإعطاء مميزات تفصلية اذا كان في المناطق الريفية لتحقيق تنمية متكاملة، تخلق فرص عمل للعمل تساعد في تنمية القدرات، اضافة لذلك قامت الحكومة بآلية متخصصة لفض نزاعات الاستثمار.

لقد قامت الحكومة السودانية بتعديلات كثيرة لمواكبة وتشجيع الاستثمار ومقارنة برصيفاتها من الدول، قامت الحكومة بخلق آلية للاستثمار تحفظ حقوق المستثمر وحماية امواله من التاميم والمصادرة، بالاضافة لعدم الحجز علي اموال المشروع ، او مصادرتها او تجميدها الا بامر قضائي[1] .

4/ **الاطار الاداري :**

به كثير من التعقيد في العملية الاستثمارية ، وذلك لتعدد الاجهزه الادارية فيه ، منها الاتحادي والولائي ممل يكثر من تعقيد الاجراءات وينعكس سلباً علي اقبال المستثمرين، لذلك لجات الحكومة باقامة وزارة تجمع كل الاجراءات والجهات ذات الصلة بالعملية الاستثمارية في كل مكان واحد وهي وزارة الاستثمار لتقليل الاجراءات وتوحيد نافذة الواحدة (One Stop Shop) في التعامل مع المستثمرين .

5/ **الاطار البنيوي :**

ان تطور البنيات الاساسية من اهم عناصر مناخ الاستثمار، واذا نظرنا لهذا الجانب نجد هناك تطوراً ملحوظاً، ام الخدمات في مجال الاتصالات فقد تطورت وتم ربط أجزاء البلاد

[1] الماحي خلف الله، تبسيط الإجراءات في العملية الاستثمارية، ورشة تبسيط الإجراءات، 2002م، ص5

بشبكة حديثة، بالاضافة لخدمات الشبكة اللاسلكية لربط البلاد بالعالم الخارجي، قد بدأ حديثاً الاهتمام بشبكات والبريد الالكتروني للتواصل مع المجتمع الدولي.

اما في مجال الطرق قد بدأ الاهتمام بربط الولايات بطرق مسلفتة مثل طريق شريان الشمال وطريق الإنقاذ الغربي وطريق التحدي ، هذا بالاضافة الي لشبكة الطرق الداخلية، اما في مجال النقل البري زاد الاستثمار والاقبال للاستثمار فيه بصورة كبيرة وملحوظة، مما ادي الي خفض تكاليف الترحيل ، حيث تم كذلك تاهيل الشبكة الحديدية. كما تم إعادة تاهيل المواني البحرية والنهرية بانشاء موانئ سواكن ، بشائر، عثمان دقنة، بورتسودان .

اما في مجال الطاقة والتي تعتبر المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية الاخري، فالبلاد مليئة بموارد الطاقة الاولية التي يمكن ان تنتج منها الطاقة الكهربائية (موارد مائية– حرارية)، بالإضافة الي الطاقة المتجددة وقد تم اكتشاف البترول ومشتقاته مواردا جديدة من مصادر الطاقة، هناك حوالي 3 مليون برميل احتياطي من خام البترول في مناطق التنقيب وفقاً لتقديرات عام 2004م وهي في زيادة مستمرة ، بالاضافة لوفرة الذهب في اماكن مختلفة لم يستغل منه الا نسب ضئيلة في شرق البلاد ونهر النيل مع وجود خام الفضة مصاحب لمعدن الذهب .

هناك حوالي 2 مليون طن من خام الكروم بولاية النيل الازرق، بالاضافة لوجوده في مناطق اخري، واثبتت الدراسات اكتشاف كميات من خام الحديد تبلغ (400) مليون طن ونسب متفاوته في ولايات متعددة مختلفة في السودان ولقد تم انشاء عدداً من السدود بمنطقة كجبار، ثم انشاء سد بمنطقة مروي وهذا قد احدث طفرة كبيرة بالاستثمار [1].

مكونات مناخ الاستثمار :

يعتبر الاستثمار عامل مهم من العوامل الاساسية في تحريك الاقتصاد لجميع الانشطة، وذلك لاهمية الاستثمار حيث تعمل الدول جادة لتهيئة الظروف المحيطة بالاستثمار وازالة العوائق التي تقف عقبة لاستيعاب القدر الكافي من رؤوس اللاموال الوطنية والاجنبية ثم

[1] إصدارات وزارة الاستثمار، مرجع سابق، ص3

محاولة التغلب علي العوائق ، ولكي نتعرف علي المناخ الاستثماري يجب معرفة العناصر الاساسية التي يقوم عليها الاستثمار[1] .

لقد اهتمت منظمات دولية بهذه العناصر وذلك لضمان استمرارية المشروع الاستثماري، حيث تم التركيز علي بعض هذه الجوانب منها الاقتصادي والاجتماعي والبعض الاخر علي الجانب التجاري والفني والمالي .

تعتبر هذه العناصر مجتمعة من ضمانات استمرارية ونجاح المشروع الاستثماري ويمن ان نذكر منها :

1-عنصر الشرعية :

تعني الشرعية بأن هناك مخالفات لبعض الاحكام في القانون ليست فقط علي مستوي السلع والخدمات المحرمة ، بل علي مستوي الاولويات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي .

2-**العنصر الفني :**

وتعني أن تكون الاجراءات مكتملة فنياً وهي :

*الموقع السليم للمشروع والتفاعل بين مختلف العوامل المرتبطة بالمشروع مثل مكان المشروع ومدي قربه من اماكن توزيع هذه المنتجات .

*حجم الطاقة الانتاجية الملائمة .

*استخدام تكنولوجيا ملائمة .

*البيئة والتلوث الذي يحدث من قيام المشروع .

3-**العنصر الاقتصادي والاجتماعي :**

وهذا عنصر مهم يكون سليماً اذا توفرت فيه الشروط الاتية :

- تحقيق زيادة في الدخل القومي ودخل الفرد معاً
- مساهمة المشروع في إحداث توازن بين العمالة واستقرار الأسعار .
- ان يساهم المشروع في إحداث عدالة في توزيع الدخل في المجتمع وكذلك في المناطق الجغرافية[1] .

---

[1] عبد المطلب على ابنعوف، اقتصاديات المشروع، جامعة النيلين، 2005م، ص2

4- **العنصر المالي :**

يجب ان يكون المشروع سليم من الناحية المالية ، اذا كان العائد المالي علي الاستثمار ملائماً ، وهنالك اساليب محاسبية لقياسه بحيث يتناسب مستوي ربحية المشروع مع درجة المخاطرة ، فاذا كان العائد المتوقع علي الاستثمار كبيراً وكانت المخاطرة اكبر فأننا نتوقع عامل الخسارة وعليه يمكن اختيار فرصة استثمارية اخري او مشروع بديل له .

5-**العنصر التنظيمي والاداري :**

هنالك اسس علمية للتنظيم والادارة لضمان نجاح المشروع الاستثماري وضمان استمراريته ، ويجب ان يصمم هيكل تنظيمي سليم يواكب متطلبات العصر ، وبذلك تكون الادارة ذات ميزات وبرامج للتدريب كذلك .

6-**العنصر التجاري :**

سلامة المشروع تتوفي فيه الاتي :

*وجود سوق للسلعة اي طلب علي المنتج محلياً او اقليمياً او عالمياً حسب المواصفات .

*ان تلبي السلعة الحاجات الاساسية للافراد .

*ان يكون هنالك تنافس واضح وان يكون في اكثر من مجال ، حيث تكون هك جودة من المنتج ، انخفاض الاسعار توفر سلعة وكذلك تلبية حوجة المستهلكين .

قوانين الاستثمار في السودان (1956-2007م) :

منذ الاستقلال اهتمت الدولة اهتماما كبيرا بالاستثمار وهنا نتناول سرد تاريخي لي قوانين الاستثمار في السودان و التعديلات التي مر بها خلال تلك الفترة وهي كمايلي[2]:

---

[1] منظومة بنك فيصل الإسلامي للاستثمار، الطبعة الأولى والثانية، الرياض، 1988م، ص41

[2] عمران عباس، الاستثمار في السودان والرؤية المستقبلية في ولاية النيل الأبيض، (السودان، دار عزة للنشر، 2012م)، ص48

املآ: قانون الميزات الممنوحة:

صدر قانون الميزات الممنوحة في أعام 1956م،وهو اول تشريع لتشجيع الاستثمار في السودان ،إذ تختص بتشجيع الصناعة ويعكسي اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي،وقد نقل هذا القانون للمستثمر الاجنبي التسهيلات التالية:

1/الشروط التي يجب توفرها في المنشاة بقية الحصول علي تصديق انشائها و التمتع بالامتيازات الواردة في القانون و هي مثل:-

أ-ان تكون المنشاة ذات فائدة للمجتمع

ب-ان تكون المنشاة ذات مستقبل باهر وان تتوفر لها عوامل النحاج

ت-ان تتمتع المنشاة براس مال كافي وادارة مناسبة

2-الحوافز المالية والتي تنحصر في الاتي:

أ/أرباح الأعمال التي تبلغ 5%من رأس المال المستثمر تعتبر معفاة من ضريبة الارباح و التي تزيد عن 5% تؤخذ منها الضريبة تتصف القيمة ،و تتراوح فترة السماح و الاعفاء من ضريبة إرباح الاعمال من سنتين الي خمسة سنوات ، اعتماداً علي حجم الاستثمارات فمثلا بالنسبة لحجم الاستثمار الذي يقل عن عشرين الف جنيه فان الفترة الاعفائية عبارة عن سنتين ،وبين (100-20)الف جنيه تكون فترة الاعفاء ثلاثسنوات ،واذاكان حجم الاستثمار اكثر من مائة الف جنيه فتكون فترة السماح خمسة سنوات[1] .

ب/يحسب الاهلاك بضعف القيمة او المعدل الجاري

ت/تخفيض ضربية الوارد علي المواد الخام و المواد المستوردة و التي تعتبر ضرورية للانتاج

ث/الخسارة التي تنتج خلال فترة السماح يمكن ان تحمل للاعوام القادمة

3-الامتيازات الغير مالية هي :

أ/منح الاراضي صناعية باسعار رمزية

ب/تخفيض اسعار النولون والطاقة والترحيل

---

[1] عمران عباس ، المرجع السابق، ص49

ت/الضمان ضد التاميم والسماح بتحويل راس المال والارباح للخارج
ث/حماية المنتجات المحلية ضد الوردات الاجنبية ،وقد اسند تنفيذه لوزارة التجارة ز الصناعة.

ثانيا: قانون تنظيم الاستثمار الصناعي لسنة 1967م:

يهدف هذا القانون الي تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي و ذلك يجذب رؤوس الأموال الأجنبية لقطاع الصناعة ،والشروط التي يجب ان توفرها المنشاة بقية الحصول علي التصديق بإنشائها و التمتع بالامتيازات الواردة في القانون هي:

أ/ان تكون المنشاة ذات أهمية صناعية
ب/توفر فرص عمالة كبير
ت/يعمل في مجال إحلال الواردات
ث/تساهم في نمو الاقتصادي و تعمل بكفاءة عالية
ج/تتمتع براس مال كافي و بصورة تجارية جيدة

اما المميزات و التسهيلات التي يمنحها القانون هي :

أ-حددت فترة بالنسبة للمشرعات خمسة سنوات بغض النظر عن حجم الاستثمار
ب-يمكن ان يحسب الاهلاك بضعف او ثلاث اضعاف المعدل خلال هذه السنوات
ت-الاعفاء الكامل من ضريبة ارباح الاعمال لمدة خمسة سنوات من بداية الانتاج ام الصناعات التي يبلغ حجم الاستثمار فيها مليون جنيه فاكثر تعفي من نصف الضريبة لمدة خمسة سنوات اخري
ث-ترحيل الخسائرة من لاخري خلال فترة السماح فقط
ج-العمل علي حماية المنتجات المحلية من خلال رفع التعرفة الجمركية علي البضائع المستوردة

ثالثاً: قانون التنمية و تشجيع الاستثمار لسنة 1972م:

صدر هذا القانون لعام 1972م و الشروط التي يمنحها للمنشاة لتحصل علي التصديق بانشائها و التمتع بالامتيازات الواردة في هذا القانون هي :

أ–ان تساهم المنشاة في التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية والعربية

ب–ان تكون المنشاة في الأقاليم والريف ،اما الامتيازات المالية وغير المالية و التي شملها القانون هي [1]:

أ/ان لا تتعدي فترة الاعفاء من الضريبة خمس سنوات (فترة السماح)

ب/وبالنسبة لضريبة ارباح الاعمال

–الاعفاء الكامل في حالة الارباح التي تبلغ 10%او اقل من حجم الاستثمار

–تؤخذ 50%من معدل الضريبة اذاكانت الارباح داخل ال10%من حجم الاستثمار

–اما اذا زادت المنشاة راسمالتها خلال العشر سنوات الاولي فان الاعفاء يكون بنفس السنة التي زيد بها راس المال

ت/يحسب الاهلاك بالمعدل الجاري او ضعفه او ثلاث اضعافة اعتماداً علي عدد الورديات التي تعمل بها المنشاة

ث/ا لرسوم الجمركية علي الالات و المعدات و الاجهزة وقطع الخيار يمكن ان تعفي كليا او جزئيا اذا لم هذه المعدات موجودة في السوق المحلي بكميات متوفرة

ج/دفع المنشاة الي رسوم انتاج او جمارك مقابل المواد الخام و مواد التغليف التي استقلت في تصدير المنتج وفي هذا تشجيع للصناعة التي تعمل في مجال الصادر .

اما الامتيازات الغير المالية فتتمثل في الاتي:

أ/ يكمن ان تدفع قيمة الارض الصناعة في شكل اقساط

ب/تخفيض الرسوم علي المباني الصناعة

ت/وقف تصدير المواد الخام التي تحتاج لها الصناعة المحلية بهدف توفيرالعملة الصعبة و تحسين وضع ميزان المدفوعات

ث/تشجع الصناعات التي تقوم في الريف من خلال اعطاءها معاملة افضل خاصة في مجال التمويل في البنك الصناعي و ذلك بغرض الحد من الهجرة الي المدن

[1] عمران عباس، المرجع السابق، ص50

ج/تمنح قانون الحماية الكافية للانتاج المحلي و ذلك خلال زيادة رسوم الجمارك علي البضائع المستوردة والتي تنافس البضائع المحلية

ح/عدم التميز بين المنشاة الوطنية و الاجنبية وذلك لتشجيع راس المال الاجنبية .

رابعآ:قانون تشجيع وتنظيم الصناعة لسنة 1974م:

صدر هذا القانون سعيآ لتحقيق المزيد من المكاسب للمستثمرين في قطاع الصناعة ولسد الثغرات التي في قانون 1974م،ويهدف هذا القانون الي تشجيع الاستثمار في المنشات التي يتوفر فيها اي من الشروط التالية[1]:

أ/ان تكون لها اهمية استراتيجية

ب/ان يعتمد انتاجها علي المواد الخام المحلية

ت/ان تغني عن الاستراد كليآ او جزئيآ او يساهم انتاجها في التصدير

ث/ان توفر فرص العمل للسودانين

ج/ ان يساهم عملها في زيادة الدخل القومي

ح/ان يساهم عملها في تحقيق اهداف التعاون المتكامل الاقتصادي مع الدول العربيةة و الافريقية

و من امتيازات هذا القانون:

أ/ الاعفاء من ضريبة ارباح الاعمال لمة خمس سنوات تحسب من تاريخ بدء الانتاج.

ب/الاعفاء منها لمدة خمسة سنوات اخرياذا كانت جملة الارباح السنوية لاتزيدعن 10%من راس مال المشروع.

ت/الاعفاء منها لمدة خمس سنوات اضافية بالنسبة للمشروع الذي يزيد راسماله في العشر سنوات الاولي ،علي ان تكون الاعفاء منها بنفس النسبة المئوية التي زادتها راس المال ،و اذا كانت نسبة الارباح في هذه الحالة اقل من 20%من راس مال ، وبعد الزيادة تكون الاعفاء ككل ،اما الضرائب المحلية ،وهنالك بعض الماخذ علي هذا القانون نذكر منها:

أ/اعطي صناعات غير منافسة فرصة العمل

---

[1] المرجع السابق، ص51

ب/لم يحدد زمنا للاعفاءات الجمركية

ت/لم يربط الاعفاء بحجم راس المال

ث/ان هذا الميزات لم تؤدي الي دفع الصناعة كما ينبغي مقارنة بالفقد الايرادي المقدر ب8%من الايرادات العامة.

خامساً: قانون تشجيع الاستثمار الزراعي لسنة 1976م:

صدر هذا القانون من اجل تشجيع الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية ومن اجل تطوير القطاع الزراعي المطري التقليدي وتنمية ثرواته الطبيعية وثرواته الحيوانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للسودان فيما يحتاج الية من السلع و المنتجات الزراعية وذلك لانتاج اكبر قدر منها و ذلك لتصدارها ،وبالتالي زيادة حصيلة البلاد من العملات الصعبة ،كما عمل القانون علي تنويع الإنتاج الزراعي بما يؤمن الاقتصاد السوداني من خطر الاعتماد علي محصول نقدي واحد .وكذلك عمل علي احداث التكامل النوعي بين الانتاج النباتي والحيواني والتكامل الوظيفي بين الزراعة والصناعة وأعطي قانون المشروع ميزات علي نحو التالي:

أ/الإعفاء لمدة خمسة سنوات من ضريبة ارباح الاعمال تبدا من تاريخ بدء الإنتاج

ب/الإعفاء لمدة خمسة سنوات أخري إذا كانت جملة الارباح لاتزيد عن 10%من راس مال المستثمر

ت/ اعفاءات كلية او جزئية من الرسوم الجمركية بدون زمن محدد،وعرف القانون راس مال بانه (راسالمال الموظف في المشروع عند بداية الاستثمار من اصوال ثابتة و منقولة زائداً أي اضافات) [1].

سادساً: قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980م:

في عام 1980م رات الدولة التحول من القوانين القطاعية للاستثمار الي قانون موحد للاستثمار وهو قانون تشجع الاستثمار لسنة 1980م والذي قدم تعريفآ شاملآ للمشروع في كافة المجالات الزراعية والحيوانية والتعدنية والتقنية و النقل والتخزين وفي اي مجال اقتصادي اخر ،والقانون تشجيع المبادرات الاستثمارية في القطاع الخاص والعام والتعاوني

[1] عمران عباس، المرجع السابق، ص52

والمختلط ،وقدم القانون تسهيلات تفضيلية للتنمية الاقلمية ومن اهم سمات هذا القانون انه موحد سلطة منح التراخيص في جهة واحدة و تم انشاء الامانة العامة للاستثمار التابعة لوزارة الماليةة والاقتصاد الوطني كهيئة تنفيذية موكل لها اهمية تطبيق القانون ومن الميزات التي يمنحها هذا القانون :

أ/اعفاءالمشروع كليا وجزئيا من ضريبة ارباح الاعمال لمدة اقصاها خمس سنوات تبدا من تاريخ الانتاج ،ويتوقف تحديد مدة الاعفاء علي اهمية المشروع الاقتصادية وحجم الاستثمار فيه

ب/يجوز للوزير زيادة فترة الاعفاء من ضريبة ارباح الاعمال لمدة اقصاها خمس سنوات للمشروع المتكاملة مثل مشروعات طرق و الخدمات الاقتصادية والتي تحتاج الي استثمارات ضخمة

ت/الاعفاءات الجمركية بنسبة 70%علي الالات و المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة واضاف عليها الاعفاء من رسوم الانتاج[1].

سابعآ: قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م:

بعد قيام ثورة الانقاذ الوطني في العام 1989م وفي اطار محاولتها انعاش الاقتصاد السوداني تم انعقاد المؤتمر الاقتصادي الاول بغرض مراجعة الاداء الاقتصادي بالبلاد ووضع سياسات والاجراءات اللازمة للنهوض بجميع المرافق الاقتصادية والاجتماعية .

قرر المؤتمر مراجعة قانون تشجيع الاستثمار ووضع السياسات و معالجة السلبيات وازالة المعوقات امام الاستثمارات بالبلاد مع تبسيط الاجراءات للذلك تم اصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990م والذي عدل في مارس 1991م ومن سمات هذا القانون انه اشار بوضوح الي انه لايجوز التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات والتسهيلات والضمانات ،وبموجب هذا القانون تم انشاء جهاز مستقل عن الوزرات ذات الصلة بشؤن الاستثمار وفي العام 1994م تم تطبيق النظام الفدرالي والذي بموجبه تم تقسيم السودان الي 26 ولاية ،واصدر المرسوم الدستوري الثامن عشر والذي تصل علي منح

[1] المرجع السابق، ص55

الولايات مزيداً من الصلاحيات السياسية والتنفيذية ،فقد اصدر مجلس الوزراء قراراً تم بموجبه حل الهئية العامة للاستثمار وانشاء مجلس ادارة الاستثمار لكل ولاية،تهتم بامر الاستثمار في السلع الولائية ،اما المشروعات القومية فقد استندت مهمة استخراج تراخيصها الي الوزارت الاتحادية المختصة ،وبالتالي تم الغاء قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1995م.

ثامناً: قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م:

في عام 1996م تم التوقيع علي قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996م وتضمن نفس المزايا و التفضيلات و التسهيلات التي وردت في القوانين السابقة الا انه ابتدع ثلاث مستويات لتراخيص المشروعات الاستثمارية و التعامل معها واعطي كل منها سلطات وهي:

أ/الحكومة الولائية:

اصدار التراخيص ،ومنح المشروعات الاستثمارية،الإعفاء من الضرائب والرسوم الولائية والتوصية لوزارة المالية الاتحادية بشان منح الإعفاءات الجمركية والضريبية المفروضة بقانون اتحادي

ب/الوزارة الاتحادية المختصة:

إصدار التراخيص ومنح المشروعات الاستثمارية الإعفاءات الجمركية والإعفاء لمدة لاتزيد عن خمس سنوات من ضريبة أرباح الأعمال

ت/وزارة المالية والاقتصاد الوطني، منح الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشروعات الولائية ومنح الميزات التفضيلية للمشروعات الاتحادية. بالإضافة الي القيام بمهام الترويج للاستثمار مركزياً.

تاسعاً: قانون تشجيع الاستثمار 1996م-تعديل 1998م:

في العام 1998م تم اصدار قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1998م لمواكبة التغيرات الاقتصادية علي المستوي العالمي والمحلي ،حاول القانون تلافي كل السلبيات التي صاحبت تطبيق صلاحياتها قد انحصرت في نفس الاختصاصات التي كنت تتبع لوزير المالية .الأمر الذي يعرضها بذا الوضع الراهن الي كل السلبيات التي حدثت في قانون 1996م ،ورغم

قصر فترة أنشاء وزارة التعاون الدولي والاستثمار إلا أنها استطاعت تحقيق انجازات مقدرة تتمثل في الاتي:

أ/قامت بإعادة تشكيل اللجنة الاستشارية التي كانت تنتظر التوصيات المقدمة من الوزارات الاتحادية والولائية ، وتضم اللجنة الغرف الصناعية وبعض الوزارات المختصة في مجال الاستثمار[1].

ب/قامت بالاتصال بالوزارت التي لم تتمكن من فتح مكاتب الاستثمار بها حتي الان وذلك بغرض التنسيق والمساعدة في فتح تلك المكاتب

ت/قامت الوزارة بزيادة بعض المشاريع الاستثمارية وذلك في اطار المتابعة في حل المشاكل التي تحدث للمستثمرين في مشاريعهم.

عاشرآ:قانون تشجيع الاستثمار لعام 0199م:

مرت التسريعات الاستثمارية بتطورات متعددة وفقآ للتطورات الستورية والاقتصادية حتي تواج الامر بصدور قانون تشجيع الاستثمارية لسنة 1999م الذي بدا العمل به في يوليو1999م ،وصدرت لائحته التنفيذية ،وبدا العمل بها اعتبارآ من اكتوبر 2000م.

يتميز قانون الاستثمار السوداني بخصائص عدة ابرزها:-

1- اجاز القانون للمستثمر الاجنبي الحق بتملك المشروع الاستثماري بالكامل ،وحق تملك الاراضي اللازمة لاقامته او التوسع فيه دون اشتراط وجود شريك سوداني .بالاضافة الي حرية الانفراد او المشاركة في اقامة المشروعات .بل منح الارض الازمة لاقامة المشروعات الاستثمارية مجانآ في حالة المشروعات غير الاستراتيجية.

2-سمح القانون للمستثمر الاجنبي الاسهام في كافية الانشطة الاقتصادية دون شروط ،وفقآ للسياسة العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية المتعددة.

3-منح القانون المستثمر الوطني والاجنبي نفس الميزات والضمانات والتسهيلات تتمثل الضمانات للمشروعات الاستثمارية في عدم جوز التاميم اوالمصادرة او النزع، وقد فرق

[1] عمران عباس، المرجع السابق، ص56

القانون بين المصادرة والتاميم بصفة مطلقة من ناحية وبين نزع الملكية كلياً اوجزئياً للمنفعة العامة وفقاً للقوانين السادية ومقابل تعويض عادل بالاضافة الي الاتي:

أ/عدم جواز الحجز علي اموال المشروع او مصادرتها اوتجميدها او التحفظ عليها الا بامر قضائي.

ب/الحرية الكاملة في اعادة تحويل راس المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع او تصفيته او التصرف فيه جزئياً او كلياً شريطة الوفاء باللالتزامات المستحقة عليه قانوناً.ويجوز في حالة عدم التنفيذ المشروع اعادة تصديركافة التجهيزات الراسمالية المستوردة علي ذمة المشروع.

ج/حق تحويل المشروع القائم والمنفذ دون تغيير الغرض المصرح به كلياً او جزئياً لمستثمر اخر وطني او اجنبي سواء بالبيع او الهبة او الرهن او ايجار او الشركة وفق احكام القوانين السادية.

-اما التسهيلات التي منحها القانون تتمثل في الاتي:

-الحرية الكاملة في تحويل الارباح وتكلفة التمويل من راس المال الاجنبي او القروض من تاريخ الاستحقاق

-حرية الاستيراد و التصدير للمشروع الاستثماري دون قيود

-خض نزاعات الاستثمار فقاً للاتفاقيات الدولية التي يعتبر السودان منضماً لها

-استجلاب العمالة المدرية اللازمة وفقا للقوانين السادية المنظمة لذلك

اما من حيث الامتيازات فان القانون يقدم:

-الاعفاء من ضريبية ارباح الاعمال وهي الضريبة الرئيسية التي تفرض علي ارباح الانشطة الاقتصادية المختلفة لمدة تتروح من خمس الي عشر سنوات وفقاً لحجم راس المال المستثمر وطبيعة النشاط الاقتصادي و اهمية للاقتصاد الوطني ،كما يتم منح ميزات اضافية بمد فترة الاعفاء اعلاه للمشروعات التي تقام في المناطق الاقل نموآ او تلك التي تساعد في تنمية القدارت التصديرية او بخلف فرص عمل كبير اوتعمل علي تطوير البحث العملي او التقني او تعمل علي تشجيع الوقف الخيري.

-يمنح القانون المشروعات التي تقوم باعادة التاهيل او التحديث او اضافة خطوط انتاج جديدة ،اعفاءات من ضريبة ارباح الاعمال وفقآ للطاقات الاضافية المستهدف

-يمنح القانون عفاء امن الرسوم الجمركية علي وردات المشروعات الاستثمارية من السلع الراسمالية ووسائط النقل و الترحيل والمناولة وقطع الغيار والمواد الخام الاولية والوسيطة ومدخلات الانتاج ومواد التعبئة والتغليف[1].

الحادي عشر : قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م تعديل 2003م:

يهدف هذا القانون الي تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق اهداف خطط التنمية والمبادرات الاستثمارية للقطاع الخاص الوطني والاجنبي والقطاع التعاوني المختلط والعام و يتناول القانون المجالات الاتية:

-الاستثمارات في المجالات النشاط الزراعي والحيواني ،النشاط الصناعي ،الطاقة والتعدين ،النقل والاتصالات السياحة والبئية ،نشاط التخزين ،الاسكان ،المقاولات ،البنيات الاساسية ،الخدمات الصحية ،والخدمات الادارية والاستثمارية ،تقانة المعلومات وخدمات اخري.

-جدد وعرف القانون المشروعات الاستراتيجية حيث منح القانون هذه المشروعات ميزات و ضمانات خاصة وهي :

- مشروعات البنية التحتية مثل الطرق و الكباري والموانى ،الكهرباء السدود الاتصالات ،الطاقة الصحة والسياحة وخدمات تقنية المعلومات ومشروعات المياه.

-المشروعات المتعلقة باستخراج ثروات باطن الارض وابحار

-الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي

-المشروعات العابرة لاكثر من ولاية

-يتمتع المشروع الاستراتيجي بالاعفاء من ضريبة ارباح الاعمال لمدة عشرة سنوات من تاريخ الانتاج التجاري ،فيما يجوز للوزير منح المشروع غير الاستراتيجي اعفاء من هذه الضريبة لمدة لاتزيد عن خمس سنوات

[1] عمران عباس، المرجع السابق، ص58

-كذلك فان المشروع الاستراتيجي يمنح ميزات تخفيض الارض وحساب الإهلاك وفق للقيمة الاستبدالية التي تحددها اللوائح وحسب دورات العمل التشغيلي:

-كذلك منح القانون ميزات وضمانات للمشروع الولائية بحيث يجوز للوزير الولائي منح المشروع الولائي الميزات الآتية[1]:

الإعفاء كلياً وجزئياً من الضرائب والرسوم التي تفرض لقانون الولائي او محلي لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ويجوز له هذا الإعفاء لمدة أخري مماثلة بموافقة مجلس وزراء الولاية او محلية فرض ضرائب أو رسوم او عوائد ولائية او محلية علي اي مشروع استثماري مرخص اتحادياً خلال فترة الإعفاء الضريبي مقابل خدمات ذات طبيعة عامة تقوم بها الولاية أو المحلية كذلك يشمل القانون ميزات تفضيلية للمشاريع التي تتوفر فيها اي من الميزات الآتية:

-توجيه الاستثمار إلي المناطق الأقل نمواً.

-تساعد في تنمية القدرات التصديرية .

-تساهم في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.

-تخلق فرصآ كبيرة للعمل.

-يعمل علي تشجيع الوقف الخيري.

-يعمل علي تطوير البحث العلمي والتقني.

ضوابط الاستثمار:

يتضمن القانون في الفصل الرابع مجموعة ضوابط الاستثمار والتي يجب الالتزام بها من جانب صاحب المشروع الاستثماري مثل:-

-الحصول علي ترخيص اقامة المشروع من جهات الاختصاص

-تقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروع

-الحصول علي موافقة جهات الاختصاص في حالة إجراء إلي تعديل او تغير في حجم المشروع او الغرض الذي من اجله منح الترخيص

[1] عمران عباس، المرجع السابق، ص59

-استخدام اوبيع اي من المعدات أو الآلات او الاجهزة او المواد التي منح المشروع بموجبها ميزات الاستثمار

-تغيير غرض استخدام الاراض التي تخصصت للمشروع اوبيعها اورهنها او ايجارها كلياً او جزئياً.

ثاني عشر: قانون تشجيع الاستثمار لعام 1999م تعديل 2007م:

تلفي المادة (10)وسيفاض عنها بالمادة الجديدة الاتية:

1-تستمر المشروعات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية التي تزاول نشاطها اوانتاجها في التمتع بالاعفاء من الضرائب التي تم منحها له الي ان تنتهي المدة المحددة لذلك الاعفاء

2-تستمر المشروعات الاستراتيجية التي منحت اعفاء من الضرائب ولم تزاول النشاط او الانتاج في التمتع بذلك الاعفاء اذا زوالت النشاط او الانتاج خلال سنوات من تاريخ سريان هذا التعديل

3-تستمر المشروعات غير الاستراتيجية التي منحت اعفاء من الضرائب ولم تزوال النشاط او الانتاج في التمتع بذلك الاعفاء اذا زوالت النشاط او الانتاج خلال عام من تاريخ سريان هذا التعديل

وتفسر كالاتي (التقدير الذاتي):

-تحصل 10%من صافي الربح للمشاريع الصناعية

-تحصل 15%من الربح للمشاريع الخدمية

-تحصل صفر %من صافي الربح للمشاريع الزراعية

-بالنسبة للمشروعات التي تتمتع بالاعفاء الضريبي الساري والمنصوص عنه في التعديل تدفع 3%منصافي الربح ضريبة تنمية اجتماعية

-نلاحظ من خلال السرد التاريخي لقوانين الاستثمار التي تم اصدارها في السودان منذ الاستقلال وحتي الان كان الهدف منها تشجيع الاستثمارات الاجنبية والمحلية لدخول في النشاط الاقتصادي في السودان لسد النقص في التمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية ويمكن

ملاحظ ذلك من خلال القوانين والتي اشتملت علي تسهيلات ،ضمانات كبيرة للمستثمرين خاصة الاجانب بهدف زرع الثقة في نفوسهم بعدموجه التاميم التي كانت في القرن السابق.

-بالرغم من التسهيلات الكبيرة الممنوحة للمستثمرين الا انها لم تساهم بصورة كبيرة في زيادة حجم الاستثمارات خاصة الاجنبية وكان ذلك بسبب عدم وجود استقرار امني والسياسي في تلك الفترة والحصار الاقتصادي المفروض علي السودان منذ التسعينات من القرن الماضي حجب استثمارات معظم دول المتقدمة والتي كان يمكن تسهم بصورة كبيرة في تنمية الاقتصاد السوداني في مختلف القطاعات [1].

[1] عمران عباس، المرجع السابق، ص60

المبحث الثاني

تطورات حجم الاستثمارات الأجنبية علي السودان

لقد بذل السودان خلال السنوات الاخيرة جهوداً كبيرة في المجالات المختلفة لتشجيع الاستثمار منها تطوير التشريعات المحفزة للاستثمار،ووضع السياسات المرنة والاستراتيجيات المختلفة في مجال الاقتصاد،وبذل مجهوداً كبيراً في تبسيط الاجراءات من خلال النافذة الواحدة ، كما سعي لتحسين مناخ الاستثمار في جوانبه المختلفة ودعم الاجهزة المناط بها متابعة اجراءات الاستثمار.

وعمدت الدولة الي تطوير البنية التحتية الاساسية والتوسع في شبكة الطرق والاتصالات وفي مجال الكهرباء والمياه والطاقة حيث ان سياسة الدولة في اعلي مستوياتها تدرك اهمية الاستثمار الاجنبي في جذب رؤوس الاموال وتوفير فرص العمل ونقل التجارب والخبرات ،بالاضافة الي تحسين مستويات الناتج المحلي الاجمالي وتحسين ميزان المدفوعات وتطوير القطاعات المختلفة .لذلك فان الادارة السياسية متوفرة وان اجهزة الدولة تسعي الي انتهاج السياسات المحفزة للاستثمار.

منذ انشاء وزارة الاستثمار في عام 2002م بدات خطوات جادة في وضع خطة متكاملة لجذب الاستثمارات الاجنبية ،كما قامت ببناء قاعدة معلومات للاستثمار واتبعت شكلاً متطوراً في ترويج بكل التقنيات الممكنة كما وفرت المعلومات للمستثمر وجعلته يتخذ قراره في سهولة ويسر بالتوجه والاستثمار علي ضؤ هذه المعلومات[1].

[1] وارة الاستثمار، تقرير حصر الاستثمارات الوطنية والأجنبية في السودان، 2010م، ص80

جدول رقم (1)

حجم الاستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة

خلال الفترة 2005 – 2015م

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصناعي	908	1669	3037	1025	845	737	195	85	194	241	696
الخدمي	2078	1115	1603	3951	1908	2677	4212	132	1211	154	5700
الزراعي	16	200	381	176	653	126	106	101	334	521	555
الجملة	3002	2984	5021	5140	3406	3540	4513	318	1739	916	6951

المصدر: وزارة الاستثمار.

التركيز القطاعي للاستثمارات:

القطاع الزراعي:

جدول رقم (2)

تركيز المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية

النشاط	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	%من الإجمالي
الإنتاج المختلط	11	213	%52
الإنتاج الزراعي	17	98	%24
الدواجن	6	64	%15.8
الإنتاج الحيواني	3	27	%6.6
الأسماك	2	2.3	%0.5
الجملة	39	404	%100

المصدر: إدارة المعلومات والبحوث (وزارة الاستثمار، 2010م).

المبحث الثالث

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم)

الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المقاييس الاقتصادية شمولاً فنجد ان هناك اهتمام من جانب المستثمرين لأنه هو مقياس كامل للنشاط الاقتصادي ، نسبة لان المستثمرين يحتاجون مراقبة للاقتصاد عن قرب لأنه عادة ما يشير الي كيفية تصرف المستثمرين ، خاصة بالنسبة لسوق الأسهم أن يري نمواً اقتصادياً جيداً لان يتم ترجمة في صورة أرباح اكبر للشركات ، وغالباً مايتم اعتبار اجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشراً لمستوي المعيشة للدولة . ولا يعد اجمالي الناتج المحلي للفرد مقياساً لدخل الفرد .

أولا : مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي(Gross Domestic Product)(GDP)هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات المتعرف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دول خلال فترة زمنية محددة ، وهو أكثر الموشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة اثناء فترة من الوقت ويضم مشتريات البضائع والخدمات المنتجة محلياً من الأفراد والشركات والأجانب والمؤسسات الحكومية .

يضم الناتج المحلي الإجمالي علي العناصر مثل إنفاق المستهلك وهو يساعد في زيادة الاستهلاك الناتج عن الزيادة الدخول وبالتالي تغيير القوة الشرائية للأفراد، وأما بالنسبة للاستثمار في قطاع الأعمال والاستثمار العقاري وهو زيادة مكونات الاستثمار من ادخار حيث يكون هنالك زيادة في مصادر التمويل من العملة الصعبة بحيث يتم ادخال عناصر إنتاج جديدة وحديثة لزيادة الطاقة الإنتاجية، ومؤشرات الأسعار (التضخم) . مما يلغي الضوء علي اتجاهات الاقتصاد في الخفاء ويمكن ترجمته الي فرص استثمارية عند ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي علي نحو أكثر سرعة ما هو متوقع ستنخفض أسعار السندات والعكس،أما صافي الصادرات سيشكل مقاومة للناتج المحلي الإجمالي لان الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالاستيراد أكثر من التصدير مما يشكل عجز في الصادرات اقل سلبية.

وفقاً للنظرية الاقتصادية يساوي GDPللفرد تماماً اجمالي الدخل المحلي GDIللفرد ويتعلق إجمالي الناتج المحلي بالحسابات القومية .

ولا يجب ان نخلط بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الناتج القومي DNPالذي يخصص للإنتاج حسب الملكية .

ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP)يجب توضيح بعض المفاهيم وهي :

الناتج المحلي الإجمالي GDP: عبارة عن مجموع السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة. عن طريق جمع قيم الإنتاج المحلي داخل الدولة .

الدخل المحلي الإجمالي GDI: مجموع دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة .

الإنفاق الحكومي :

يتمثل في مجموع كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، والإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي ، وصافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقصاً الواردات) .

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

- طريقة الناتج .
- طريقة الدخل .
- طريقة الإنفاق .

1/ طريقة الناتج :

قياس الناتج المحلي طبقاً لهذه الطريقة ، يتضمن فقط القيمة السوقية للسلعة النهائية ولا يتضمن قيمة كل من السلع الأولية والوسيطة ضمن قيمة الناتج المحلي سيؤدي إلي حدوث ازدواجية في الحساب حيث أن قيمة تلك السلع احتسبت ضمن قيمة السلعة النهائية ، ولتفادي الازدواجية في الحساب سيتم التوصل إلي قيمة النتائج المحلي اما باحتساب القيمة النهائية

للسلعة مقومة بسعر السوق ، أو عن طريق القيمة المضافة والتي تساوي الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج .

أن الناتج علي القيم السوقية للسلع النهائية والخدمات التي أنتجت فعلياً خلال السنة ويحتوي كذلك علي سلع التي تدخل السوق .

2/طريقة الدخل :

الدخل المحلي هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة . من خلال التعريف السابق يتبين ان عناصر الإنتاج يجب أن تساهم في العملية الإنتاجية لكي تدخل ضمن تعريف الدخل المحلي. وعلية فان مدفوعات الضمان الاجتماعي وانتقال ملكية الأصول لا تدخل ضمن تعريف الدخل المحلي

صافي الدخل المحلي = الأجور والمرتبات + الإرباح والفوائد الربوية + الإيجارات +دخول أصحاب الأعمال الصغيرة .

إجمالي الدخل المحلي هو (إجمالي الناتج المحلي بطريقة الدخل)= صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + إهلاك رأس المال _الإعلانات الإنتاجية .

3/ طريقة الإنفاق :

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بحيث :

الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص نقصد به الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقصاً الواردات) .

إن الاستثمار من وجهة نظر الفرد قد لا يعد استثمار من وجهة نظر المجتمع فشراء الفرد لأسهم شركة قائمة يعد الاستثمار من وجهة نظر الفرد أما من وجهة نظر المجتمع فيعتبر ذلك تحويلاً للملكية . بينما يعد شراء الأسهم لإنشاء شركة ما استثماراً من وجهة نظر الفرد والمجتمع .

إجمالي الناتج المحلي Gross Domestic Product((GDP وإجمالي الناتج القومي Gross National Product((GNP .

إجمالي الناتج القومي = إجمالي الناتج المحلي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية .

اذا كان GNP< GDP

فهذا دليل علي أن ما يخرج من المجتمع من عوائد اقل مما يدخل الي المجتمع من عوائد .

مقاييس أخري للناتج المحلي الإجمالي :

صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي _اهلاك رأس المال .

يمكن الحصول علي صافي الناتج المحلي عندما يتم استخدام صافي الاستثمار عوضاً عن إجمالي الاستثمار في حساب إجمالي الناتج المحلي .

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق = (الانفاق الاستهلاكي الخاص) الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي) +اجمالي الاستثمار + الانفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقصاً الواردات).

صافي الناتج المحلي Net domestic product ((NDP :

ويعني ان انتاج السلع والخدمات هنالك ضرورة لاستخدام الالات والمعدات والمباني والتي تفقد نتيجة للاستهلاك نسبة من عمرها وطاقتها الانتاجية مع مرور الزمن، ويسمي بإهلاك راسى الماليDepreciation of capital)) ذلك ويقوم المنتج بتخفيض مبلغ من صيانة الالات والمعدات ومن اجل شرلء آلات ومعدات جديدة تحل محل القديمة وعند خصم قيمة المبلغ المخصص لاهلاك راس المال من اجمالي الناتج نحصل علي صافي الناتج المحلي .

صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي – اهلاك راس المال

انواع ومكونات الناتج المحلي الاجمالي في السودان :

هناك نوعن هما : انتاج الناتج المحلي الاسمي النقدي Nominal GDP واجمالي الناتج المحلي الحقيقي RealGDP يتم استخدام الاسعار السائدة في السوق "السعر السوقي "

في حساب قيمة اجمالي الناتج المحلي الا ان هذه الاسعار تتعرض للتغيير ارتفاعاً وانخفاضاً مما يؤدي الي تغيير القيمة الفعلية الحقيقية لاجمالي الناتج المحلي .

1-اجمالي الناتج المحلي السوقي (النقدي)

يتم استخدام الاسعار السائدة في السوق "السعر السوقي " في حساب قيمة اجمالي الناتج المحلي ، نجد ان هذه الاسعار تتعرض للتغير ارتفاعاً وهبوطاً .

ويحسب بالاتي :

الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق = الكمية المنتجة من السلع والخدمات ×السعر.

وعيب هذا المقياس للسلع والخدمات مقياس غير حقيقي .

2-اجمالي الناتج المحلي الحقيقي :

يتم استخدام سنة معينة تسمي بسنة الاساس وهنا يتم حساب الناتج علي اساس السعر النهائي السائد في السوق لتلك السنة ، وبذلك يتم حساب سعر السلعة بشكلها النهائي دون الرجوع الي اسعار المواد الخام التي ضمن فيها هذه السلعة ، وذلك خوفاً من الازدواجية في حساب قيمة بعض السلع مرتين علي اساس انها سلعة وسيطة ، ومرة اخري علي اساس انها سلعة نهائية

شكل(1): منحني الناتج القومي الاسمي الحقيقي

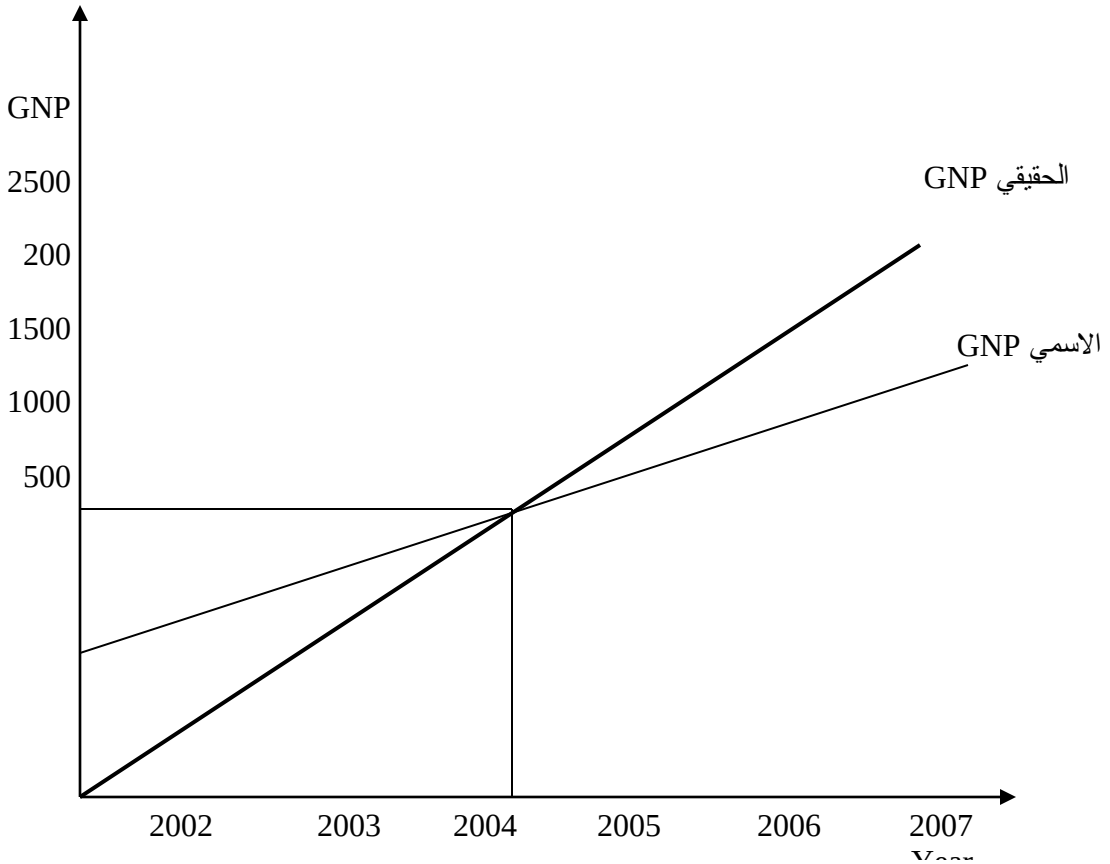

المصدر : عبد السلام ابوقحف : نظريات التداول وجدوي الاستثمارات الاجنبية الطبعة الاولي ، مطبعة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،2001م ، ص35.

يبين الشكل (1) كلا المقياسين لاجمالي الناتج القومي الاسمي الذي يعطي قيمة الانتاج بالاسعار السائدة في وقت الانتاج ، اما الحقيقي فيعطي قيمة الانتاج باسعار سنة اساس معينة.

من الشكل اخترنا 2005م لقياس الدخل الحقيقي من المفترض أن سنة الأساس تكون سنة مستقرة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً لكي تعبر عن الوضع الاقتصادي [1].

[1] عبد الناصر العبادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد اللي، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م)، ص8

مكونات الناتج المحلي الإجمالي في السودان :

يعتبر السودان من الأقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية كالاراضي الزراعية الخصبة ، الثروة الحيوانية والمعدنية ، الغابات ، الثروة السمكية والمياه الوفيرة ، ويعتمد السودان إعتماداً رئيسياً علي الزراعة حيث 80% من نشاط السكان إضافة للصناعة خاصة الصناعات التي تعتمد علي الزراعة .

حتي النصف من الثاني من 2008م ازدهر الاقتصاد السوداني علي خلفية الزيادة في إنتاج النفط ، وارتفاع اسعار النفط والتدفقات الكبيرة من الاستثمار الاجنبي المباشر ، سجل نمؤ الناتج المحلي الاجمالي من 10% سنوياً في عامي 2002-2007م من عام 1997م حتي الان ، وقد تم التعامل مع السودان في صندوق النقد الدولي لتنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تقويم محكوم لسعر الصرف .

بدأ السودان تصدير النفط الخام في الربع الاخير من عام 1999م . الانتاج الزراعي لاتزال مهمة لانها توظف 80% من عائداته نسبة للصراع في دارفور . وبعد عقدين من الحرب الاهلية في الجنوب قبل انفصاله كدولة لها سيادتها .

مما سبب عدم وجود البنية التحتية الاساسية في مناطق واسعة ، والاعتماد من قبل كثير من السكان علي زراعة الكفاف تضمن الكثير من السكان البقاء في او تحت خط الفقر لسنوات علي الرغم من ارتفاع سريع في معدل نصيب الفرد من الدخل . في يناير ادخلت الحكومة عملة جديدة والجنية السوداني علي اساس سعر صرف الاولي 0,1دولار يساوي 2جنية سوداني.

نجد الاقتصاد يقسم الي عدة قطاعات يتم تناول القطاع الزراعي ، القطاع الصناعي ، قطاع الخدمات لمعرفة حجم الناتج المحلي بالاسعار الثابتة [1].

[1] عبد الله علي أحمد، الصادرات السودانية في ظل سياسات التحرير خلال الفترة 1994م، مجلة المصرفي ، الخرطوم بنك السودان المركزي، العدد الثاني والخمسون، يونيو 2009م، ص138

اولاً قطاع الزراعة :

تشكل الزراعة من اهم المصادر الرئيسيو لكسب العيش في السودان وذلك لنمو اكثر من 61%من السكان العاملين بها . ويعتبر السودان واحد من ثلاث بلدان في القارة الافريقية من حيث المساحة ، وواحد من اهم بلدان العالم تتوفر فيها المياه والاراضي الزراعية الصالحة للزراعة ، بما يقارب ثلث اجمالي مساحته البالغة 1,886,068كيلو متر مربع (728,215 ميل مربع) ممايجعله "سلة عذاء العالم "قدرت مساحة الاراضي الصالحة للزراعة عام 1998م بحوالي 900,16,000هكتار تعادل 8,41مليون فدان منها حوالي 9,1 مليون هكتار 4,7 مليون فدان من الاراضي المروية خاصة علي ضفاف النيل والانهار الاخري في شمال البلاد [1].

ومنتجات هذا القطاع تمثل نسبة كبيرة من السلع المصدرة حيث يلعب دوراً اساسياً في الاقتصاد القومي ، وهم يضم المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية ، قطاع الغابات ، ويلاحظ انه يساهم بنسبة كبيرة عن الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت نسبة المساهمة حوالي 37,74% بالاضافة الي هذا القطاع يعتبر مصدر من للمواد الاولية للقطاعات الاخري ، عليه يجب اتباع توسيع هيكل الصادرات الزراعية للحصول علي النقد الاجنبي ، ينقسم القطاع الزراعي الي القطاع المروي والمطري والالي والمطري التقليدي وكلاهما يقوم بانتاج المحاصيل الاستهلاكية والنقدية سواء للاستهلاك المحلي او التصدير .

تمثل الزراعة القطاع الرئيسي للاقتصاد السوداني ومعظم الصادرات السودانية تتكون من المنتجات الزراعية مثل القطن ، الصمغ العربي، الحبوب الزيتية واللحوم، بالاضافة للخضروات والفواكه التي تصدر للدول الافريقية والعربية ، وتتوفر في السودان حوالي 84مليون هكتار تم استغلا 18مليون هكتار منها وتتميز بالخصوبة وقلة العوائق الطبيعية ووفرة مياه الري من انهار واودية وامطار الي جانب المناخ المتنوع . مع وجود الايدي العاملة .

---

[1] سليمان سيد أحمد السيد، الزراعة وتحديات العولمة ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، (الخرطوم: مطبعة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي والغابات، 1999م)، ص35

وتساهم الزراعة بنحو 34%من اجمتالي الناتج المحلي الاجمالي وفقاً لتقدير منظمة الاتحاد العربي للصناعات الغذائية يتمتع السودان بحوالي 46% من اجمالي بالاراضي الصالحة للزراعة البالغة مساحتها 471 مليون فدان تقريباً ، مقابل 20%في الجزائر و 18% في المغرب و 10% العراق[1].

ثانياً: قطاع الثروة الحيوانية:

يعتبر السودان من أغنى الدول العربية والإفريقية بثروته الحيوانية تقدر فيه إعداد الحيوانات الغذاء(أبقار ، أغنام ، ماعز ، إبل) بحوالي 103 مليون رأس أبقار 7مليون رأس أغنام، 33 مليون رأس من الإبل، إضافة ل 4 مليون رأس من الفصيلة الخليلية و10ألف طن للمصائد البحرية، إلى جانب أعداد كبيرة مقدرة من الحيوانات البرية، وتتمتع المواشي (اللحوم السودانية بسمعة طيبة، وفرضت نفسها في سوق الدول الصديقة مثل السعودية، الخليج، مصر، وليبيا) [2].

تحتل السودان مكانة رائدة فهو من أغنى الدول العربية والإفريقية في مجال الثروة الحيوانية، ويقوم بتصديلر أعداد هائلة من الأبقار والأغنام والماعز والجمال. المناطق التي تنتشر فيها هذه الثروة في غرب وجنوب السودان، ويعتمد بصفة أساسية على الظروف الطبيعية والمناخية، ويعتمد توزيع أصناف الثروة على المناطق التي تعيش فيها حسب مقدرتها على تطبيع نفسها للعيش في تلك المناطق مثلاً الأبقار في مناطق الأمطار، الجمال في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية.

تبلغ مساهمة هذا القطاع من حصيلة الصادر حوالي 12,87% خلال الفترة المذكورة.

إلا أن الدولة منذ عام 2000م اتجهت لتحسين مقدرتها الإنتاجية في هذا القطاع وعملت العديد من الخطوات التي من شأنها إزالة المعوقات والمشاكل.

---

[1] المرجع السابق، ص35

[2] عبد العزيز الزبير الطاهر، مجلة المصارف ، تمويل الثروة الحيوانية، مجلة المصارف اتحاد المصارف السوداني، الخرطوم، العدد الثاني، اكتوبر 2002م، ص7

ثالثاً: قطاع الغابات

تعتبر قطاع الغابات من الثروة الطبيعية للبلاد إذا أمكن استغلالها بصورة جيدة، وتم السيطرة على تنظيم تربية وقطع الأشجار بالطريقة العلمية الصحيحة التي تمكن من اىستفادة من أجود الأنواع التي تناسب طبيعة البلاد، فتجديد الثروة الشجرية بالأنواع المحسنة وتربيتها والحفاظ عليها من القطع الجائر والرعي من التنظيف لاستغلال أراضيها للزراعة، أمر هام للمحافظة عليها، ثم تحسين طرق الإنتاج ووسائله للاستفادة الكاملة من الثروة الغابية، وتعتبر حيوانات الحياة البرية جزء من القطاع الغابي وتنتشر في معظم أنحاء القطر.

تنحصر منتجات الغابات الحالية في :

1/ **الصمغ العربي:**

ويعتبر من أجود الأنواع ويدر مبالغ ضخمة من العملات الأجنبية.

2/ **الثروة الخشبية:**

وتتمثل في الأخشاب المصنعة " منشور، مضغوط ، أبلكاش وأخشاب المباني وحطب الحريق والفحم النباتي".

رابعاً: قطاع الصناعة

يتميز السودان بعدد من الإمكانيات الطبيعية الهائلة فثرواته متنوعة حيث يتمتع بقاعدة زراعية عريضة بشقيها الحيواني بالإضافة إلى الثروات التعدينية، فهذه الإمكانيات والمنتجات الأولية بدون الصناعة لا يمكن الاستفادة منها بصورة مثلى، حيث يتم بالمعالجة الصناعية تحويل المنتجات الأولية إلى منتجات مصنعة ذات قيمة عالية للاستخدامات النهائية والوسيطة، كذلك بالنسبة للثروات التعدينية لا يمكن الاستفادة منها بغير تصنيعها لتكون إضافة للاقتصاد الوطني[1].

[1] عبد الله علي احمد، الصادرات الصناعية السودانية في ظل سياسات التحرير خلال الفترة 1994م، مجلة المصرفي ، الخرطوم بنك السودان المركزي، العدد الثاني والخمسون، يونيو 2009م، ص27

لذا فإن القطاع الصناعي يعتمد عليه بصورة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أرجاء البلاد، وعليه يمكن للصناعة تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية المتوازنة وذلك بتوطين المشروعات الصناعية في مدن وأقاليم السودان المختلفة.

عليه تعتبر الصناعة العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والإجتماعية وذلك لارتباط التنمية بالتقدم الصناعي والخدمات الحديثة المصاحبة له، ويلاحظ أن الصناعة التقليدية والتي تعتمد على الإنتاج الزراعي كانت الجزء المهيمن على الصناعة في السودان، وقد ظلت مساهمة الجزء التقليدي حتى منتصف الستينات يفوق مساهمة قطاع الصناعة الحديثة الذي أصبح يتزايد بصورة مضطردة وكبيرة.

وقد حتمت العديد من العوامل دخول الدولة كمستثمر في مجال الصناعة في البلاد، ويمكن إيجاز النقاط التالية منها:

1/ عدم إمكانية الاعتماد على المدخرات الخاصة المحلية الضعيفة في ظل دولة نامية كالسودان لتمويل صناعة حديثة ومتطورة وواسعة تلعب دوراً كبيراً في تنمية البلاد.

2/ دخول القطاع العام كمستثمر في مجال الصناعة يمكن من توجيه التطور الصناعي حسب تطور الدولة وسياستها لتنمية صناعات معينة.

3/ ضخامة حجم الاستثمارات الضرورية لبعض الصناعات يفوق مقدرة المستثمرين في القطاع الخاص.

4/ هنالك بعض الصناعات الضرورية لتطوير الصناعة والتي قد لا يجد القطاع الخاص حافزاً للاستثمار فيها نسبة لانخفاض عائد رأس المال منها، فلا مناص إذن من أن ينشئها القطاع العام.

مقدرة القطاع العام في إقامة وحدات صناعية كبرى يمكن من استجلاب الخبرات الفنية الضرورية للتطور الصناعي في البلاد وتنتشر بالتالي الخبرة الفنية في هذا المجال كمجال صناعة السكر في السودان[1].

[1] عثمان إبراهيم السيد، اقتصاد المشروعات (الخرطوم: مطبعة العملة المحدودة، 2002م)، ص14

التنمية الصناعية في السودان محدودة تتكون المناطق من التي تقع في شمال الخرطوم ، في السنوات الاخيرة ، قدم مجمع جياد الصناعية في ولاية الجزيرة تجميع السيارات الصغيرة والشاحنات وبعض المعدات العسكرية الثقيلة مثل ناقلات الجنود المدرعة ، وكذلك دبابة قتال رئيسية ، علي الرغم من سمعته الطيبة السودان لديها موارد معدنية كبيرو ، وعلي الرغم أن الاستكشاف محدود جداً والامكانيات الحقيقية للبلد غير المعروفة .

تتركز الصناعات في السودان في الصناعات التحويلية والتي تعتمد علي المنتجات الزراعية حيث تزدهر كل من صناعة النسيج والسكر والزيوت حيث تبلغ كمية انتاج الزيوت حوالي 3 مليون طن والتي تتعامل مع زيوت بذرة القطن وعباد الشمس والفول السوداني والسمسم ، بالاضافة للصناعات التحويلية الاخري مل صناعة " الايثانوا " في مصنع سكر كنانة .

يعتبر السودان اول دولة عربية منتجة "للايثانول ، وقد بلغ انتاجه حوالي 30مليون لتر عام 2011 م عطي الطلب المحلي وقد تم تصدير جزء منها الي الاتحاد الاوروبي والدول العربية ، ويعتبر السودان ثاني اكبر منتج للايثانول في افريقيا بعد جنوب افريقيا ، كما انتعشت في السودان عدة صناعات خفيفة وثقيلة مثل صناعة تجميع السيارات بمصنع جياد بولاية الجزيرة وصناعة الطائراتفي منطقة كرري وصناعة الحديد الصلب وكثير من الصناعات الخفيفة الاخري .

الجدول (2) يوضح الصناعة السودانية حسب القطاعات

الرقم	اسم القطاع	عدد المصانع	النسبة %
1	الغذائيات	5124	79,9
2	الغزل والنسيج	77	1,2
3	المنتجات الخشبية والحديدية	173	2,6
4	صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة	77	1,2
5	الكيماويات	69	1
6	المنتجات التعدينية غير المعدنية عدا اللبترول	68	1
7	المنتجات المعدنية الاساسية	4	5,4
8	المنتجات المعدنية والماكينات	820	12,7
	الجملة		**%10**

المصدر : وزارة الصناعة والاستثمار ، الادارة العامة للتنمية الصناعية .

طبقاً للجدول اعلاه لهيكل الصناعة بالسودان بمعيار التصنيف الدولي للصناعات يمكن ملاحظة الاتي :

1/ هيمن فرع الصناعات الغذائية علي الاهمية النسبية الاولي من بين الفروع الاخري بنسبة 79,9%وهي نسبة عالية مما يدل علي التخصص الشديد في انتاج السلع الاستهلاكية ، وهذه نتيجة طبيعية لاستراتيجية أحلال الواردات [1].

2/ قطاع الغزل والنسيج مثل نسبة 1,2% وهي نسبة متدنية بالنسبة لبلد مثل السودان حيث يمتاز باستخدام الاقطان المحلية والعمالة المحلية التي تذخر بالخبرات والكزادر بالاضافة الي وجود الاسواق الداخلية والخارجية ، ويلاحظ ان هذا القطاع يمكن ان ياتي الي البلاد بحصيلة مقدرة من النقد الاجنبي أذا ماتم تصنيع الاقطان المحلية التي تصدر الان في شكل خام ، ومن واقع التجربة التي مر بها السودان منذ الستينات في هذه الصناعة ، انها تعمل باقل من طاقاتها الانتاجية وواجهت العديد من المعوقات والاختناقات في ترحيل المواد الخام للمصانع في الوقت المناسب لبعد موقعها عن مواقع انتاج المواد الاولية ، ونقص واضح في امدادات الطاقة وعدم استقرار العمالة فأدي ذلك الي صدور قرار عام 1983 م تحويل هذه المصانع الي شركات عامة ذات مسئولية محدودة فقامت علي تكوين الشركة العامة للغزل والنسيج المحدودة .

على الرغم من أن هذه النتائج لم تكن إيحابية مما جعل القطاع الخاص له دور فعال في صناعة النسيج ومن المصانع الخاصة: مصنع النسيج السوداني، شركة الجزيرة والمناقل للمنسوجات وغيرهما.

3/ احتلت نسبة فرع المنتجات المعدنية والماكينات المرتبة الثانية بنسبة 12,7% ورغم الأهمية النسبية لهذا الفرع الصناعي ، مع أهمية في التطوير الصناعي بإعتباره فرعاً أساسياً في عملية التصنيع إلا أن الملاحظأن هذا الفرع في السودان يرتبط بأعمال الصيانة وإدارة الأجهزة وتصليحها، وما يقدم من خدمات لوسائط النقل وهي منتجة أساساً في البلدان الصناعية، لذا فالنسبة المرتعة لا تعطي صورة واقعية عن التطور الصناعي.

[1] عبد الله علي أحمد ، مرجع سابق، ص36

4/ المنتجات الخشبية والحديدية في المرتبة الثالثة بنسبة 2,6% ويلاحظ أنه على الرغم من أن السودان يذخر بموارده الضخمة من المنتجات الخشبية، إلا أن هذا الفرع ما زالت مساهمته دون الطموح، ويرجع ذلك في الغالب لعدم إستغلال موارد الغابات التي تقع في مناطق الحرب الأهلية.

5/ المنتجات المعدنية الأساسية على الرغم من أنها صناعة تؤثر في القطاعات الأخرى، بلغ عدد المصانع العاملة فيها فقط (4) من جملة(6412) أي بنسبة 0,4% فقط.

خامساً: قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات في السودان قطاع عريض نسبياً ويساهم بحوالي 54,71% في المتوسط من ال(GDP) ويمثل قطاع النقل والتجارة مركز الصدارة في هذا القطاع[1].

1/ قطاع النقل:

يمثل قطاع النقل ركناً هاماً للبنية في الاقتصاد فهو يساعد قطاعات الإنتاج لتقوم بدورها بسهولة ويهيئ لقطاعات الاستهلاك والخدمات للحصول على احتياجاتها من القطاعات الأخرى بصورة مستمرة، فكل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمواد الخام وتنقلات المواطنين تمر جميعاً بقناة النقل، فهو عنصر أساسي من عناصر الاقتصاد القومين فاهتمام الدولة بتطويره وتقدمه لا يأتي بمعزل عن بنية أساسية تهيئ المناخ ويوفر المدخلات الاحتياجات لقطاعات الإنتاج وتقوم بتوزيع المنتجات إلى مناطق الاستهلاك الداخلية، ومخارج الأسواق الأجنبية، انطلاقاً من هذا المفهوم وجد هذا القطاع اهتماماً كبيراً في خطط وبرامج التنمية المختلفة في السودان.

ويشمل هذا القطاع هيئة السكة حديد، هيئة الموانى البحرية، هيئة الطيران المدني، وتقوم الدولة بتنفيذ برامج الطرق والجسور وفق نهج تخطيطي لبناء شبكة طرق شاملة لتسهم في مقابلة الاحتياجات والمتطلبات التنموية، كما تم تشجيع للقطاع الخاص للاستثمار عبر وسائل التمويل الحديثة مثل نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية بأنواعها المختلفة.

---

[1] أمين عثمان الأمين، التمويل الصناعي الواقع والتحديات، مجلة المصريفي، العدد الرابع، الخرطوم، يناير2005م، ص12

2/ قطاع التجارة:

تعتبر نشاطات التجارة الخارجية لأي دولة من الدول من أهم النشاطات الإقتصادية لما لها من آثار على بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، كما أن إستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج وتصدير بعض السلع يساعد على الإستفادة من الموارد المحدودة بصورة أفضل [1].

جدول(3) يوضح الصادرات قطاعياً خلال الفترة 2013-2014م (مليون دولار)

البيان	2013	2014
الصادرات البترولية	1,716,6	1,254,1
الصادرات الزراعية	862,8	663,5
الصادرات الحيوانية	682,1	856,3
الصادرات الصناعية	154,7	57,4
الصادرات التعدينية	1,067,3	1,288,6
صادرات اخري	306,2	230,3
الاجمالي	4,789,7	4,350,2

المصدر بنك السودان المركزي

الشكل رقم (4) يوضح الصادرات قطاعياً لعامي (2013-2013)

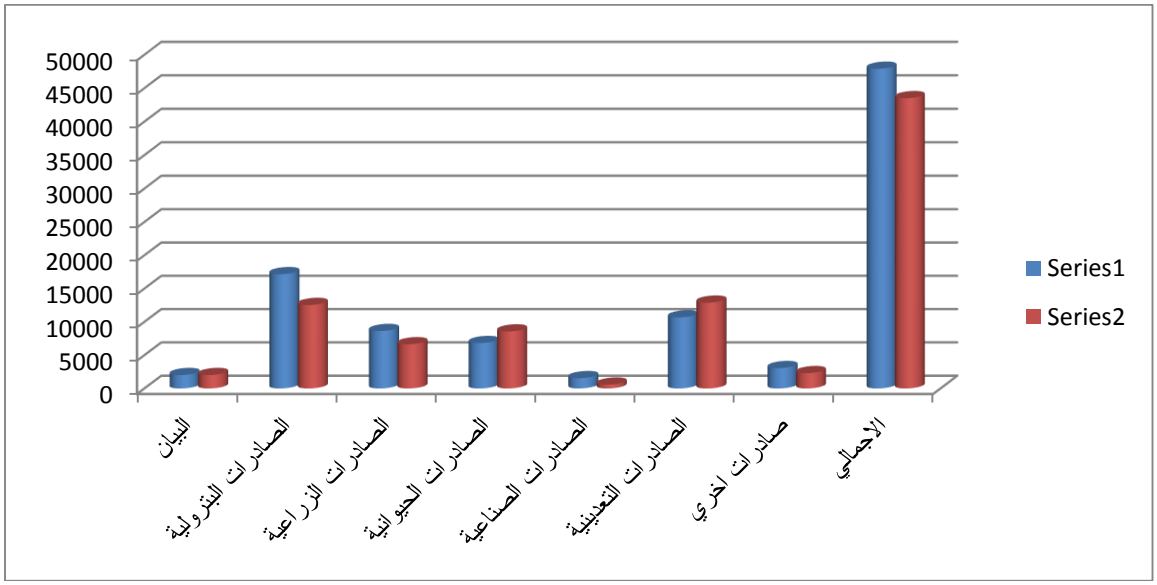

المصدر : وزارة المالية ، التقرير السنوي

يبين الجدول اعلاه الانخفاض في الصادرات البترولية في العام 2014م عن العام 2013م بمقدار 27% وبلغت نسبة مساهمة الصادرات البترولية في اجمالي الصادرات

[1] عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، (الخرطوم: دار جامعة القرآن الكريم، 1998م)، ص20

حوالي 29% في العام 2014م فيما ارتفعت الصادرات التعدينية في العام 2014 عن العام 2013 بمقدار 21% حيث مثلت اعلي نسب المساهمة في اجمالي الصادرات في العام 2014 بمقدار 30% ويلاحظ الانخفاض في الصادرات الزراعية بمقدار 23% عن العام 2014 وبلغت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في اجمالي الصادرات السودانية خلال 2014 حوالي 15,2%بينما يلاحظ الانخفاض الكبير في الصادرات الصناعية في العام 2014 حيث بلغ الانخفاض حوالي 63%بنسبة مساهمة في اجمالي الصادرات وصلت الي 1,3% .

جدول (4) يوضح اجمالي الواردات خلال الفترة 2013-2014م

البيان	2013	2014
مواد غذائية	2,372	2,248
قمح ودقيق	1,042	1,082,4
الشاي	59	69,5
البن	38	34,5
منتجات الالبان	82	58,1
زيوت حيوانية ونباتية	149	213,2
سكر	646	460,1
خضروات ومنتجاتها	63	68,0
الفواكهة ومنتجاتها	44	37,0
اخري	248	226,0
سلعة مصنعة	1,843	1,613
آلات ومعدات	1,713	1,543.3
البترول ومنتجاته	1,460	1,523,6
المواد الخام الاخري	1,701	232,8
وسائل النقل	936	706.6
مواد كيميائية وادوية	912	923.1
منسوجات	301	308.1
مشروبان وتبغ	76	96.1
اخري	65	16,8
اجمالي الواردات	9,918	9,211,3

المصدر بنك السودان المركزي

يتضح من الجدول انخفاض الوراردات في العام 2014 عن العام 2013 بمقدار 7,1ويرجع ذلك الي انخفاض في قيمة الواردات الغذائية في العام 2014 بمعدل 5,2%

مقارنة بالعام 2013وانخفاض قيمة واردات المصنوعات بمعدل 12,5عن العام 2013 وايضاً انخفاض قيمة واردات الالات والمعدات بمعدل 9,9 في العام 2014م .

سادساً: قطاع الطاقة – البترول:

بدأ تصدير البترول في أغسطس عام 1999م وتم استيعابه في جانب الإيرادات غير الضريبية، وقد تم إتخاذ سياسات وإجراءات وقائية في تحديد سقف لسعر برميل الصادر الذي يورد للموازنة العامة، وما يزيد عن ذلك يورد في حساب خاص يسمى تركيز إيرادات البترول. وقد ازدادت حصيلة صادرات البترول الخام من (1396,5) مليون دولار عام 2002م إلي (1376,0) مليون دولار عام 2003م أي بنسبة 38,5%. (القرير السنوي الثالث والأربعون لبنك السودان، 2003م) . وقد تم دخول عدد من الشركات الأجنبية للاستثمار في هذا المجال منها على سبيل المثال الشركة الوطنية الصينية للبترول، شركة بتروناس الماليزية، شركة استيت الكندية.

جدول (10) يوضح مساهمة القطاعات للناتج المحلي الاجمالي

السنوات	الزراعي	الصناعي	الخدمات
2010	32.5	24.7	42.8
2011	34.07	20.4	45.6
2012	33.14	19.82	47.4
2013	34.64	20.55	44.81
2014	31.6	21.5	46.9

المصدر : وزارة المالية ، التقرير السنوي 2010-2014

الشكل رقم (5) مساهمة القطاعات للناتج المحلي الاجمالي

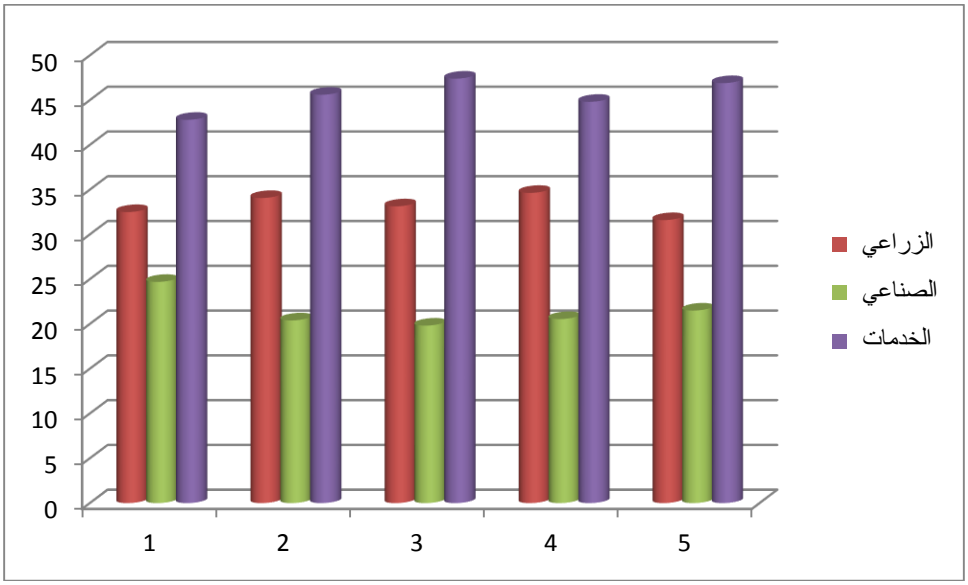

المصدر : وزارة المالية ، التقرير السنوي 2010-2014

من خلال بيانات الجدول يتضح ان قطاع الخدمات من اكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ في العام 2014 47% من حجم الناتج المحلي الاجمالي.

سعر الصرف:

ماهية سعر الصرف:

لقد اهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة منها بسعر الصرف الذي يعتبر الشريان الرئيسي للتجارة الخارجية فهو مقياس يسهل المعاملات الاقتصادية، وعادةً ما يكون موضوع استقرار سعر الصرف العملة من أهم مشاغل الدولة لما له من دور كبير في تمويل التجارة الخارجية، فالاستقرار النسبي للعملة يجعل المتعاملين بها يتفادون مخاطر تقلبات الصرف، وبالتالي تزيد ثقتهم بها، وقد حاز موضوع سعر الصرف بأهمية كبيرة في أدبيات علم الاقتصاد لذا سيتم التطرق إليه في الآتي:

مفهوم سعر الصرف وأهم وظائفه:

يمكن إعطاء مفهوم واضح لسعر الصرف وذكر أهم وظائفه فيما يلي:

1. التعريف الأول: يعرف سعر الصرف بأنه كمية العملة الأجنبية، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، مثل ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السودان[1].
2. التعريف الثاني: يقصد بسعر الصرف نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية، بمعنى أدق هو السعر الذي يتم به بيع وشراء عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى[2].
3. التعريف الثالث: كما يمكن تعريفه على أنه " عدد الوحدات من عملة معينة الواجبة دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ولسعر الصرف سعر شراء وسعر بيع، حيث يعتبر سعر الشراء هو عدد العملة الأجنبية، وسعر البيع هو عدد الوحدات التي يطلبها البائع من العملة المحلية لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية[3].
4. التعريف الرابع: يعرف سر الصرف بأنه معدل تبادل العملات أو يعني سعر الصف بالعملة المحلية مقابل العملات الأخرى الأجنبية وهو عبارة عن سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة[4].

ومن هذه التعريفات يمكن أن نستنتج أن سعر الصرف هو عبارة عن النسبة التي تتم على أساسها مبادلة العملة الوطنية بعملة أجنبية على أعتبار أنه لا يمكن استخدام عملة وحدية في المبادلات الدولية، أصبح من الضروري اللجوء إلى عملية المقارنة بين العملات التي تتم باسطتها المبادلات وعلى هذا فإن عملية المقارنة هذه تعتبر أساس عملية صرف العملات[5].

أهم وظائف سعر الصرف:

---

[1] عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي، وفرحان خالد أحمد المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام، الأردن، 2013م، ص53-54

[2] محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، مصر 2004م، ص17

[3] مراد بين ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المبشار، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، رسالة غير منشورة، الخرطوم جامعة أم درمان الإسلامية، 2011م، 2012م، ص6

[4] عبد العظيم سلمان وخالد حسن البيلي، الاقتصاد الكلي، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مركز التعليم عن بعد، الطبعة الأولى، 2004م، ص73

[5] الطاهر الأطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000م، ص59-96

يعتبر الصرف الأداة التي تربط بين الاقتصاد المحلي ومختلف الاقتصاديات الأخرى، إضافة إلى كونه يربط أسعار السلع في الأسواق المحلية وأسعارها في الأسواق الأجنبية ولسعر الصرف عدة وظائف يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

أولاً: وظيفة قياسية: لا تقتصر وظيفة سعر الصرف على عملية تحويل العملات إلي بعضها البعض بل تستخدم أيضاً لغرض قياس الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السلعة في السوق الأجنبية وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالقوة الشرائية للعملة الأجنبية أي أنه وسيط بين أسعار السلع والخدمات المحلية وأسعار السلع والخدمات الأجنبية، ويمكننا من مقارنة أسعار نفس السلعة في أسواق واتخاذ قرار شراء السلعة من أرخص الأسواق[1].

ثانياً: وظيفة تطوير: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة باتجاه سوق شريك تجاري معين، من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات أي توجد نسبة السلع للبلد (أ) في سق البلد (ب) ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء عن فروع صناعة المحلية في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيراد سلع معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدولة.[2]

ثالثاً: وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم فمثلاً عند ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملة الوطنية وافتراض أن الدولة تستورد الحبوب من الـــ(م.أ). فستضطر الدولة إلى دفع زيادة في الدولارات على استيراد ما تعادل نسبة الارتفاع في قيمة الدولار مقابل العملة الوطنية مما يؤثر على احتياطات الدولة من الدولار[3].

كيف يتحدد سعر الصرف:

---

[1] إيمان عطية، سياسة الصرف كأداء لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2008م، ص307

[2] أمين حسين، المصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2013م، ص26-27

[3] المرجع السابق، ص27

يمكن النظر إلى الصرف الأجنبي، إذ يتحدد بعاملين هما الطلب والعرض، الطلب على الصرف الأجنبي يأتي أساساً من المستوردين الذين يحتاجون إلى العملات الأجنبية لاستيراد السلع من الدول الأخرى. والعرض يأتي أساساً من المصورين الذين يحصلون على العملة الأجنبية نظير تصدير سلعهم إلى الدول الأخرى.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن طلب وعرض الصرف الأجنبي لا يأتي فقط من جانب المستوردين والمصدرين بل توجد مصادر أخرى إلى جانبهم ومنها البنوك والسلطات النقدية التي تتدخل لشراء بيع العملات الأجنبية بقصد الاستفادة من فروق الأسعار ونتيجة للمضاربة على الأسعار المستقبلية

خصائص سوق الصرف:

تتحدد خصائص سوق الصرف الأجنبي في ظل خصائص الأسواق التي تسودها المنافسة الكاملة، فالعملات التي تمثل السلع المتبادلة تتجانس تجانساً تماً بين جميع وحداتها، فضلاً عن أن أسعارها تتماثل بين أنحاء سوق الصرف الواحد. ويمكن تحديد أهم الخصائص التي يميز بها سوق الصرف الأجنبي في تجانس العملة الأجنبية، فإذا أخذنا الدولار الأمريكي على سبيل المثال فإنها لا يمكننا التفرقة والتميز بين دولار وآخر لأسباب شخصية أو موضوعية، إذ أن الوحدات النقدية لها نفس البراءة القانونية، كما أنها تتماثل وزنياً في حالة النقود المعدنية، ولها نفس الخصائص في حالة النقود الورقية[1].

أهمية سعر الصرف:

تأتي سعر الصرف في حاجة الاقتصاد الوطني لأي دولة من العملات الأجنبية باعتبارها المصدر الرئيسي لاحتياجات الدولة وتمويل واردتها وسوار التزامها تجاه العالم الخارجي، كذلك تنبع أهمية نظم سعر الصرف في الدول الناشئة من الدور الذي تلعبه تلك النظم في المساهمة في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصاد على المدى القصير من جانب والعمل على استمرار نتائج سياسات التحديد الاقتصادي على المدى الطويل من جانب آخر،

[1] أحمد عبد ا لله إبراهيم أحمد، الاقتصاد الدولي والعولمة الاقتصادية، جامعة بوترا، مالياز، الطبعة الأولى، 2013م، ص228–229

وتؤثر سياسات سعر الصرف تأثيراً مباشرة في تخفيض معدل التضخم وتخفيض التكلفة الحقيقية للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بالنسبة للإقطاعات المختلفة[1].

تقسيمات أسعار الصرف:

1. تحديد سعر الصرف.

وعلى هذا التقسيم يمكن التفرقة بين سعر الصرف الحر وسعر الصرف المدار أو الإداري.

ففي حالة السعر الحر يترك تحديد سعر الصرف تقوي العرض والطلب الحر الخاصة بالعملة الأجنبية دون تدخل الدولة وعليه فإن العملة الأجنبية دون تدخل الدولة وعليه فإن العملة الأجنبية تعامل في هذه الحالة كسلعة وتحدد سعرها بوحدات من العمل المحلية.

2. ثبات سعر الصرف:

وفي هذه الحالة لابد من التفرقة بين أسعار الصرف الثابتة وأسعار الصرف المعومة[2].

أ. يقصد بأسعار الصرف التابعة: تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف حفاظاً على الاستقرار النسبي لقيمة علمتها حول سعر التعادل وبالتالي فإن الأسعار الثابتة تعمل على:

- تسيير تنفيذ الصفقات التجارية.
- تعرف المصدرين على حصيلة صادراتهم.
- عدم تأثير الأرباح بتقلبات الأسعار بالنسبة للصرف.
- تحقيق واقعية دراسات الجدوى الاقتصادية.

---

[1] المرجع السابق، ص229

[2] أنس الهادي بله أحمد، أثر سعر الصرف على الصادرات السودانية، 1982–2008م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2011م، ص12–15

ب. أسعار الصرف المعومة: فهي تلك الأسعار التي يتم تحديدها وفقاً لقانون العرض والطلب على العملة دون تدخل الحكومة وفي الغالب يرتبط تحديد الأسعار المعومة دنيا وعظمى لتقلبات الأسعار وبالتالي فإن الأسعار المعومة تعمل على:

- تحديد السعر الحقيقي لعملة الدولة مقارنة بالعملات الأخرى.
- تمكن الحكومة من متابعة تحقيق الأهداف النقدية المحلية دون الحاجة إلى سوق النقد الأجنبي.
- تعدد أسعار الصرف.

فقد تعمل الدولة بنظام سعر الصرف الواحد أو أسعار الصرف المتعددة أي يكون للوحدة من النقد الأجنبي أكثر من سعره بالعملة المحلية وبالتالي يتم تخصيص كل سعر لتسوية نوعية معينة من المعاملات خاصة عندما تعمل الدولة علي:

أ. سعر الصرف التفضيلي لنوع معين من الصادرات ترغب الدولة في تنشيطها.

ب. سعر الصرف التفضيلي السياحي على النشاطات السياحية داخل الدولة بغرض تنشطيها.

إلا أن تعدد وأسعار الصرف قد يؤدي إلى إظهار بعض المراكز المالية لبعض المصارف على حقيقتها.

3. البعد الزمني:

حيث ينقسم سوق الصرف الأجنبي إلى قسمين أساسيين هما[1]:

أ. بيع وشراء النقد الأجنبي مع التسليم الفوري للعملة ويطلق عليه السوق الفوري للنقد الأجنبي وبالتالي يسمى السعر في هذا المستوى بالسعر الفوري أو السعر الحاضر وهو السعر الجاري الذي يتم به المعاملات.

ب. السوق الآجل " السعر الآجل"، هو الذي يتم فيه إبرام العقود الخاصة بالبيع والشراء على أن يتم التسليم في وقت لاحق في المستقبل يطلق عليه السوق الآجل وبالتالي يطلق على السعر هذا السوق بالسعر الآجل.

---

[1] المرجع السابق، ص16

4. مباشرة سعر الصرف:

نجد أن معظم دول العالم تعمل بنظام سعر الصرف المباشر حيث تعتبر العملة الأجنبية بمثابة سلعة يتم تحديد سعرها بالعملة المحلية في الدول المعنية حيث يعتبر الدولار الأمريكي هو السلعة وعدد الوحدات من النقد المحلي للعملة المحلية هي سعرها على ضوء هذا جاء تعريف سعر الصرف.

وفي الجانب الآخر نجد أن سعر الصرف غير المباشر والذي يتمثل في عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من النقد المحلي، حيث تعتبر المملكة المتحدة في مقدمة بلدان العالم التي تأخذ بهذا النظام كما تعمل به بورصة نيويورك " معدلات الدولار الأوربية" يحث يرتبط مباشرة بسعر صرف ما يعرف بسعر الصرف المشتق ويكون سعر الصرف مشتقاً عندما لا تكون العملة المحلية طرفاً في عملية الاستبدال وبالتالي نجد في سوق الصرف الأجنبي السوداني أن سعر الصرف بين الجنيه والدولار الأمريكي.

سعر أصلي ويتم تحديده وفقاً لقوى الطلب والعرض في سوق الصرف الأجنبي السوداني بينما تمثل أسعار صرف العملات الأخرى في سوق الصرف الأجنبي السوداني مقابل الدولار الأمريكي أسعار مشتقة من أسمها بالنسبة للدولار في الأسواق الأجنبية.

طرق تسعير الصرف:

هنالك طريقتان لتسعير العملات هما[1]:

1. الطريقة الأولى: طريقة التسعير المباشر

عدد وحدات العملة الوطنية اللازمة كشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية فالعملة الوطنية هي المبلغ المتغير في طريقة التسعير المباشر، أما الأجنبية فمبلغها ثابت وتسمى عملة الأساس وحين يعلن بنك سويسري مثلاً أنه يستبدل 85.5 فرك سويسري " مبلغ متغير" مقابل 100 دوتش مارك " مبلغ ثابت" هناك يقال أن الشكل قد استخدم طريقة التسعير المباشر.

[1] جمال محمد أحمد وإبراهيم السيد، البنك الدولي، دار التعليم الجامعي، 2016م، ص158-159

2. الطريقة الثانية: طريقة التسعير غير المباشر:

فهي تبين عدد وحدات العملة الأجنبية التي تستدى مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية التي تعتبر في هذه الحالة أنها هي عملة الأساس ذات المبلغ الثابت، أما العملة الأجنبية فهي التي يكون مبلغها متغيراً، مبلغ 1325 مارك " مبلغ متغير" فهناك يقال أن البنك قد استخدم طريقة التسعير غير المباشر.

ويستخدم المتعاملون في أوربا بالطريقة المباشرة، وفي معظم دول العالم باستثناء مراكز بريطانيا وإيرلندا، واستراليا، ونيوزيلندا وبعض البلدان الأخرى المتأثرة بتقاليد بريطانيا والتي تستخدم الطريقة غير المباشرة وفي الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الطريقتين. إذا كان البنك يتعامل مع عميل داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو يتعامل مع البنوك الأخرى في أوربا " ماعدا انجلترا " فإنه يتبع طريقة التسعير المباشر[1].

تعريف التضخم:

يعرف التضخم على انه الارتفاع المستمر والمتتالي في المستوى العام للاسعار ويشتمل هذا التعريف على عدة اركان اولها ارتفاع المستوى العام للاسعار , وثانيها العام فليس كل ارتفاع اسعار يعتبر تضخم ومن المتعارف عليه انه اذا بلغ معدل زياده الاسعار اقل من 5% سنويا , فان هذا المعدل يعتبر مقبولا ولا يكون هناك تضخم , اما اذا زاد معدل ارتفاع المستوى العام كان التضخم ظاهرا.

والركن الثالث من تعريف التضخم هو الاستمرار فمن الممكن ان ترتفع الاسعار لسبب او اخر في سنه واحده ثم تعود الى مستوى معقول , فاذا حدث هذا في دولة ما فلا تستطيع القول بانها تعاني من التضخم الا اذا لزم ان يسود هذا الارتفاع لعدد من السنوات.

اما الركن الرابع والاخير في تعريف التضخم فهو المستوى العام للاسعار , بمعنى اننا لا نتحدث عن سعر كل سلعه او خدمه من السلع والخدمات التي نستهلكها فقد يحدث ان سعر سلعه اويستمر على مستواه , ومع ذلك نقول ان الدول تعاني من التضخم والعكس صحيح ايضا حيث تكون اسعار غالبيه السلع والخدمات الاخرى اما ثابته او متجهه نحو الانخفاض ,

[1] المرجع السابق، ص160

اذن العبره بالمستوى العام للاسعار في الدوله وليس بالاسعار الفرديه لبعض السلع والحدمات([1]).

أنواع التضخم:

توجد عدة أنواع للتضخم , وتعدد هذه الأنواع بمعايير اقتصاديه معينه وكما ذكرت سابقا ان مفاهيم تتعدد وتتباين وفقا لتعدد المعايير والأسباب المؤدية له, لذلك فان تعدد المفاهيم لا يعني عدم وجود علاقة بين أنواع التضخم , فقد تشترك هذه الأنواع في ثمات تجعلها قويه الصلة , مثل تعريف التضخم بأنه عجز النقود على القيام بوظائفها بصورة جيده.

وبناءا على ما سبق تتحدد أنواع التضخم بمعايير اقتصاديه معينه تتمثل في, معيار تحكم الدولة في جهاز الائتمان , معيار تعدد القطاعات الاقتصاديه , معيار مدى وحدة مصدر الضغط التضخمي بالاضافه الى معايير اخرى وفيما يلي نوضح كل معيار:ـ

معيار تحكم الدوله في جهاز الائتمان:

التضخم الظاهر:ـ

على الرغم من وجود الضغوطات التضخميه في الاقتصاد الا انه يلاحظ احيانا عدم ارتفاع الاسعار نتيجه لقيام الدوله بغرض رقابتها على الاسعار وخاصه اسعار البيع والخدمات ذات الاهميه الاقتصاديه في حياة المستهلك او المنتج.

التضخم المكبوت:ـ

هومنع الاسعار من مواصله ارتفاعها من قبل الدولة.

اولى هذه المشكلات واشبه فيه كبت التضخم من وجود ندره واضحه في عرض السلع والخدمات او اشكال كالسوق الاسود.

وهذا يمنع الائتمان من ممارسه وظيفه توزيع الموارد الاقتصاديه على مختلف الاستخدمات الممكنه , والتحكم فيها مثل التسعير الجبري ونظام البطاقات والنراخيص الحكوميه وتخفيض الموارد.

معيار تعدد القطاعات الاقتصاديه الائتمانيه : وهو قسمان:

---

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، أستاذ أحمد النقاه، النظرية الاقتصادية ، مدخل حديث ، الناشر، قسم الاقتصاد الإسكندرية، 1994م، ص166

التضخم الاستهلاكي:ــ

وهو الذي يصيب اسعار السلع الاستهلاكيه الامر الذي يولد معه ارباحا مؤقته كبيــره لــدى منتجين هذه السلع.

التضخم الاستثماري:ــ

وهو الذي يصيب اسعار السلع الاستثماريه الامر الذي يولد معه ارباحا مؤقته كبيــره لــدى منتجين هذه السلع.

وفي كل الحالتين فهذا النوع ينشأ بسبب الزياده الحاصله في الاستثمار عن حجــم الادخــار والذي يخلق معه ارباحا مؤقته([1]).

معيار مدى وحدة الضغوطات التضخمية:

وهو التضخم الجامح الطليق ويطلق عليه ايضا الدورة التضــخمية ويحــدث نتيجــه لارتفاع الاسعار بشكل كبير قد يصل الى ارقام فلكيه وتصبح سرعه دوران النقــود كبيــره بدرجه لا نهائيه وتفقد صفاتها بانها لا تستعمل كمستودع للقيمة وانما تستعمل فقــط كوســيله للتبادل. وذلك يؤدي الى زياده الاجور بشكل ينسجم مع هذه الزياده فــي الاســعار وكــذلك ارتفاع تكاليف الانتاج في القطاعات الانتاجيه مما يسبب تقليل ارباح هــذه القطاعــات ممــا يدفعها الى زياده الاسعار لسلعها التي تنتجها , وهذا يدفع بدوره للمطالبــه بزيــاده الاجــور وهكذا.

وان المشكلة الكبيرة التي تواجه الحكومه والسلطات النقدية تتركز على نقطتين:

ــ ان السلطات النقدية تجد نفسها مضطرة للتوسع في الاصدار الــذي يســاعد فــي تفــاقم المشكله.

ــ عدم قدرة السلطات النقدية لايقاف التيار التضخمي لعدم تمكــن الحكومــة مــن زيــادة المعروض من السلع وخاصة في أوقات الحروب وتدهور الأوضــاع الأمنيــة والسياســية بالبلاد([2]).

---

[1] علي كنعان النقود والسياسة النقدية، ط1، دار المنهل ، بيروت، 2012م، 1433هــ ، ص309-318

[2] المرجع السابق ، ص309-318

ويعتبر هذا النوع من اخطر الانواع حيث يقود الى ارتفاع في الاسعار وبشكل سريع وتدهور الثقه بالنقود حيث يحاول الافراد التخلص منها بشتى الطرق من رصيدهم لانهـــا تفقـــد كـــل وظائفها ويقومو بتحويلها الى سلع او عملات اجنبيه اخرى كبديل لذلك.

المعيار المرتبط بالمصدر: ويشمل ثلاث مصادر:ــ

التضخم بفعل جذب الطلب:ــ

أي الارتفاع الحلزوني في الاسعار بسبب زياده الطلب على العرض او عندما يزيد الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي , هذا النوع يفترض استخدام كامل بجميع عناصر الانتاج فـــي المجتمع وعدم القدره على زياده الانتاج في ضؤ الامكانيات المتاحه. امـــا اذا كـــان هنالـــك تشغيل جزئي لبعض او جميع عناصر الانتاج فان ارتفاع الاسعار لا يوصف بانه تضخم.

وقال "فريدمان" ان السبب الاساسي هو نمو كميه النقود بسرعه اكبر من نمو كميه الانتاج.

وينشأ هذا النوع لعدة اسباب:

زياده الطلب بالنسبه لرجال الاعمال على خدمات عوامل الانتاج التي تتصـــف بمعدوديـــه العرض مما يقود الى حصول عوامل الانتاج على دخول مرتفعه في ارتفاع الاسعار([1]).

الانفاق الحكومي على مشروعات التنميه التي تتطلب فتره زمنيه طويله لكي تحقق انتاجهـــا , وهذا يعني خلق قوة شرائيه اضافيه دون مقابلتها بانتاج ســـلع وخـــدمات تمويـــل الانفـــاق الحكومي عن طريق الاصدار النقدي ويؤدي الي زياده الاسعار دون زياده الانتاج.

قصور المصارف التجاريه في تحقيق رغبات الافراد في الادخار:

التضخم بفعل دفع التكاليف:

يقع هذا النوع عند قيام اصحاب الموارد الانتاجيه بزياده اسعار هذه الموارد الانتاجيه بمقدار يفوق الزياده في انتاجها وتزيد بذلك تكاليف المنشأ لكل وحدة من الانتاج في هـــذا المصـــدر ترتفع الاسعار نتيجه لزياده التكاليف للانتاج وخاصة الاجور.

ويطلق عليه التضخم الزاحف ويعرف بانه ذلك الجزء من الارتفاع في الاسعار الذي ينشـــأ من الاطراف في ارتفاع الاجور بسبب اعلى معدل الزياده في الانتاج , وهو يقترب بـــالقوة

[1] المرجع السابق ، ص309-318

الطبيعيه للنمو الاقتصادي وهو تدريجي ومعتدل لا يحده ارتفاعات متناقمه من الاسعار وعندما يرتفع بمعدل منخفض في فترات زمنيه طويله نسبيا.

ولكن بصوره دائمه وثابته مما لا شك فيه ان وجوده يشكل تهديدا دائما للاستقرار الاقتصادي بالاضافه الى ذلك فان هذا النوع يرتبط بعوامل اخرى منها التضخم المستورد الذي يتمثل بارتفاع اسعار السلع والموارد المستورده الداخله في العمله الانتاجيه مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج([1]).

ولابد من الاشاره الى ان ضغط التكاليف لا يؤثر وحده على احداث التضخم مالم يصاحب ذلك ارتفاع في طلب انتاج السلع والخدمات.

ويلاحظ ان اعلى حالات في الدول الناميه ناتجه عن التضخم بفعل جذب الطلب , والدول الرأسماليه بفعل جذب التكاليف.

[1] المرجع السابق ، ص309-318

الفصل الثالث
توصيف وتقدير نموذج الدراسة

- **بناء وتوصيف نموذج الدراسة**
- **التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة**
- **نتائج تقدير نموذج الدراسة**

الفصل الثالث

توصيف وتقدير نموذج الدراسة

بناء نموذج الدراسة :

يتضمن النموذج القياسي العلاقة بين عدد من المعادلات يعبر عنها من خلال عدد من المتغيرات تم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وطبيعة المتغيرات الاقتصادية السائدة في الفترة الزمنية موضوع الدراسة.

أ. توصيف النموذج المستخدم والمتغيرات :

1. تحديد متغيرات النموذج.
2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج .
3. تحديد القيم والاشارات المسبقة للمعالم .

وفيما يلي دراسة توضيحية لمراحل توصيف أنموذج الدراسة

ب. تحديد المتغيرات :

يتضمن المقترح لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي الناتج المحلي الاجمالي في السودان ثم تحديده من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية وهي تتمثل في المتغير التالية:

(الاستثمار الاجنبي المباشر، التضخم، سعر الصرف) : وهي المتغيرات المستقل في الدراسة.

الناتج المحلي الاجمالي: يمثل المتغير التابع.

ت. **الشكل الرياضي للنموذج:**

عند مرحلة صياغة الشكل الرياضي للنموذج المقترح للدراسة فأن النظرية الاقتصادية لا تعطي معلومات كافية بشأن الدالة المقترحة للتقدير يتم الاعتماد علي شكل الانتشار وأسلوب التجريب للأشكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة لإختيار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة أقرب للواقع وأكثر تحقيقياً لأهداف الدراسة وذلك وفقاً للمعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية وتبدأ صياغة هذا النموذج من خلال الاعتماد علي عدد من الدراسات السابقة ونسبة لوجود متغير مستقل واحد وعدة متغير تابع واحد يكون شكل دوال النموذج كما يلي :

صياغة النموذج وفقاً للأشكال الرياضية التالية:

1. الدالة الخطية : وهي الدول الخطية التي تأخذ الشكل الرياضي التالي :

$$Gdp = C_0 + b_1 fd_i + b_2 inf + b_3 er + \mu$$

Gdp = الناتج المحلي الاجمالي

fd_i= الاستثمار الاجنبي المباشر

inf = التضخم

er = سعر الصرف

التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة:

فحص وتقدير النماذج القياسية المقترحة للدراسة:

وفيما يلي نتائج إختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم بإستخدام إختبار ديكي – فوللر المدمج وفليليبس بيرون عند المستوي معنوية 5%.

نتائج إختبارات جذور الوحدة :

يوضح الجدول التالي (1) نتائج إختبارات جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (1)

إختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة الحرجة 5%	القيمة الإختبارية ADF	مستوي الاستقرار
gdp	3.020686-	4.753341	الفرق الاول
Fdi	-3.012363	-7.147219	الفرق الاول
Inf	-3.012363	-7.081618	الفرق الاول
Er	-3.012363	-3.116416	الفرق الاول

المصدر : إعداد الدارس، بناء علي مخرجات برنامج E.views9

من خلال اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات المضمنة في النموذج في الجدول (1) والملاحق (4-1) اتضح ان جميع المتغيرات مستقرة في الفرق الاول مما يستدعى اختبار التكامل المشترك لاختبار امكانية التوازن في الاجل الطويل .

جدول رقم (2)

اختبار التكامل المشترك

المتغير	القيمة الحرجة	القيمة الاختبارية LR	المعنوية
non*	3.049317	3.841466	0.0808

المصدر : إعداد الدارس ، بناء علي مخرجات برنامج E.views9

من خلال الجدول رقم (12) والملحق رقم (2) الخاص باختبار التكامل المشترك اتضح بان هناك متجهه واحده للمتغيرات مما يدل بوجود توازن طويل الاجل بين متغيرات الدراسة

نتائج تقدير نموذج الدراسة:

تقدير دوال نموذج أثر الاستثمار الاجنبي المباشرعلي المتغير GDP

أولاً: تقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي وتقييم نتائج التقدير :

لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي احد متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان فقد تم إستخدام نموذج الإنحدار المتعدد ،حيث تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الإنحدار بإستخدام البرنامج الإحصائي E-views ، وكان نموذج الإنحدار المفترض في الصيغة التالية :

$$Gdp = C_1 + b_1 fd_i + b_2 inf + b_3 er + \mu$$

حيث :

Gdp: المتغير التابع – الناتج المحلي الاجمالي

المتغيرات المستقل

fd_i: الاستثمار الاجنبي المباشر

inf: التضخم

er : سعر الصرف

μ: معامل الخطأ

وسيتم إعتماد طريقة المربعات الصغري (OLS) لتقدير دالة الناتج المحلي الاجمالي ، جاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (3)

نتائج تقدير النموذج

المتغيرات	المعالم	الاخطاء المعارية للمعالم	قيمة T	مستوي المعنوية
C	148100.0-	31644.24	4.680-	0.0002
Fdi	30.38922	10.42018	2.9163	0.0089
Inf	1061.104	314.8026	3.370	0.0032
Er	71622.04	7543.309	9.4947	0.00000

المصدر : إعداد الباحث ، بناء علي مخرجات برنامج E.views9

R^2(R-squared)=83.6% F= 38.48 Prob = 0.000

DW= 1.73

أولاً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي :

جدول رقم (3) نتائج التقييم الاقتصادي لدالة الناتج المحلي الاجمالي

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيم واشارة الاستثمار الاجنبي المباشر تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية.

ثانياً:تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي :

جدول رقم (4)

نتائج التقييم الإحصائي للدالة

المتغيرات	قيمة T	مستوي معنوية	النتيجة
C	4.680182-	0.00002	وجود دلالة معنوية
الاستثمار الاجنبي المباشر	2.916382	0.0089	وجود دلالة معنوية
التضخم	3.370696	0.0032	وجود دلالة معنوية
سعر الصرف	9.49477	0.0000	وجود دلالة معنوية

المصدر : إعداد الباحث ، بناء علي مخرجات برنامج E.views8

F= 38.483 Sig F 0.0000 R^2=83.6%

يتضح من الجدول رقم (4) نتائج النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي مايلي :

(أ) معنوية المعالم المقدرة :

ثبوت معنوية جميع المعالم في الدالة (الثابت ,والاستثمار الاجنبي المباشر والتضخم وسعر الصرف) حيث نجد أن مستوي الدلالة لجميع المعاملات أقل من مستوي المعنوية 5% وهذه دلالة علي وجود علاقة معنوية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتضحم وسعر الصرف (المتغيرات المستقلة) والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي).

(ب) معنوية النموذج :

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوي معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الإحتمالية لإختبار (F.Statistic)حيث وهي أقل من مستوي المعنوية(0.05).

(ج) جودة توفيق المعادلة :

يدل معامل التحديد (R-Squared) R^2 علي جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد (83.6%) وهذا يعني أن من التغيرات في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (الاستثمار الاجنبي المباشروالتضخم وسعر الصرف) بينما 16.4 % من هذه التغيرات يمكن إرجاعها الي متغيرات أخري غير مضمنة في النموذج يحتويها المتغير العشوائي، وهذه دلالة علي جودة توفيق العلاقة بين (المتغيرات المستقلة) والناتج المحلي الاجمالي.

ثالثاً: التقييم وفقاً للمعيار القياسي:

بعد أن إجتاز النموذج إختبارات النظرية الاقتصادية والاحصائية لابد أن تجري عليه الاختبارات القياسية أو ما يعرف بإختبارات الدرجة الثانية وذلك من خلال التأكد من عدم وجود مشاكل القياس ، وسوف يتم التأكد من المشاكل التالية:

1. إختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

يتم التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال إختبار ديربن واتسون حيث نجد أن قيمة (DW) والتي تم تقديرها للنموذج موضع الدراسة تساوياً وتقترب من القيمة المعيارية (DW=2) ، إذ بلغت قيمة ديربن – واتسون (1.73) في النموذج المقدر تدل علي عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي للبواقي.

2. إختبار مشكلة إختلاف التباين :

من خلال ملحق رقم (7) ويدل إختبار (Arch) لإكتشاف مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ أن نموذج المقدر لا يعاني من وجود هذه المشكلة حيث (Prob of F Statistic) للدلالة غير معنوية إحصائياً عند مستوي الدلالة 5% إذ بلغت قيمتها (0.344) .

3- اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد

من خلال ملحق رقم (8) لاختبار مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة بواسطة مصفوفة الارتباطات يتضح ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

وعليه نستنتج النتائج التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي في السودان .
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والناتج المحلي الاجمالي في السودان .
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في السودان .
- امكانية التوازن في الاجل الطويل من خلال اختبار التكامل المشترك .

النتائج والتوصيات

اولاً النتائج :

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي في السودان .
2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي في السودان .
3. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في السودان .
4. إمكانية التوازن في الأجل الطويل من خلال اختبار التكامل المشترك .

ثانياً: التوصيات

1. العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل القوانين
2. العمل على تشجيع الانتاج لزيادة الناتج المحلي الاجمالي لتخفيض معدلات التضخم
3. تشجيع الصادرات من خلال تشجيع الانتاج لاستجلاب عملات صعبة لتخفيض سعر الصرف

مقترحات للدراسات المستقبلية:

1. أثر محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الناتج المحلي في السودان
2. الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية الاقتصادي في السودان.
3. دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية في السودان.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

1. إسماعيل محمد هاشم، التحليل الكلي والدورات التجارية، (مصر، دار الجامعات المصرية، 1984م)،
2. أميرة عبد اللطيف مبهور، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، (القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر، 1999م
3. حامد العربي، تقييم الاستثمارت ، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر، 2000م).
4. رمزي زكي، في وداع القرن العشري، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1999م).
5. سامي خليل ، نظريات الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية، الكتاب الثاني، (الكويت: د.ن، 1994م).
6. سليمان سيد أحمد السيد، الزراعة وتحديات العولمة ، مركز الدراسات الإستراتيجية ،(الخرطوم: مطبعة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي والغابات، 1999م).
7. الصديق طلحة محمد رحمه، التمويل الإسلامي في السودان، التحديات والروى والمستقبل، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2009م).
8. عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، (الإسكندرية: دار الجامعية 2015م).
9. عبد الناصر العبادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد اللي، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م).
10. عثمان إبراهيم السيد، اقتصاد المشروعات (الخرطوم: مطبعة العملة المحدودة 2002م).
11. عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني،(الخرطوم: دار جامعة القرآن الكريم، 1998م).

12. عمران عباس، الاستثمار في السودان والرؤية المستقبلية في ولاية النيل الأبيض،(السودان، دار عزة للنشر، 2012م).
13. قطبي مصطفى، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2000م)
14. مايكل أبدمجان، ترجمة وتعريب/ محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، (الرياض: دار المريخ، 1988م).
15. محفوظ أحمد جودة، الاستثمار بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: دار المكتبة للطباعة 1999م).
16. محمد مطر، محددات الاستثمار، (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 1999م).
17. منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، (الإسكندرية: مركز الدش، 2003م).
18. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999م).

ثالثاً: الرسائل العلمية

1. الصادق الفكي إبراهيم عيسي، اثر الاستثمار اذذذلاجنبي المباشر علي الناتج المحلي الاجمالي للفترة من 2000-2014م، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م.
2. عز الدين احمد يس محمد ، دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة علي رفع كفاءة القطاع الزراعي في الفترة 2000-2007م، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م.
3. كوثر عبد الله محمد إبراهيم، اثر الاستثمار الاجنبي علي الناتج المحلي في السودان خلال الفترة من 1990- 2010 م، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م.

4. سامية حسن محمود2008م ، الاثر الناتج المحلي علي الاستثمارات الجنبية المباشرة في السودان خلال الفترة (2005-1990)، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، (2008).
5. أبو بكر آدم الطاهر، وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، 2000م).
6. كوثر عبد الله محمد إبراهيم، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، (رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة النيلين، 2015م).

رابعاً: المجلات

1. أمين عثمان الأمين، التمويل الصناعي الواقع والتحديات، مجلة المصرفي، العدد الرابع،الخرطوم، يناير2005م.
2. عبد العزيز الزبير الطاهر، مجلة المصارف ، تمويل الثروة الحيوانية، مجلة المصارف اتحاد المصارف السوداني، الخرطوم، العدد الثاني، اكتوبر 2002م.
3. عبد الله علي أحمد، الصادرات السودانية في ظل سياسات التحرير خلال الفترة 1994م مجلة المصرفي، الخرطوم بنك السودان المركزي، العدد الثاني والخمسون، يونيو 2009م.
4. عبد الله علي احمد، الصادرات الصناعية السودانية في ظل سياسات التحرير خلال الفترة 1994م، مجلة المصرفي، الخرطوم بنك السودان المركزي، العدد الثاني والخمسون يونيو 2009م.
5. مجلة المصرفي، تصدرها الإدارة العامة للبحوث، بنك السودان الاقتصاد والإحصاء العدد 18 يوليو، 2009م.

خامساً: المؤتمرات والمنشورات

1. جهاز الاستثمار، وزارة الصناعة، تقرير على الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان يناير 2008م.
2. حسن بشير محمد نور، بحوث في الاقتصاد العام، جامعة النيلين.

3. خليل محمد سيد، مناخ الاستثمار في السودان والامكانيات، ورقة قدمت للمؤتمر المصرفي العربي للاستثمار في المستقبل، الخرطوم، 2009/9/8م.
4. عبد القادر أحمد سعد، سعد عبد الله سيد أحمد، التمويل الزراعي، والحد من ظاهرة الجوع، ضرورة تعزيز قدرات البنك الزراعي السوداني، الموسم الزراعي السوداني الخرطوم، 2009م.
5. عبد المطلب على ابنعوف، اقتصاديات المشروع، جامعة النيلين، 2005م.
6. المؤسسة العربية للضمان الاستثماري، الحوافز والاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير صادر عن أمانة المؤتمر أبريل 1995م
7. الماحي خلف الله، تبسيط الإجراءات في العملية الاستثمارية، ورشة تبسيط الإجراءات 2002م.
8. منظومة بنك فيصل الإسلامي للاستثمار، الطبعة الأولى والثانية، الرياض، 1988م.
9. وزارة الاستثمار، تقرير حصر الاستثمارات الوطنية والأجنبية في السودان، 2010م.
10. وزارة الاستثمار، مناخ الاستثمار في السودان، 2003م.
11. وزارة الصناعة والاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في السودان، 2002م.

الملاحق

ملحق رقم (1)
اختبار سلسلة سعر الصرف

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.116416	0.0407
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER,2)
Method: Least Squares
Date: 02/07/18 Time: 20:00
Sample (adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-0.675410	0.216727	-3.116416	0.0057
C	0.204098	0.133934	1.523868	0.1440

R-squared	0.338257	Mean dependent var	0.022381
Adjusted R-squared	0.303428	S.D. dependent var	0.662042
S.E. of regression	0.552546	Akaike info criterion	1.741831
Sum squared resid	5.800828	Schwarz criterion	1.841310
Log likelihood	-16.28923	Hannan-Quinn criter.	1.763421
F-statistic	9.712046	Durbin-Watson stat	1.937041
Prob(F-statistic)	0.005683		

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.147219	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (2)
اختبار سلسلة الاستثمار

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI,2)
Method: Least Squares
Date: 02/07/18 Time: 20:03
Sample (adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.463944	0.204827	-7.147219	0.0000
C	92.97392	192.5575	0.482837	0.6347

R-squared	0.728892	Mean dependent var	-21.77143
Adjusted R-squared	0.714623	S.D. dependent var	1646.061
S.E. of regression	879.3371	Akaike info criterion	16.48661
Sum squared resid	14691441	Schwarz criterion	16.58608
Log likelihood	-171.1094	Hannan-Quinn criter.	16.50820
F-statistic	51.08273	Durbin-Watson stat	2.158019
Prob(F-statistic)	0.000001		

ملحق رقم (3)
اختبار بيانات الناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.753341	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق رقم (4)
اختبار سلسلة التضخم

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-7.081618	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	540.5148
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	566.6081

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 02/07/18 Time: 20:05
Sample (adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.451409	0.202918	-7.152699	0.0000
C	-4.826605	5.392412	-0.895074	0.3819

R-squared	0.729195	Mean dependent var	0.850476
Adjusted R-squared	0.714942	S.D. dependent var	45.77938
S.E. of regression	24.44200	Akaike info criterion	9.320875
Sum squared resid	11350.81	Schwarz criterion	9.420354
Log likelihood	-95.86919	Hannan-Quinn criter.	9.342465
F-statistic	51.16111	Durbin-Watson stat	1.889259
Prob(F-statistic)	0.000001		

ملحق رقم (5)
اختبار التكامل المشترك

Date: 02/07/18 Time: 20:11
Sample (adjusted): 1994 2014
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: ER FDI GDP INF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.819185	65.07460	47.85613	0.0006
At most 1	0.619325	29.15866	29.79707	0.0591
At most 2	0.242318	8.876642	15.49471	0.3769
At most 3	0.135156	3.049317	3.841466	0.0808

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.819185	35.91594	27.58434	0.0034
At most 1	0.619325	20.28202	21.13162	0.0654
At most 2	0.242318	5.827325	14.26460	0.6355
At most 3	0.135156	3.049317	3.841466	0.0808

ملحق رقم (6)
تقدير النموذج

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 02/08/18 Time: 07:23
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-148100.8	31644.24	-4.680182	0.0002
FDI	30.38922	10.42018	2.916382	0.0089
INF	1061.104	314.8026	3.370696	0.0032
ER	71622.04	7543.309	9.494777	0.0000

R-squared	0.858684	Mean dependent var	96206.80
Adjusted R-squared	0.836371	S.D. dependent var	110690.6
S.E. of regression	44775.58	Akaike info criterion	24.41348
Sum squared resid	3.81E+10	Schwarz criterion	24.61096
Log likelihood	-276.7551	Hannan-Quinn criter.	24.46315
F-statistic	38.48341	Durbin-Watson stat	1.731061
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (7)
اختبار مشكلة اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.318468	Prob. F(1,20)	0.5788
Obs*R-squared	0.344824	Prob. Chi-Square(1)	0.5571

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/08/18 Time: 07:46
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.92E+09	6.41E+08	2.991847	0.0072
RESID^2(-1)	-0.129871	0.230133	-0.564329	0.5788

R-squared	0.015674	Mean dependent var	1.72E+09
Adjusted R-squared	-0.033543	S.D. dependent var	2.49E+09
S.E. of regression	2.53E+09	Akaike info criterion	46.22820
Sum squared resid	1.28E+20	Schwarz criterion	46.32738
Log likelihood	-506.5102	Hannan-Quinn criter.	46.25156
F-statistic	0.318468	Durbin-Watson stat	1.951213
Prob(F-statistic)	0.578805		

ملحق رقم (8)
اختبار مشكلة الارتباط الخطي

INF	ER	FDI	
-0.58479	0.363359	1	FDI
-0.51938	1	0.363359	ER
1	-0.51938	-0.58479	INF